إنكارُ السُّنَّةِ

تاريخُه وفِرَقُه ودوافعُه

تأليفُ
سيد عبد الماجد الغوري

إنكار السُّنّـة

تاريخه وفِرَقه ودوافعه

Edisi Pertama 2017.
Hak cipta Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS), 2016

إنكار السنة: تاريخه وفرقه ودوافعه
(ANTI HADIS: SEJARAH, ALIRAN DAN FAKTOR)

ISBN: 9789670850818

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula, disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain, sama ada dengan cara elektronik, gambar, rakaman dan sebagainya, tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit KUIS terlebih dahulu.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form, or by any means, electronic or mechanical including photocopy, recording, or any information storage and retrieval system, without prior written of Penerbit KUIS.

Diterbitkan di Malaysia oleh:

PENERBIT KUIS
D/A Pusat Pengurusan Penyelidikan (RMC)
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43000 Kajang, Selangor.
Tel: 03-89117000 samb. 3213/2334
Fax: 03 - 89262634

Perpustakaan Negara Malaysia

إنكار السنة: تاريخه وفرقه ودوافعه
Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri.

إنكارُ السُّـــنَّةِ

تاريخه وفِرَقه ودوافعه

تأليف

سيّد عبد الماجد الغوريّ

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

إنَّ الْحَمْدَ لله، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ بالله من شُرورِ أَنْفُسنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْهُ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أَنْ لا إله إلاَّ الله وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخرين: محمد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فإنَّ إثارة الشُّكوكِ في السُّنّة النبوية، والشُّبُهاتِ في حُجّيتها، والافتراءاتِ على حَمَلتها، والاعتراضاتِ على كُتُبها، والطعنِ في مصنِّفيها؛ ليست كلّها وليدةَ هذا العصر كما يَظُنّ البعضُ؛ بل هي عميقة الجذور في التاريخ الإسلامي، كما يَظْهَر ذلك للمتتبِّع له. وقد ظهرت بوادر هذه الفتنة في ضُحَى الإسلام، وكان أصحابُها الأوائل هم: الشِّيْعَةُ الروافض، ثم الخوارج، ثم المعتزلة، ثم مَن جرى مَجْراهم من أهل البِدَع والأهواء والضَّلال، كما سيأتي الحديثُ عنهم بشيء من التفصيل في هذا الكتاب.

ثم ظهر في القرون المتأخِّرة العديدُ من الفِرَق المختلفة والاتِّجاهات الجديدة، التي ذهبت إلى إنكار السُّنّة ووُجوبِ العمل بحُجِّيتها، مُتّخذةً في ذلك أساليبَ القُدامى نفسَها ولكن بروحٍ جديدةٍ وأساليب مبتكرةٍ، وكان أبرَزُ تلك الفِرَقت فرقةٌ تُسَمّى بـ"القرآنيِّيْن"، التي ترى القرآنَ الكريمَ هو المصدر الوحيد لدِيْن الإسلام وشريعته، فتطرح السُّنّةَ النبويةَ جملةً وتفصيلاً. ثم تَلَتْها فرقةٌ أخرى عُرِفَتْ بـ"العَقْلاَنِيِّين"، التي تَزِنُ السُّنّةَ بالعقل، وتشكِّك فيها بناءً على موازين سخيفةٍ لا قيمةَ لها في الشريعة. ثم ظهرت على أثرها فرقةٌ ثالثةٌ أخرى تحمل اسمَ "العصرانِيِّيْن"، التي تدعو إلى عَصْرَنَة السُّنّة، يعني إعادةَ شَرْح السُّنّة بما يَتوافَق مع العصر، واستبعادَ بعض الأحاديث التي لا تَتوافَق معها. وجميعُ هذه الفِرَق ذهبت إلى إنكار السُّنّة جزئياً، ما عدا فرقة "القرآنِيِّيْن"، التي أنكرت السُّنّة كلياً، وجهرت بذلك.

وأصحابُ هذه الفِرَق معظمُهم متأثِّرون بأفكار الغرب، ومُعجَبون بحضارته؛ ومُنبهِرون منها ومفتونون بها، وظانُّون أنَّ سبب تقدُّم الغرب وتَطوُّره في العلوم والتكنولوجيا الحديثة ما هو إلاَّ بسبب انسلاخه من الدِّيْن وتَنكُّرِه له، وأنَّ سبب تَأخُّرِ المسلمين وتَخلُّفِهم في ذلك ما هو إلاَّ مِن أجل تَمسُّكهم بدينهم والتزامِهم بأحكامه وشعائره.

فرأى هؤلاء أنَّ مِن واجبهم إصحاءُ الأُمّة من غفوتها، والتنبيهِ لها من ذهولها؛ فنهضوا للتشكيك في الدِّيْن لتتخلَّص الأمةُ من أحكامه وشعائره، وركَّزوا على السُّنّة النبوية كلَّ التركيزِ ليُفقِدوا ثقةَ الأُمّة بها، ويُبعِدوها عن أفرادها. فأثاروا في السُّنّةِ الكثيرَ من الشُّبُهات، وزيَّنوها لهم، وأشاعوها فيما بينهم، وكَرَّرُوها على مسامعهم، لتَألَفها نفوسُ السُّذَّج والبُسَطاء من عامة المسلمين، ثم ليأخذوا في ترديدها، فتصديقِها، فتَبَنِّيْها واعتبارِها كالحقائق الثابتة، وما زال ذلك دَيْدَنُهم الخبيث ودأبُهم الشنيع.

ولكن شبهاتهم الواهية، وتشكيكاتهم السخيفة تلك، تنهدم وتضمحلّ، ولا تقف أمام الحقائق العلمية، ولا تَرُوْج على مَن عنده علمٌ من الكتاب والسُّنّة، وإنما قد تَنطلِي على جَهَلَة المسلمين وعوامِهم، الذين كانوا - وما زالوا - فريسةً مستساغةً لهؤلاء بسبب جهلهم عن الدِّيْن ومصادره، وعن شريعته وأصولِها، فيَهِيْنُ عليهم التأثُّرُ بنعرات هؤلاء في الاكتفاء بالقرآن الكريم استدلالاً به، في أحكام الدين وأمور الدنيا، دون الرجوع إلى السُّنّة النبوية والاحتجاج بها.

لذلك - والحالُ هذه - فإنه يجب على كلّ دارسٍ في مجال السُّنّة النبوية: أن يسعى لتفقيه هؤلاء المسلمين السُّذَّجِ في الدِّيْن، ويحذِّرهم من الانخداع بتلك النعرات الفارغة في الاكتفاء بالقرآن وحده دون السُّنّة، والاغترارِ بما يُثار لهم في حُجِّيتها من الشكوك والشبهات العارية عن الصِّحّة، ويؤكِّد لهم مِن أنَّ الاستغناء عن السُّنّة كالاستغناء عن القرآن تماماً...، وكلُّ ذلك ينبغي أن يكون في أسلوبٍ ملائمٍ للغة العصر، ومطابقٍ لروحه.

وهذا الكتابُ حلقةٌ من حلقات سلسلة تلك الكتب التي وُضعت في هذا الموضوع، وقد ألّفتُه بتكليف من "معهد دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) بسِلاَنْجُوْر في ماليزيا، ليَصبُّوا إلى تحقيق ذلك الغرض الذي أشرتُ إليه آنفاً. وهو يحتوي على ثلاثة أقسام، أوّلُها: يتناول التعريفَ بالسُّنّة النبوية في اللغة والاصطلاح، ثم بيانَ مَنْزِلَتِها في الإسلام ووظيفتِها في القرآن، ثم إثباتَ حُجِّيتها بالأدلة الشرعية. والثاني يعرض تاريخَ فتنة "إنكار السُّنّة"، ويعرِّف بفِرَقها القديمة والحديثة مع الدوافع التي حفزتها على ذلك. وأمّا الثالث الأخير فهو يَخُصُّ بالردود على تلك الشُّبُهات التي أثارتها تلك الفِرَقُ قديماً وحديثاً في حُجّية السُّنّة ووجوبِ العمل بها. كما يتضمَّن هذا القسمُ أيضاً التعريفَ بمُرتكَزات تلك الفِرَق ومبادئها في إثارة الشبهات في السُّنّة، مِن التَّطاوُل على حَمَلتها، والتشكيكِ في دواوينها، والطعنِ على مصنِّفيها، وغيرِ ذلك.

وما جاء في تلك الأقسام من المباحث فهي مفيدةٌ - بإذن الله تعالى - لطلاب الشريعة لِما فيها من إيقاظاتٍ وتنبيهاتٍ عن التحدِّيات التي تُواجِهها السُّنّةُ النبويةُ اليومَ، فيكون بذلك عندهم عُدَّةٌ لمواجهة تلك التحدِّيات، والذَّبِّ عن حريم السُّنّة. كذلك لا غِنى عن تلك المباحث لذوي الثقافة العصرية من المسلمين، فينبغي لهم الإلمامُ بها حتى لا يتخبَّطوا في متاهات ضالّة مُضِلّة.

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أن أشكر الباحثة الأستاذة خديجة فاطمة على مراجعتها للكتاب بدِقّة وأمانة بتكليف من المعهد، وجزاها الله عن ذلك خيرَ الجزاء وأوفاه.

أسأل الله تعالى أن يتقبَّل هذا الجهدَ المتواضع المبذول في خدمة سُنّة نبيِّه المصطفى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، والدفاعِ عنها، ويكتب له القبولَ، ويجعله ذُخْراً لآخرتي التي هي خيرٌ وأبقى.

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سيّد عبد الماجد الغوري

كوالالمبور ٢٩/ ذي الحجة ١٤٣٧هـ

(الموافق: ١/ أكتوبر ٢٠١٦م)

القسم الأول

مباحث تمهيدية
في تعريف السُّنّة النبوية
وبيانِ مَنْزِلتها في الإسلام ووظيفتِها في القرآن
وثبوتِ حُجِّيتها بالأدلة الشرعية

المبحث الأول: تعريف السُّنّة النبوية.

المبحث الثاني: مَنْزِلَةُ السنة النبوية في الإسلام ووظيفتُها في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: ثبوت حُجِّيّة السُّنّة النبوية بالأدلة الشرعية.

المبحث الأول:

تعريف السُّنّة النبوية

المطلب الأول: تعريف "السُّنّة" في اللغة والاصطلاح:

(أ) في اللغة:

"السُّنّة" جمعُها "سُنَنٌ"، وأكثَرُ ما يُستخدَم لفظُ "السُّنّة" في اللغة فهو بمعنى: الطريقة والسِّيْرة[1]، ومنه قولُ رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُها، وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بها بَعْدَهُ...، ومَنْ سَنَّ فِي الإسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً؛ كانَ عَلَيْهِ وِزْرُها، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بها مِنْ بَعْدِهِ»[2]، وقولُه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – عن الْمَجُوْس[3]: «سُنُّوْا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ»[4]، أي: خُذوهم على طريقتهم.

(ب) وفي الاصطلاح:

أمّا في اصطلاح المحدِّثين فمعنى "السُّنّة": ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قَوْلٍ، أو فِعْلٍ، أو تَقْرِيْرٍ، أو صِفَةٍ خِلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو سِيْرَةٍ سواء كان قبل البِعْثَة أم بعدها[5].

شرح التعريف:

١) **"من قَوْلٍ"**: يعني: السُّنّةَ القولية، وهي كلُّ ما قاله رسول الله ﷺ مما يتعلّق بتفسير القرآن، أو بيانِ حكمٍ شرعيٍّ إجابةً على سؤال، أو ما يتعلّق بتذكيرٍ وموعظةٍ، أو كان إرشاداً للخَلْق دلالةً على عملٍ.

[1] انظر: "تهذيب اللغة" للأزهري: (١٢/٢١٠، ٢١٤)، و"المصباح المنير" للفيومي: ص٢٩٢.

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الزكاة، باب: الحثّ على الصدقة، برقم: (١٠١٧). وكتاب: العلم، باب: من سن سنةً حسنة أو سيئة، برقم: (٢٠٥٩).

[3] يعني: مجوس هَجَر، وهي مدينة تقع اليومَ في السعودية، وتُعرَف بـ"الإحساء".

[4] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الزكاة، باب: جزية أهل الكتاب والمجوس، برقم: (٦١٦)، عن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه.

[5] انظر: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية: (١٨/٦ ١٠)، و"السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي" للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٨، و"أصول الحديث" للدكتور عجاج الخطيب، ص: ٢٣.

فكلُّ ما نَطَق به – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – من السُّنّة القولية داخلٌ في قوله تعالى عنه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤].

ومثالُ السُّنة القولية: قولُه ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[١]، و«مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ ما لاَ يَعْنِيْهِ»[٢]، و«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٣]، و«لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبُّ لأَخِيْهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[٤].

٢) "**أو فِعْلٍ**": يعني: السُّنَّةَ الفعلية، وهي التي تُمَثِّل أفعالَ النبيِّ ﷺ؛ مثل أدائه الصَّلاةَ بهيئاتها المعروفة، وكيفيةِ وضوئه، وأدائه لشعائر الْحَجِّ، وغيرِ ذلك من أفعاله – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – التي نُقِلَتْ إلينا من خلال تطبيقه لها.

والأمثلةُ على السُّنة الفعلية كثيرةٌ جداً مثل: قول أبي ذَرٍّ الأنصاري رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ "طافَ بالبَيْت وصَلَّى ركعتَين خَلْفَ الْمَقَام"[٥].

وقولِ عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: "كان رسولُ الله ﷺ يَعتكِف العَشْرَ الأواخرَ من رمضان"[٦].

وقولِ أُمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "كان رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي باللَّيْل إحدى عَشْرَةَ ركعةً، يُوْتِرُ منها بواحدةٍ، فإذا فَرَغ منها اضْطَجَعَ على شِقِّه الأَيْمَن، حتى يأتي الْمُؤَذِّنُ فيُصَلِّي ركعتَين خفيفتَين"[٧]. وقولِها رضي الله

---

[١] أخرجه البخاري في أول الصحيح، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[٢] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: الزهد، باب: فيمن تكلم بكلمة...، برقم: (٢٣١٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: "هذا حديث غريب".

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، برقم: (١١٠)، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

[٤] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، برقم: (١٣)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

[٥] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضائل أبي ذر رضي الله عنه، برقم: (٢٤٧٣)

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر ...، برقم: (٢٠٢٥).

[٧] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل، برقم: (٧٣٦).

عنها: "كان عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَصُوْمُ حَتَّى نَقُول: لا يُفطِر، ويُفطِر حَتَّى نقول: لا يَصُوم"[1].

٣) "**أو تَقْرِيْرٍ**": يعني: السُّنَّةَ التقريرية، والمقصودُ بالتقرير أنْ يُقال قولٌ في مجلس رسول الله ﷺ، أو يفعل أحدُ الصحابة رضي الله عنهم فعلاً بمحضره، فيُقِرُّه ﷺ صراحةً، أو يَسكُت عنه؛ فيُعتبَر ذلك إقراراً منه لذلك القول أو الفعل، لأنه ما كان يَسكُت على باطل.

ومن الأمثلة الشهيرة لإقرار النبيِّ ﷺ ما جاء في أكل الضَّبِّ على مائدته، فعن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما: أنَّ خالد بن الوليد رضي الله عنه، أخبره أنه دخل مع رسول الله ﷺ على مَيْمُوْنَة بنت الحارث - زوجِ النبيِّ ﷺ - وهي خالتُه وخالةُ ابن عباس، فوَجَد عندها ضَبّاً مَحْنُوْذاً قَدِمَتْ به أختُها حُفَيْدَةُ بنت الحارث من نَجْدٍ، فقَدَّمَتْ الضَّبَّ لرسول الله ﷺ، وكان قَلَّما يُقدَّم إليه الطَّعامُ حتى يُحدَّث به ويُسَمَّى له، فأهوى رسولُ الله ﷺ يدَه إلى الضَّبِّ، فقالت امرأةٌ من النِّسْوَةِ الْحُضُوْرِ: أَخبِرْنَ رسولَ الله ﷺ بما قَدَّمْتُنَّ له، قُلْنَ: هو الضَّبُّ يا رسول الله! فرفع رسولُ الله ﷺ يدَه، فقال خالدُ بن الوليد: أحرامٌ الضَّبُّ؟ يا رسول الله!، قال: «لا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِيْ أَعَافُهُ»، قال خالد: فَاجْتَرَرْتُه فأكلتُه ورسولُ الله ينظر فلم يَنْهَنِي"[2].

ولو كان الضَّبُّ حراماً ما أُكل على مائدة الرسول ﷺ.

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الصوم، باب: صوم شعبان، برقم: (١٩٦٩).

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الصيد والذبائح، باب: إباحة الضب، برقم: (١٩٤٦)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وعن أنس بن مالكٍ ﷺ قال: "كُنّا نُصَلِّي على عَهْد رسولِ الله ﷺ رَكْعَتَيْنِ بعد غُروب الشَّمْس، قبلَ صلاةِ المغرب، كان ﷺ يرانا نُصَلِّيْهِما، فلَمْ يَأمُرْنا، ولَمْ يَنْهَنا"[1].

فلَمْ يُنكِرِ النبيُّ ﷺ على فِعلهم ذلك، فمِثْلُ هذا السُّكوتِ منه، يَدُلُّ على جواز القَوْلِ أو الفِعْلِ؛ لأنه لا يَسكُت على باطِلٍ.

٤) **"أو صِفَةٍ خِلْقِيَّةٍ"**: يعني: صفةَ رسول الله ﷺ المتعلّقة بجسمه وشعرِه وهيئتِه، يصف بها أحدُ أصحابه ﷺ، مثلُ وصف عليٍّ بن أبي طالب ﷺ: أنه ﷺ "لَمْ يَكُنْ بالطَّويل الْمُمَّغِط[2]، ولا بالْقَصِير الْمُتَرَدِّد، وكان رَبْعَةً مِن الْقَوْم، ولم يكن بالْجَعْد[3] الْقَطَطِ[4] ولا بالسَّبِط[5]، كان جَعْداً رَجِلاً، ولم يكن بالْمُطَهَّم[6] ولا بالْمُكَلْثَم[7]، وكان في الوَجْهِ تَدْوِيرٌ أَبْيَضُ مُشْرَبٌ، أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ، أَهْدَبُ[8] الأَشْفَارِ، جَلِيلُ الْمُشَاشِ[9] وَالْكَتَدِ[10]، أَجْرَدُ ذُوْ مَسْرُبَةٍ[11] شَثْنُ الْكَفَّيْنِ[12] والْقَدَمَيْنِ، إذا مَشَى تَقَلَّعَ كَأَنَّمَا يَمْشِي في

---

[1] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، برقم: (٨٣٦).

[2] الممغط: المتناهي في الطول.

[3] الجعد: ملتوي الشعر منقبض.

[4] القطط: شديد الجعودة.

[5] السبط: المسترسل.

[6] المطهم: منتفخ الوجه، وقيل: الفاحش السمن.

[7] المكلثم: اجتماع لحم الوجه بلا جهومة.

[8] أهدب الأشفار: طويل شعر الجفون.

[9] جليل المشاش: عظيم رؤوس العظام كالمرفقين والكتفين والركبتين.

[10] الكتد: مجتمع الكتفَين، وهو: الكاهل.

[11] والمسربة: رفيع الشعر الذي يصل بين الصدر والسرة.

[12] شثن الكفين: غليظ الأصابع.

صَبَبٍ[1]، وإذا الْتَفَتَ الْتَفَتَ مَعاً، بين كَتِفَيْهِ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ، وهو خَاتَمُ النَّبِيِّيْنَ، أَجْوَدُ النَّاسِ كَفّاً، وَأَشْرَحُهم صَدْراً، وَأَصْدَقُ النَّاسِ لَهْجَةً، وَأَلْيَنُهم عَرِيْكَةً، وَأَكْرَمُهم عِشْرَةً، مَن رَآهُ بَدِيْهَةً هَابَهُ، ومَن خَالَطَه مَعْرِفَةً أَحَبَّه"، يقول نَاعِتُه[2]: "لم أَرَ قَبْلَه ولا بَعْدَه مِثْلَه"[3].

٥) **"أو صفةٍ خُلُقِيّةٍ"**: يعني: صفةَ رسول الله ﷺ لأخلاقه وعاداته، مثلما وَصَفَتْ بها أمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "ما خُيِّرَ رسولُ الله ﷺ بين أمرَين إلا أَخَذ أيسرَهما ما لم يكن إِثْماً. فإنْ كان إِثْماً كان أبعدَ الناسِ عنه. وما انتقم رسولُ الله ﷺ لنفسه إلا أنْ تُنْتَهَكْ حُرْمَةُ الله؛ فيَنتقِم لله بها"[4].

٦) **"أو سِيْرَةٍ سواء كان قبل البِعْثَة أم بَعْدها"**: إنّه لا خِلافَ في كون سِيرة رسول الله ﷺ مصدرَ تشريعٍ للإسلام بعد البعثة. أمَّا سِيرتُه قبل البعثة، فما أَيَّدها أو أقرَّها أصبحَتْ من السُّنّة التقريرية؛ وهي مصدرُ تشريعٍ، فمثلاً قولُه ﷺ: «حَضَرْتُ حِلْفاً فِي دَارِ ابْنِ جُدْعَانَ...، لَوْ دُعِيْتُ إِلَيْهِ فِي الإِسْلاَمِ لأَجَبْتُ»[5]. فلا شكَّ أنَّ هذا إقرارٌ لحضور الأحلاف مع غير المسلمين إذا كان لدَفْع الظُّلم وإحقاقِ الحقِّ[6].

---

[1] أي: كأنما ينحدر من مرتفع.

[2] أي واصِفُه.

[3] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: المناقب، باب: ما جاء في صفة النبي ﷺ، برقم: (٣٦٣٨)، وقال: "حسن غريب".

[4] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، برقم: (٣٥٦٠).

[5] المعتصر من المختصر من مشكل الأثر: لأبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي: (٢/٣٧٦).

[6] وإنْ لم يَرِدْ تقرير النبيِّ ﷺ لسيرته قبل البعثة فهي مصدرٌ من مصادر الثقافة للمسلم؛ لأنها تُلقي أضواءَ على سُنَن الله سبحانه وتعالى في اصطفاء أنبيائه ورعايتهم وعِصْمَتهم من الزَّلَل، ومن عادات الجاهلية وانحرافاتها،

وهذا الذي جاء في تعريف "السُّنّة" فهو المرادُ بها عند علماءِ الحديث جميعهم، إلاَّ أنَّ علماءَ أصول الفِقْه يعرِّفون "السُّنَّة" بأنَّها: "ما أُضيف إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ" فقط، فهم يَجْعَلُونها خاصَّةً بالنبيِّ ﷺ، ولا يَذكُرُون في تعريفها "الوصفَ الْخِلْقِيَّ والْخُلُقِيَّ"؛ وذلك لأنَّهم يَبحَثُون في السُّنّة كمصدرٍ للتَّشريع، والتَّشريعُ عندهم يَثْبُت بالقول أو الفعلِ أو التقريرِ من النبيِّ ﷺ[1]، لا بوصفه.

المطلب الثاني: مُترادفات السُّنّة:

ومن مترادفات السُّنّة: "الحديث"، و"الخبر"، و"الأثر"، وهذا تعريفٌ وجيزٌ لكلٍّ منها:

١ - الحديث:

في اللغة: "الحديث" جمعُه "أحاديث"، ومعناه: الإخبار[2].

وأمّا في اصطلاح المحدِّثين فهو: ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وَصْفٍ خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو ما أُضِيْفَ إلى الصَّحابِيِّ أو التَّابِعيِّ[3].

فمثلاً: عندما نقرأ في سيرة رسول الله ﷺ: أنَّ والده تُوُفِّيَ وهو في بطن أُمِّه، ثم شَعَرتْ أُمُّه بضياءٍ خرج منها عند ولادته، ثم كفالة جَدِّه عبد الْمُطَّلِب له، ثم كفالةُ عمِّه أبي طالب له، ورضاعتُه في بني سَعد وما جرى له في طفولته...، كلُّ ذلك إنْ دَلَّنا على شيءٍ فإنما يَدُلُّنا على أنَّ عناية الله كانت ترعاه، وهي من جملة ثقافتنا الإسلامية. (انظر: "أهمية السنة النبوية في حياة المسلمين" للدكتور مصطفى مسلم محمد).

ومن الأمثلة على تلك السيرة ما رواه أنسُ بن مالك ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ أتاه جِبْرِيْلُ وهو يلعب مع الغِلْمَان، فأخذه فصَرَعه فشَقَّ عن قلبه، فاستخرج القلبَ، فاستخرج منه عَلَقَةً، فقال: "هذا حظُّ الشَّيْطانِ منك"، ثم غسله في طَسْتٍ من ذَهَبٍ بماء زَمْزَمَ، ثم لأَمَه، ثم أعاده في مكانه. وجاء الغِلْمَان يَسْعَون إلى أمّه -يعني: مُرضِعته- فقالوا: "إنَّ محمداً قد قُتِلَ، فاستقبلوه وهو مُنْتَقَعُ اللَّوْن". (أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، برقم: ١٦٢).

[1] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨.

[2] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٣/٧٥، ٧٦).

[3] انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٢٧.

الفَرْق بين "الحديث" والسُّنّة":

أمَّا الفرقُ بينهما فهو: أنَّ استعمال لفظِ "الحديث" خاصٌّ بكُلِّ ما يُنقَل عن الرسول ﷺ وأصحابه ﷺ من الأقوال والأفعال وغيرِها. وأنَّ استعمال لفظِ "السُّنَّة" خاصٌّ بما كان عليه العملُ المأثورُ عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابه ﷺ في الصَّدْر الأوَّل. فمثلاً قولُ الراوي: "أنَّ النبي ﷺ كان إذا سَجَد أمكن أنفَه وجبهتَه من الأرض"[1]، فهذا مِن فعله؛ فهو مِن السُّنّة وليس من الحديث. وأمَّا قولُه ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[2]؛ فهذا من الحديثِ وليس من السُّنّة.

٢ - الْخَبَرُ:

في اللغة: "الخبر" جمعُه "أخبار"، ومعناه: الْمَرْوِيّ الذي يَحتمِل الصِّدْقَ والكذبَ، ويُقابِله الإنشاء[3].

وأمّا في اصطلاح المحدِّثين فقيل: إنَّ "الخبر" مرادفٌ للحديث، فيُعَرَّف بما سَبَق آنفاً في تعريف "الحديث". وقيل: هو (أي "الخبر") ما أُضيف إلى النبي ﷺ وإلى غيره من الصحابة ﷺ؛ فعندئذ يكون أعَمَّ من "الحديث" وأشمل[4].

٣ - الأَثَرُ:

في اللغة "الأثر" جمعُه "الآثار"، ومعناه: بَقِيَّةُ الشيء، أو ما بَقِيَ من رسمه وأثره[5].

---

[1] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في السجود على الجبهة والأنف، برقم: (٢٧٠)، عن أبي حميد الساعدي ﷺ بلفظ: "أنَّ النبي ﷺ كان إذا سجد أمكن أنفَه وجبهتَه من الأرض"، وقال: "حديث حسن صحيح".

[2] أخرجه البخاري في أول الصحيح، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

[3] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١٢/٤).

[4] انظر: "شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٤١، ٤٢، و"تدريب الراوي" للسيوطي، (٤٢/١، ٤٣).

[5] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٧١/١).

وأمّا في اصطلاح المحدِّثين ف: "الأثرُ" يُطلَق على ما أُضيف إلى الصحابي أو التابعي. وقد يُراد به ما أُضيف إلى النبي ﷺ مقيّداً فيُقال: "وفي الأثر عن النبي ﷺ". ويُطلَق عند بعضهم على ما أُضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم فقط[1].

وعلى ما سَبَق: فإنَّ "الخبر" و"الأثر" عند المحدِّثين مرادفان للحديث، يُراد بهما المرفوعَ، أو المرفوع والموقوف معاً، وقيل: الخبر هو المرفوع، والأثر هو الموقوف.

****

[1] انظر: "تدريب الراوي" للسيوطي: (١/٤٢، ٤٣).

المبحث الثاني:

مَنْزِلَةُ السُّنّة النبوية في الإسلام
ووظيفتُها في القرآن الكريم

المطلب الأول: مَنْزِلَةُ السُّنّة النبوية في الإسلام:

إنَّ أساس هذا الدِّيْنِ ومصدرَه، وأصلَه الأول هو الوَحْيُ، الذي احتوى جميعَ كُلِّيّات الإسلام وفروعِهِ، من مُعتقَدات، وعبادات، ومُعامَلات، وأخلاق، ومعارف، وقِيَم حضارية، على مختلف الأصعدة.

وينقسم هذا الأصلُ الأوَّلُ (الذي هو الوحي) إلى قِسْمَين مُترابِطَين مُتكامِلَين لا غِنىً لأحدهما عن الآخر، ولا يكفي واحدٌ منهما في بيان جميع أمور الدين، وهما: القرآنُ والسُّنّةُ.

فالسُّنّةُ مثل القرآن في الحجية والاعتبار، وفي وجوب طاعتها تبعاً له ومستقلّةً عنه، وبدونها يتعذَّر فهمُ القرآن، بل تتعذَّر عبادةُ الله كما شَرَع وأَمَر تبارك وتعالى[١].

وتلك هي مكانة "السُّنَّة النبوية" في ديننا الإسلام، إذْ هي ثانيةُ تلك الأصول التي تقوم عليه شريعته الغَرّاء، أولها: "القرآن الكريم"، والثاني: "السُّنّة النبوية"، والثالث: "الإجماع"[٢]، والرابع: "القياس"[٣].

فتلك هي عَظَمةُ السُّنة، وعُلُوُّ مَنْزلتها، وسُمُوُّ مكانتها في الإسلام والشريعة، فهي الأصلُ الثاني من تلك الأصول، ومصدرٌ ثانٍ يلي القرآنَ الكريمَ، وهي التطبيق

---

[١] حجية السنة وتاريخها: للدكتور الحسين شواط، ص: ٢٠٦، ٢٠٧.

[٢] وهو اتفاق علماء الأمة على حكم شرعي.

[٣] وهو إلحاق فرع بأصل في الحكم لعِلَّة بينهما.

العملي لِما جاء فيه، وهي الكاشفة لغوامضه، والمجلِّية لمعانيه، والشارحة لألفاظه ومبانيه، و لم يختلف في ذلك اثنان من علماء الأمة، بل اتَّفقوا على قبولها والتسليمِ لها، والإيمانِ بمعانيها، والعملِ بأحكامها.

المطلب الثاني: وظيفةُ السُّنّة النبوية في القرآن الكريم:

بيَّن الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) نسبةَ السُّنّة إلى القرآن، وحدَّدها في أربع صُوَرٍ، فقال رحمه الله تعالى: "السُّنّةُ إمّا أن تكون مقرِّرةً ومؤكِّدةً حُكْماً جاء في القرآن الكريم، أو مبيِّنةً وشارحةً له، أو للاستدلال بها على النَّسْخ، أو مُنْشِئَةً حُكْماً سَكَت عنه القرآنُ ..."[١].

وهذا توضيحٌ بديعٌ لوظيفة السُّنّة للقرآن الكريم، لكنه يحتاج إلى شرحٍ، فهو كالآتي مع الأمثلة:

(أ) سُنّةٌ مُقَرِّرَةٌ ومُؤَكِّدَةٌ لِحُكْمٍ جاء في القرآن الكريم:

كقول النبيِّ ﷺ: «بُنِيَ الإسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أنْ لاَ إلَهَ إلاَّ الله، وأنَّ مُحَمَّداً رَسُوْلُ اللهِ، وإِقَامِ الصَّلاَةِ، وإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، والْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»[٢].

وهذا الحديثُ يؤكِّد للآيةَ التي وَرَدَتْ في شأن الصَّلاة والزَّكاة، وهي: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ويؤكِّد للآية في شأن الْحَجِّ، وهي: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، وكذلك يؤكِّد للآية في شأن الصَّوْم، وهي: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

---

[١] الرسالة: للإمام الشافعي: ص: ٦٤.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الإيمان، باب: دعاؤكم إيمانكم ...، برقم: (٨)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وكقول النبيِّ ﷺ: «اسْتَوْصُوْا بِالنِّسَاءِ خَيْراً، فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ[1] ...»[2]، وهذا الحديثُ مؤكِّدٌ لقول الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

ومن هذا النوعِ، الكثيرُ من الأحاديث الآمرة بالمعروف، والناهيةِ عن الْمُنكَر، وكذلك أحاديثُ النَّهْي عن الشِّرْك بالله، وعُقوق الوالدَين، وقتلِ النفس، والزِّنا، وشُرْبِ الْخَمْر...، إلى غير ذلك من الأحاديث التي دَلَّتْ عليها آياتُ القرآن الكريم وأكَّدتْها السُّنَّةُ النبوية.

(ب) سُنَّةٌ مُبَيِّنَةٌ وشارحةٌ للقرآن:

وهذا البيان على أَوْجُهٍ، وهي كالآتي:

١) أن تبيِّن السُّنَّةُ مُجْمَلَ القرآن:

قال الحافظ ابن عبد البَرّ القُرْطُبي (ت٤٦٣هـ): "البيانُ منه ﷺ على ضربَين: الأول: بيانُ الْمُجمَل في الكتاب؛ كبيانه للصَّلوات الخمس في مواقيتها وسُجودها وركوعها وسائر أحكامها، وكبيانه لمقدار الزَّكاة ووقتها، وما الذي يُؤخَذ منه من الأموال، وبيانه لمناسك الحجّ، قال ﷺ إذ حَجَّ بالناس: «خُذُوْا عَنِّيْ مَنَاسِكَكُمْ»[3]؛ لأنَّ القرآن إنما ورد بجملة فرض الصَّلاة والزَّكاة والحجّ والجهاد دون تفصيل ذلك"[4].

---

[1] أي: النِّصَفُ والوسطُ، يعني: الْخِيَار. و"عوان" جمعُ: عانية، بمعنى: " الأسير" أو "شبه الأسير"؛ وذلك تأكيداً للإيصاء بها خيراً لضَعْفها من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى بانتقالها لزوجها وطاعتها له في المعروف، وصارت مقدمة على طاعتها لأبويها.

[2] أخرجه ابن ماجه في السنن، أبواب: النكاح، باب: حق المرأة على الزوج، برقم: (١٨٥١)، عن عمرو بن الأحوص رضي الله عنه. وهو حديث حسن.

[3] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة...، برقم: (١٢٩٧)، عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه.

[4] جامع بيان العلم وفضله: لابن البر: (٣٢٩/٢).

يعني: أنَّ الله تبارك وتعالى أَمَر بالصَّلاة بقوله: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، ثم أتى الرسولُ ﷺ فبيَّن صفةَ الصَّلاةِ وهيئتها، وعددَها في اليوم والليلة، وعددَ ركعاتها في كلّ صلاةٍ، وشروطها، وأركانها، وواجباتها، ومندوباتها، ومُبطِلاتها، ومواقيتها، ونحوَ ذلك، وعن مالك بن الْحُوَيْرِث رضي الله عنه أنَّ النبيّ ﷺ قال: «صَلُّوْا كَمَا رَأَيْتُمُوْنِي أُصَلِّي»[1]، ولم يقل ﷺ في هذا الحديثِ: «صَلُّوْا كما أَمَر الله»، بل أخبرهم بأن يقتدوا بطريقته وهَدْيه في أداء الصَّلاة، فدَلَّ على أنَّ المرجع في تبيين القرآن هو السُّنّة.

وهكذا أركانٌ أخرى كالصَّوْم والزَّكاة والحجّ، وغير ذلك من العبادات والمعاملات التي أجملها القرآنُ، وتناولتها السُّنّةُ بالتوضيح والتبيين مِصْداقاً لقول الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

٢) أن تخصِّص السُّنّةُ عامَّ القرآن:

وفي القرآن: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، حيث جاء في هذه الآيةِ تحريمُ جميع الْمَيْتات وجميعِ الدِّماء. وخَصَّصتْ السُّنّةُ هذا العمومَ، كما في هذا الحديث: «أُحِلَّتْ لنا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ، فأمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحُوْتُ وَالْجَرَادُ، وأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ والطِّحَالُ»[2]. وقال النبيُّ ﷺ عن البحر: «هُوَ الطَّهُوْرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»[3].

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة، برقم: (٦٣١).

[2] أخرجه ابن ماجه في السنن، أبواب: الأطعمة، باب: الكبد والطحال، برقم: (٣٣١٤)، وأحمد في مسنده، (١٠/١٦)، برقم: (٥٧٢٣)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

[3] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور، برقم: (٦٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

٣) أن تُقيِّد السُّنّةُ مُطلَقَ القرآن:

كما في قوله تعالى :﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، حيث إنَّ القرآن لم يُقيِّد قَطْعَ اليد بموضعٍ خاصٍ ولا بقدرٍ محدَّد منها؛ فقيَّدتْ السُّنَّةُ القطعَ بالرُّسْغ، وخَصَّصَتْه بالنِّصَاب[1].

(ج) سُنَّةٌ ناسخةٌ لِحُكْمٍ ثابتٍ بالقرآن:

ومِن ذلك قولُ النبيِّ ﷺ: «لاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»[2]، حيث قال بعض الفقهاء: إنَّ هذا الحديثَ ناسخٌ لوجوب الوصية للوالدين في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠].

(د) سُنَّةٌ مُنْشِئةٌ لِحُكْمٍ غيرِ واردٍ في القرآن:

ومِن ذلك: تحريمُ نكاح المرأة على عَمَّتِها أو خالتِها، كقول النبيِّ ﷺ: «لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِها، ولا خالَتِها»[3]، وكقوله - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - في تحريم أكل الحيوانات المفترسة والطيور الجارحة: «حَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمُرُ الأَهْلِيَّةِ وَخَيْلُها وبِغَالُها، وكُلُّ ذِيْ نابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وكُلُّ ذِيْ مِخْلَبٍ مِن الطَّيْرِ»[4]. وهكذا قولُه ﷺ في كثير من الأحكام.

[1] انظر حديث صفوان بن أُمَيَّة بن خلف ﷺ، أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب: الحدود والديات وغيره، (٢٨٢/٤، ٢٨٣)، برقم: (٣٤٦٦).

[2] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في الوصية للوارث، برقم: (٢٨٧٠)، وفي كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية، برقم: (٣٥٦٥)، عن أبي أمامة ﷺ، وهو حديث حسن صحيح.

[3] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، برقم: (١٤٠٨)، عن أبي هريرة ﷺ.

[4] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل السباع، برقم: (٣٨٠٦)، وهو حديث صحيح.

وما سبق الآن، يتّضح لنا مِن خلاله ما للسُّنّة النبوية من مكانةٍ عظيمةٍ ومَنْزلةٍ رفيعةٍ في دين الإسلام وشريعته، إذْ هي مقرِّرةٌ ومؤكِّدةٌ حُكْماً جاء في القرآن الكريم، أو مبيِّنةٌ وشارحةٌ له، أو منشئةٌ حُكْماً سَكَت عنه القرآنُ، أو للاستدلال بها على النَّسْخ.

وبناءً على ذلك قال الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأَوْزاعي (ت١٥٧هـ): "الكتابُ أحوَجُ إلى السُّنّة من السُّنّة إلى الكتاب"[١]، وقال الإمام يحيى بن كثير اليَمَامي (ت١٣٢هـ): "السُّنّةُ قاضيةٌ على القرآن، وليس القرآنُ بقاضٍ على السُّنّة"[٢].

****

[١] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (٣٣٢/٢).

[٢] سنن الدارمي : (١٥٢/١).

المبحث الثالث:

ثبوت حُجِّيّة السُّنّة النبوية بالأدلة الشرعية

ومِمَّا ذُكر في المبحث السابق فقد ثَبَت منه: أنَّ مرتبة السُّنّة النبوية في الأهمية تأتي بعد مرتبة القرآن الكريم؛ لكونها شارحةً ومبيِّنةً له، فمَن رجع إلى القرآن الكريم و لم يجد فيه طِلْبَتَه بَحَث عنها في السُّنة النبوية، وأنَّ الاستغناء عنها كالاستغناء عن القرآن تماماً، و لم يَرِدْ خلافٌ في ذلك عن صحابة رسول الله ﷺ، ولا عن تابعيهم وأتباعهم، ولا عمن كانوا بعدهم من السَّلَف الصالح.

واستمرّت الحال على ذلك إلى أنْ ظهرتْ في العصور المتأخّرة فِرَقٌ ذهبتْ إلى إنكار السُّنّة ووجوبِ العمل بها، وادَّعى أصحابُها باكتفاء القرآن الكريم في احتجاجهم واستدلالهم به في أمور الدين، فضلُّوا بقولهم هذا، وحاولوا إضلال المسلمين بهذه الدعوى الضَّالَّة والْمُضِلَّة، وسيأتي الحديث عنهم بالتفصيل في هذا الكتاب، ولكن قبل ذلك أرى من الضروريّ أن أعرض هنا بعضَ أهمِّ ما وَرَد من الأدلة في إثبات حُجِّيَّة السنة، في كلٍّ من آيات القرآن الكريم، ونصوصِ الأحاديث النبوية، وأقوالِ أئمة السَّلَف، وكذلك من المعقول.

المطلب الأول: ثبوت حُجِّية السُّنّة من القرآن والحديث والإجماع والمعقول:

(أ) ثبوت حُجِّية السُّنّة من القرآن الكريم:

١) قال الله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٤]. قال الإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة (ت٧٥١هـ) في تفسير هذه الآية: "الكتابُ هو القرآنُ، والْحِكْمَةُ هي السُّنَّةُ باتِّفاق السَّلَف، وما أخبر به الرسولُ ﷺ عن الله سبحانه؛ فهو في وجوب

تصديقه والإيمانِ به، كما أخبر به الرَّبُّ تعالى على لسان رسوله ﷺ، هذا أصلٌ مُتّفَقٌ عليه بين أهل الإسلام، لا يُنكِره إلا مَن ليس منهم"[١].

لقد وَرَدَتْ في القرآن الكريم آياتٌ كثيرةٌ تأمر بطاعة رسول الله ﷺ، والأخذِ بسُنّته، ومنها:

٢) وقولُ الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤]. وفي هذه الآية تشديدٌ للناس على طاعة الله بما جاء في كتابه، وطاعةِ رسوله باتِّباع بما جاء في سُنَّته. وكذلك في هذه الآية تبكيتٌ للذين يُعرِضون عن اتّباع الرسول ﷺ أَنهم لا يَضُرُّوْن بتولّيهم وترْكِهم عنه إلا أنفسَهم، لأنه ﷺ يدعو إلى صراط مستقيم[٢].

٣) وقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١) وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥١ ، ٥٢]. وفي هذه الآيةِ إخبارٌ من الله تعالى عن صفة المؤمنين المستجيبين لله ولرسوله، الذين لا يَبْغَون ديناً سِوى كتاب الله وسُنّةِ رسوله، ولهذا وَصَفهم الله بالفلاح والفَوْز[٣].

٤) وقولُه تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٧]. وهذه الآيةُ جامعةٌ للأمر باتّباع ما يَصدُر من النبيّ ﷺ من قولٍ وفعلٍ، فيندرج فيها جميعُ أدلة السنة[٤]. وفي ضوء هذه الآيةِ ونظيراتها قد فَهِمَ الصحابة ﷺ دلالةَ القرآن على السُّنّة، فقد روى الإمام البخاري عن عبد

---

[١] كتاب الروح: لابن القيم الجوزية، ص: ١٠٥.

[٢] انظر: "تفسير القرآن العظيم" للحافظ ابن كثير: (٨٦/٦).

[٣] انظر: المرجع السابق: (٨٥/٦).

[٤] التحرير والتنوير: للشيخ الطاهر ابن عاشور: (٨٧/٢٧).

الله بن مسعود ﷺ أنه قال: "لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ[1] وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ[2]، وَالنَّامِصَاتِ[3] وَالْمُتَنَمِّصَاتِ[4]، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ[5] لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ تعالى"، فبلغ ذلك امرأةً من بني أسد يُقال لها "أُمّ يعقوب"، فجاءت فقالت: "إنه بَلَغني أنك لَعَنْتَ كَيْتَ وكَيْتَ"، فقال ابن مسعود ﷺ: "وما لِي لا أَلْعَنُ مَن لَعَن رسولُ الله ﷺ!، ومَن هو في كتاب الله!"، فقالت: "لقد قرأتُ ما بين اللَّوْحَين، فما وجدتُ فيه ما تقول؟"، قال: "لئن كنتِ قرأتِيْه لقد وَجَدْتِيْه، أمَا قرأتِ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾"، قالتْ: بلى!، قال: "فإنه قد نَهَى عنه"[6].

٥) وقولُه تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وهذه الآية تُوجِب الاستجابةَ لنداء الله ورسوله بفِعل الأمر، وتَرْكِ النَّهْي.

وغيرُ ذلك، عشراتٌ من الآيات التي وردت في: التحذير من مخالفة أمر رسول الله ﷺ، وفي الإذعان لطاعته والخضوعِ لها، وكلُّها دليلٌ على: حُجّية السنة النبوية، وجوبِ العمل بها، وضرورةِ الرجوع إليها في جميع شؤون الحياة الدينية والدنيوية.

[1] "الواشمات" جمعُ "الواشمة"، فهي فاعلةُ "الوَشْم"، وهو أن يُغرَز الجلدُ بإبرة، ثم يُحشَى بكُحْل أو نِيْل، فيَزْرَقّ أثرُه أو يَخضَرّ. (النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير: ٢/٨٥٢).

[2] "المستوشمات" جمعُ "المستوشمة"، وهي التي تطلب "الوَشْمَ".

[3] "النَّامِصَات" جمعُ: "النامِصة" والنَّمْصُ: نتفُ الشَّعر، و"النَّامِصَةُ": التي تَنتِف شعرَ الوجهِ. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ٢/٧٩٧).

[4] "المتنمِّصات" جمعُ "المتنمِّصةُ": هي التي تَأمُر امرأةً أخرى بنَتْف الشَّعرِ عن نفسها. وأكْثَرُ ما تفعله النِّساءُ في الحواجب وأطراف الوجهِ ابتغاءً للحُسْن والزِّينة. (انظر: "تكملة فتح الملهم" للعثماني، ٤/١١٥).

[5] "الْمُتَفَلِّجَات": جمعُ: المتفلِّجة، وهي: المرأةُ التي تبرد ما بين أسنانها (بالمبرد) الثنايا، وكانت النساء يفعلن ذلك بأسنانهن رغبةً في التحسين. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير": ٢/٣٩٠).

[6] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: تفسير القرآن، سورة الحشر، باب: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ فَٱنتَهُوا ﴾، برقم: (٤٨٨٦).

(ب) ثبوت حُجِّية السُّنَّة من الأحاديث النبوية:

وفي الأحاديث النبوية نصوصٌ كثيرةٌ تَدُلّ على حُجّية السنة دلالةً صريحةً، ومنها:

١) ما رواه الْمِقْدَامُ بن مَعْدِيْكَرِبَ ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألاَ إنِّي أُوْتِيْتُ الْقُرْآنَ ومِثْلَهُ مَعَهُ!!»[١].

قال الإمام أبو سليمان حَمْد بن محمد الْخَطَّابي (ت٣٨٨هـ) في شرح هذا الحديث ما نَصُّه: "أُوْتِيَ الكتابَ وحياً يُتْلَى، وأُوْتِيَ من البيان مثله، أي: أُذِنَ له أن يبيِّن ما في الكتاب، فيَعُمّ ويَخُصّ، ويزيد عليه، ويشرح ما في الكتاب؛ فيكون في وجوب العمل به، ولزومِ قبوله كالظاهر الْمَتْلُوّ من القرآن"[٢].

٢) ومنها ما رواه عبدُ الله بن عَبَّاس - رضي الله عنهما - عن النبيّ ﷺ أنه قال: «إِنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوْا أَبداً: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّه»[٣].

٣) ومنها ما رواه أنسُ بن مالك ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «تَرَكْتُ فِيْكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوْا ما تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّه»[٤].

٤) ومنها ما رواه العِرْبَاضُ بن سارِيَة ﷺ قال: "وَعَظَنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ يوماً بعدَ صلاةِ الغَدَاةِ مَوْعِظَةً بليغةً ذَرَفَتْ منها العُيُونُ، ووَجِلَتْ منها القُلُوبُ، فقال رَجُلٌ: إنَّ هذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فبماذا تَعْهَدُ إلينا يا رسولَ الله؟ قال: «أُوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ. فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَ اخْتِلاَفًا

---

[١] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: النهي عن الجدل في القرآن، برقم: (٤٦٠٤)، وهو حديث صحيح، وسيأتي بكامله في آخر هذا المبحث.

[٢] الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي: (٤٣/١).

[٣] أخرجه الحاكم في "المستدرك"، كتاب: العلم، (١٧١/١)، برقم (٣١٨)، وصحَّحه.

[٤] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: القدر، باب: النهي عن القول بالقدر، برقم: (٣).

كَثِيراً، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُوْرِ، فَإِنَّهَا ضَلاَلَةٌ. فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ الْمَهْدِيِّيْنَ، عَضُّوْا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[1].

٥) ومنها ما رواه مُعَاذ بن جَبَلٍ ﷺ: أنَّ النبي ﷺ لَمّا أراد أن يبعثه إلى اليمن؛ قال له: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قضاءٌ؟»، قال: أقضي بكتاب الله. قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ؟». قال: فبسُنَّة رسولِ الله ﷺ. قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّة رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَلاَ فِي كِتَابِ اللهِ؟». قال: أَجْتَهِدُ برأْيي ولا آلُوْ. فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ صَدْرَه، فقال: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُوْلَ رَسُوْلِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُوْلَ اللهِ»[2].

وكلُّ هذه الأحاديث تَدُلّ على حجية السُّنّة، ووجوبِ اتّباع النبيِّ ﷺ، وأنها مصدرٌ للدين وشريعته يلي القرآنَ الكريم، وأنها مثيلته في الحجية.

(ج) ثبوت حُجِّية السُّنّة من الإجماع:

لقد أجمعت الأمة الإسلامية من لَدُن الصحابة ﷺ إلى اليوم، على الرجوع إلى سُنّة رسول الله ﷺ في قضاياها وشؤون حياتها، ونُقلت في ذلك عن أئمة الحديث والفقه أقوالُهم، قال الإمام أبو حنيفة (ت١٥٠هـ): "إيّاكم والقولَ في دين الله تعالى بالرَّأي، وعليكم باتِّباع السُّنَّة، فمَن خرج عنها ضَلَّ"[3]، وقال الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ): "السُّنَنُ سفينةُ نوح: مَن رَكِبَها نَجا، ومَن تخلَّف عنها غَرِقَ"[4]، وقال

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: العلم، باب: ما جاء في الأخذ في السنة واجتناب البدع، برقم: (٢٦٧٦)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

[2] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الأقضية، باب: اجهاد الرأي في القضاء، برقم: (٣٥٩٢)، ضعَّفه جمعٌ من العلماء، وصحَّحه بعضُهم كابن عبد البرّ وابن قَيّم الجوزية. أمّا سببُ الخلافِ فهو الجهالةُ في حال راويه "الحارث بن عمرو".

[3] الميزان الكبرى: للشعراني: (٥١/١).

[4] مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: للسيوطي، ص: ٢٤٤، ٢٤٥.

الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ): "إذا صَحَّ الحديثُ فهو مذهبي"[١]، وقال الإمام أحمد بن حَنْبل (ت٢٤١هـ): "إنَّ السُّنّة تُفسِّر الكتابَ وتُبيِّنه"[٢]، وقال: "مَن رَدَّ حديثَ رسولِ الله ﷺ فهو على شَفَا هَلَكةٍ"[٣].

(د) ثبوت حُجِّية السُّنّة من المعقول:

قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٤-٦٥].

ومُوجِب هذه الآيةِ الكريمة: أنَّ الله تبارك وتعالى لم يبعث رسولاً إلى قومٍ إلا لِيُطيعه ويُذعِن له فيما يأمر به وينهى عنه. وهذا ما يُسلِّم له عقلُ المسلم السليم؛ لأنَّ رسول الله ﷺ مبلِّغٌ عن ربّه ﷻ، فكلُّ ما يقوله ويفعله منسوبٌ إلى ربِّه، فإذا أقرَّه الله سبحانه وتعالى على ذلك؛ فمعنى ذلك رِضاه عما يقوله رسولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ. فحينئذ إنكارُ أحدٍ لِما أَمَر به ﷺ ونَهَى عنه، هو في الحقيقة إنكارُ أوامر الله تعالى ونواهيه.

المطلب الثاني: عقوبة إنكار حُجّية السُّنّة:

إنَّ كلَّ مَن يَشُكّ في حُجِّية السُّنّة، ويُنازِع فيها، وهو في الحقيقة لا يعترف بالدِّين الإسلامي كلِّه؛ وذلك لأنَّ أساس هذا الدِّين هو القرآنُ، ولا يُمكِن القولُ بأنه كلامُ الله مع إنكار حجية السُّنّة جملةً، فإنَّ كَوْنه كلامَ الله لم يَثبُت إلا بقول الرسول ﷺ الذي ثَبَت صِدْقُه بالمعجزة، وقولُه هذا من السُّنّةِ، فمَن أنكر حُجّيَتها فهو مُلحِدٌ وزِنْدِيْقٌ، ومُنكِرٌ للضروري من الدينِ، الذي هو: السُّنّة[٤].

---

[١] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٦/١٠).

[٢] أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله": (٣٣٣/٢).

[٣] مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزي، ص:١٨٢.

[٤] انظر: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٢٤٩، ٢٥٠.

ولقد وَعَد الله ﷻ ذلك الصِّنْفَ الشَّقِيَّ بعذاب أليم، وقال: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣].

كما حذَّر عنه النبيُّ ﷺ أُمَّتَه وقال: «أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ،أَلاَ يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوْهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ. أَلاَ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ[١]، وَلاَ كُلُّ ذِيْ نَابٍ مِنْ السَّبُعِ[٢]، وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ[٣] إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوْهُ[٤]، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوْهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ»[٥].

وهذا الحديثُ من النبوءات المتحقّقة؛ حيث أخبر فيه النبيُّ ﷺ عن أُناسٍ لم يَظهَروا إلا في القرون المتأخّرة، والذين يُسَمّون أنفسَهم "القُرْآنيِّين"، ويدعون إلى ترك السنة النبوية؛ فقد حذَّر – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – أُمَّتَه عن أولئك المشكِّكين في سُنّته المطهَّرة، والداعين إلى إنكار حُجّيتها ووجوبِ العملِ بها.

****

[١] وهو الذي يَألف البيوتَ، وله أصحاب، وهو مثل "الإِنْسِيَّة"، ضدّ "الوحشية". أمّا "الوحشية" فهو حلالٌ. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ١/٩١، ٩٢).

[٢] أي: سِباعُ الوحوش كالأسد والذِّئب.

[٣] وهو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عهدٌ بأمانٍ في تجارة أو رسالة، ومثله الذميّ.

[٤] أي: أطعِمُوه وأكرِمُوه.

[٥] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: النهي عن الجدل في القرآن، برقم: (٤٦٠٤)، عن مقدام ابن معديكرب ﷺ، وهو حديث صحيح.

القسم الثاني

عرضٌ تاريخيٌّ لفتنة "إنكار السُّنّة"

المبحث الأول: نبذة عن نشأة الفِتَن في الإسلام.
المبحث الثاني: إنكار السُّنّة في العصر القديم.
المبحث الثالث: إنكار السُّنّة في العصر الحديث.
المبحث الرابع: الدافع الرئيسي إلى إنكار السُّنّة في العصر الحديث.

المبحث الأول:

نبذة عن نشأة الفِتَن في الإسلام

المطلب الأول: تعريف "الفتنة":

"الفتنة" في اللغة مصدرُ "فَتَن يَفْتَن فَتْناً" والتي تَدُلّ على الابتلاء والاختبار، يُقال: "فَتَنْتُ الذَّهَبَ بالنار" إذا امتحنته[١].

وأصلُ الفَتْنِ: إدخالُ الذَّهَبِ النَّارَ لتَظهَر جَوْدَتُه من رداءته، واستُعمِل في إدخال الإنسان النارَ[٢].

وقيل: "الفَتْنُ: إحراقُ الشيء بالنار، كما في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]؛ أي: يُحرقَون[٣]. وقيل: الفتنةُ: العذاب، كما في قوله تعالى: ﴿ذُوقُواْ فِتْنَتَكُمْ﴾ [الذاريات: ١٤][٤].

واصطلاحاً: الفتنة هي ما يتبيَّن به حالُ الإنسان من الخير والشَّرّ[٥].

وقيل: إنَّ معناها: البَلِيَّة، وهي معاملةٌ تُظهِر الأمورَ الباطنة[٦].

المراد بـ"الفِتَن" هنا:

أصلُ كلِّ فتنةٍ إنما هو من تقديم الرَّأي على الشرع، والهوى على العقل، وهذه أصلُ الفتنة، التي سَمَّاها الإمامُ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة بـ"فتنة الشُّبُهات"، وقال: إنَّ "فتنة الشبهات

---

[١] معجم مقاييس اللغة: لابن فارس: (٤/٤٧٢)..

[٢] مفردات ألفاظ القرآن: للراغب الأصفهاني، ص: ٦٢٣.

[٣] كتاب العين: لخليل الفراهيدي: (٨/١٢٨).

[٤] مفردات ألفاظ القرآن: للراغب الأصفهاني، ص: ٦٢٣.

[٥] كتاب التعريفات: للجرجاني، ص: ٢١٢.

[٦] التوقيف على مهمات التعريف: للمناوي، ص: ٢٥٧.

من ضَعْف البصيرة، وقِلَّةِ العلم، ولا سيما إذا اقترن بذلك فسادُ القصد، وحصولُ الهوى، فهنالك الفتنة العظمى، والمصيبة الكبرى، فقُلْ ما شئتَ في ضلال سَيِّء القصد، الحاكمِ عليه الهوى لا الْهُدَى، مع ضَعْف بصيرته، وقِلَّةِ علمِه بما بَعَث اللهُ به رسولَه، فهو مِن الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾ [النجم: ٢٣].

وهذه الفتنةُ مآلُها إلى الكفر والنِّفاق، وهي فتنةُ المنافقين، وفتنةُ أهل البِدَع، على حسب مراتب بِدَعِهم. فجميعُهم إنما ابتدعوا من فتنة الشبهات التي اشْتَبَه عليهم فيها الحقُّ بالباطل، والْهُدَى بالضَّلال.

وهذه الفتنةُ تنشأ تارةً من فهم فاسد، وتارةً من نَقْلٍ كاذب، وتارةً من حقٍّ ثابتٍ خفيٍّ على الرجل فلم يَظفَر به، وتارةً من غرضٍ فاسدٍ وهوىً مُتَّبَعٍ، فهي مِن عَمًى في البصيرة وفسادٍ في الإرادة.

ولا يُنجى من هذه الفتنة إلا تجريدُ اتِّباع الرسول، وتحكيمُه فى دِقِّ الدين وجِلِّه، ظاهرِه وباطنِه، عقائدِه وأعمالِه، حقائقِه وشرائعِه، فيتلقَّى عنه حقائقَ الإيمان وشرائعَ الإسلام"[1].

ثم ذكر – رحمه الله تعالى – أنَّ هذه الفتنة تُدفَع بكمال البصيرة واليقين"[2].

المطلب الثاني: بداية ظهور الفِتَن في الإسلام:

وقبل أن أتحدَّث عن الموضوع الرئيس لهذا القِسم، يَحسُن بي أن أستعرض أولاً لتأريخ نشأة الفِتَن في الإسلام باختصار، والتي نزلت بهذه الأمة، وتفرَّقت بسببها كلمتُها، وتشتَّت شملُها، ومِن جرّاء ذلك فقد تَمَّ لأعداء الدين ما يريدون من تشويه عقول بعض المسلمين بإثارة الشُّبُهات في أمور الدين، والعقيدة، والسُّنّة النبوية وحَمَلَتِها.

---

[1] إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان: لابن القيم: (٢/٥٨٤، ٥٨٥).

[2] المرجع السابق: (٢/٥٨٥).

وقد أشار إلى بداية تلك الفِتَن مؤرِّخُ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) في كتابه "سِيَر أعلام النبلاء" وهو يُترجِم لإمام أهل السُّنّة الإمام أحمد بن حَنْبَل، وقال: "كان الناس أُمّةً واحدةً ، ودِيْنُهم قائماً في خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلمّا استُشهد قُفْلُ باب الفتنة عمر ﷺ، وانكسر الباب؛ قام رؤوس الشَّرِّ على الشهيد عثمان ﷺ حتى ذُبِحَ صبراً، وتفرَّقت الكلمةُ، وتَمَّتْ وقعة الْجَمَل[1] ثم وقعةُ صِفِّيْن[2]"[3].

ومِن هنا ذَرَّ قرنُ الفِتَن، ثم تتابعت، وظهرت معها الفِرَقُ، وأسماؤها تَدُلُّ على مَنْزعها السياسي، فظهرت فرقة "الخوارج"، الذين خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وكَفَّروا سادةَ الصحابة ﷺ [4].

ثم ظَهَر الروافض من الشِّيْعَة، ورفضوا الشيخين (أبي بكرٍ الصِّدِّيق وعمر بن الْخَطَّاب رضي الله عنهما) مع كثيرٍ من الصحابة الأوائل أصحاب السابقة ﷺ، ببُغْضٍ وشَتْمٍ لهم، واعتقادِ أنَّ النبيَّ ﷺ نَصَّ على استخلاف عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، وأظهر ذلك وأعلنه[5]، وأنَّ هؤلاء الصحابة سلبوا الخلافة منه، وتركوا الاقتداءَ به بعد وفاة النبيِّ ﷺ.

---

[1] وهو اسمٌ للمعركة التي وقعت في البصرة عام ٣٦هـ بين جيش علي بن أبي طالب ﷺ والجيش الذي قاده طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام – رضي الله عنهما – بالإضافة إلى أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – التي قيل إنها ذهبت مع جيش المدينة في هَوْدَج من حديد على ظهر جَمَلٍ، فسُمِّيَتْ المعركة بـ"الجمل" نسبةً إلى ذلك الجمل.

[2] التي كانت تقع بين العِراق والشَّام على ضفاف نهر "الفُرات"، حيث وقعت المعركة بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما – في شهر صفر عام ٣٧هـ، وانتهت بعملية التحكيم في شهر رمضان سنة ٣٨هـ.

[3] سير أعلام النبلا: للذهبي: (٢٣٦/١١).

[4] انظر: مقدمة تحقيق "كتاب الإيمان" لابن مندة: (٤٥/١).

[5] هو النص الذي وضعه عبد الله بن سبأ اليماني اليهودي (ت٧هـ)، على النبيّ ﷺ في وصاية عليٍّ بن أبي طالب ﷺ: "إنه كان ألف نبيٍّ، ولكلّ نبيٍّ وَصِيٌّ، وكان عليٌّ وصيَّ محمَّد"، وقال أيضاً: "محمد خاتم الأنبياء، وعليٌّ خاتم الأوصياء". (انظر: "تأريخ الأمم والملوك" لابن جرير الطبري: ٣٤٠/٤).

ثم على الطرف الآخر من أولئك الروافض، ظَهَر النَّواصِبُ، الذين ذهبوا إلى بُغْض عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، و لم يكن بغضهم له من أجل الدين، أو شَكّاً في مكانته وسابقته في الإسلام؛ بل كان ذلك منهم عن تأويل واجتهاد[1].

ثم كَثُرَ الجدلُ في الأندية، والمساجد، والمجتمعات، وتَمخَّض ذلك الجدلُ عن عقائد اعتنقها هؤلاء وهؤلاء، فظهرت في آخر زمن الصحابة ﷺ فرقةُ "القَدَرِيَّة"، ونفت القَدْرَ، وقالت: "لا قدرَ والأمرُ أنفٌ"، أي مستأنف، وهذا نفيٌ لعلم الله تعالى السابق، واعتقادٌ أنَّ الله لا يعلم الأشياءَ إلا بعد حُدوثها. وهذا قولٌ بين الضَّلال، وهو كفرٌ بالله تعالى، وتكذيبٌ للمعلوم من الدين بالضرورة. والمعتقَدُ الصحيحُ الذي تضافرت عليه أدلةُ الكتاب والسُّنّة: إثباتُ عِلم الله تعالى السابق، وأنه كتب مقاديرَ الخلائق جميعاً قبل أن يخلقهم، وأنه لا يقع في كونه إلا ما شاء وأراد، قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر:٤٩] .

ثم ظهرت فرقةُ "الْجَهْمِيَّة" على يد الْجَهْم بن صَفْوان[2] وعَظَّمت به تلك الفتنة، وقد هذا الرجلُ أن تكون لله صفةٌ، وأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثَّرت في الملة الإسلامية آثاراً قبيحةً تولَّد عنها بلاء كبير، فكَثُرَ أتباعه على أقواله التي تؤوِّل إلى التعطيل، فأكبر أهلُ السُّنَّةِ بدعتَه، وحذَّروا الناس منه[3].

ثم ظهرت فرقةُ "الْمُجَسِّمَة "بخُراسان في أثناء عصر التابعين مع ظهور السنة وأهلها. واختلفت هذه الفرقة – وهم سِتّ عشرة طائفةً – فيما بينهم في التجسيم، وهل للبارئ تعالى قدرٌ من الأقدار، وفي مقداره؟.

---

[1] انظر: "التواصل بين المذاهب الإسلامية تأصيله وتطبيقه عند المحدِّثين" للدكتور فاروق حمادة، ص: ٦٧.

[2] هو أبو مُحرِز الْجَهْم بن صفوان السَّمَرْقَنْدي (ت١٢٨هـ): من أهل خراسان، وأوّلُ من ابتدع القولَ بخلق القرآن وتعطيل الله عن صفاته، وكان كثيرَ الجدال والخصومات والمناظرات، وإلا أنه لم يكن له بصرٌ بعلم الحديث ولم يكن من المهتمين به، إذ شغله علم الكلام عن تلك، وقد نبذ علماء السلف أفكار جهم، وشنعوا عليه. (انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٢٧/٦).

[3] انظر: مقدمة تحقيق "كتاب الإيمان" لابن مندة: (٤٥/١).

ثم ظهرت فرقةُ "الْمُعْتَزِلَة" بالبَصْرة، على يد واصِل بن عَطَاء[1]، وقد بَنَتْ هذه الفرقةُ مذهبَها على الجدل، واستعانت في ذلك بما وجدته من منطق اليونان، وفلسفتها لتعزيز آرائها، وبذلك سمحت لنفسها برَدِّ الأخبار الآحاد الصحيحة في السُّنّة، وتأويلِ النصوص القطعية لتتفق مع مبادئها[2].

فما كان لأعداء الله من اليهود والأعاجم – الذين كانت قلوبُهم تَجِيْشُ بالكراهية والحِقْد على انتشار الإسلام، واتِّساعِ دولته، وصدورُهم تُوغِر بالتُّهَم الباطلة، والتحامُلِ البغيض على جِيْل الصحابة ﷺ – أن يستغلّوا بعضَ ما وقع بين الرعيل من أصحاب النبي ﷺ من الخلافات الاجتهادية، وتربَّصوا بهم الدوائر، ونسجوا وراءهم الْمُؤامَرات، وشَوَّهوا جمال سِيَرهم، وطعنوا فيهم بإطلاق الألسنة بالسَّبّ والشَّتْم، إلى أنْ وصلت شَظَايا مؤامراتِ هؤلاء الأعداء "السُّنّةَ النبوية"، بحيث أنَّ الصحابة هم حَمَلةُ السُّنّة الأوّلين، والطعنُ فيهم يُعتبَر طعناً مباشراً في المكانة التشريعية للسُّنّة، التي هي المصدرُ الأساسيُّ للإسلام بعد القرآن الكريم[3].

فكان لهؤلاء الْهَدّامين لدين الإسلام محاولاتٌ شَرِسَةٌ ومؤامراتٌ خبيثةٌ في كل عصرٍ في فصل السُّنّة النبوية عن القرآن الكريم، وتقديمِ الآراء والأهواء على النصوص الصريحة، ورَفْضِ كلِّ ما لا يُوافِق من الأحاديث عقولَهم المريضة ولو كانت صحيحةً.

وأصحابُ هذا المذهب هم: طائفةٌ من غُلاَة الشيعة الرَّافضة، ثم الخوارج، فالمعتزلة في العصر القديم، ثم سار على دَرْب أولئك في هذا العصر قومٌ من الذين

---

[1] هو أبو حُذيفة واصل بن عطاء الغزَّال البصري (٨٠ – ١٣١ هـ): من أئمة البلغاء والمتكلمين، كان تلميذاً للإمام الحسن البَصْري سيد التابعين، ثم اعتزل مجلسَه، فسُمِّي أصحابه بالمعتزلة، ويُقال لأتباعه "الواصلية"، وهو أشهَرُ رجال مذهب المعتزلة، وهو الذي نشره في الأمصار. له تصانيف، منها: "أصناف المرجئة" و"المنْزلة بين المنْزلتين" و"معاني القرآن" وغيرها. (انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٥/٤٥٦).

[2] انظر: مقدمة تحقيق "كتاب الإيمان" لابن مندة: (١/٤٥).

[3] انظر: مقدمة تحقيق "كتاب الإيمان" لابن مندة: (١/٤٥)، و"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور السباعي، ص: ١٢٩.

ينتسبون إلى العلم، وأخذوا يَكِيْدُون للإسلام وأهله، فأعلنوا تمسُّكَهم بالقرآن، وعدمِ الاحتجاج بالسُّنَّة، وكلُّ هدفهم وراء ذلك هو: القضاءُ على "السُّنّة النبوية" التي هي الأصل الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم.

وهؤلاء هم الذين قد حَذَّر منهم رسولُ الله ﷺ أُمَّتَه في حديثه قائلاً: «ألاَ، إنِّي أُوْتِيْتُ الْكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ! ألاَ يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُمْ بِهَذا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوْهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ»[١]، وقال - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - في حديثٍ آخَر: «لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيْهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُوْلُ لاَ نَدْرِيْ مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ»[٢].

وهذا ما تنبَّأ به النبيُّ ﷺ في هذين الحديثَين من الأمر المنكَر المحذور، فإنه من نبوءاته التي قد تَحقَّقتْ، فقد ظهر الكثيرُ من المستخفِّين من السُّنّة النبوية، والمنكرين لها في مختلف الأزمنة والأمكنة، وأثاروا الشُّبُهات والشكوك في حُجّيتها، وحاولوا بذلك إفقادَ ثقة المسلمين بها، وإبعادَهم عنها. وسيأتي الحديث عن هؤلاء بشيء من التفصيل في هذا القسم.

****

[١] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: النهي عن الجدل في القرآن، برقم: (٤٦٠٤)، من طريق مقدام بن معديكرب رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

[٢] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٥)، من طريق أبي رافع عن أبيه رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

إنكار السُّنّة في العصر القديم

إنَّ لظاهرة "إنكار السُّنّة" جذوراً عميقةً في التاريخ، حيث ظهرت بوادرها في القرن الأول الهجري في عهد الصحابة ﷺ، وكانت بدايتها عند بعضهم بسبب عدم معرفة قيمة السُّنّة كمصدرٍ ثانٍ للتشريع، فحاولوا البحث عن كافة المسائل في القرآن الكريم وحده دون السُّنّة، كما يتبيَّن ذلك مما يأتي:

روى الحافظ ابن عبد البرّ القرطبي (ت٤٦٣هـ) بسنده عن الصحابي الجليل عِمران بن حُصَين رضي الله عنه أنَّ رجلاً أتاه فسأله عن شيء، فحدَّثه، فقال الرجل: حدِّثوا عن كتاب الله ولا تحدِّثوا عن غيره. فقال عمران رضي الله عنه: "إنك امْرُؤٌ أحمَقُ!، أتجد في كتاب الله الظُّهْرَ أربعاً لا تُجهَر فيها بالقراءة؟". ثم عَدَّد عليه الصَّلاةَ والزَّكاةَ ونحوَ هذا، ثم قال: "أتجد هذا في كتاب الله مُفسَّراً؟، إنَّ كتاب الله أبْهَمَ هذا، وإنَّ السُّنَّة تُفسِّر ذلك"[1].

وقال التابعي الجليل الحسن البَصْري (ت١١٠هـ): "بينما عِمْران بن حُصَين (ت٥٢هـ) يحدِّث عن سُنَّة نبيِّنا ﷺ إذ قال له رجلٌ: يا أبا نُجَيْد! حَدِّثْنا بالقرآن. فقال له عمران: "أنتَ وأصحابُك يَقرؤون القرآن، أكنتَ مُحَدِّثي عن الصَّلاة وما فيها وحُدودها؟، أكنتَ مُحَدِّثي عن الزَّكاة في الذَّهَب والإبل والبَقَر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغِبْتَ أنت". ثم قال: "فَرَض علينا رسولُ الله ﷺ في الزَّكاة كذا وكذا". وقال الرجل: أحييتَني أحياك الله. قال الحسَنُ البَصْري: "فما ماتَ ذلك الرجلُ حتى صار من فقهاء المسلمين"[2].

[1] جامع بيان العلم وفضله: لابن البر: (٣٣١/٢) برقم: (٢٣٤٨).

[2] أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: (١٩١/١، ١٩٢)، برقم: (٣٧٢).

وقد وَقَع مثل ذلك للتابعي أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد الأُمَوي (ت٨٧ هـ) الذي قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "إنّا نجد صلاةَ الحضر وصلاةَ الخوف في القرآن، ولا نجد صلاةَ السَّفر في القرآن؟" فقال ابن عمر: "يا ابن أخي! إنَّ الله بعث إلينا مُحمَّداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنا نفعل كما رأينا مُحمَّداً ﷺ يفعل"[١].

ثم ازداد بتَقادُم الزَّمانِ عددُ الذين كانوا يبحثون مَشاكِلَهم في ضوء القرآن وحده، حتى قال الإمام أيوب السِّخْتِياني (ت١٣١هـ): "إذا حدّثتَ الرجل بالسُّنّة فقال: دَعْنا مِن هذا، وحَدِّثْنا من القرآن؛ فاعلَمْ أنه ضالٌّ مُضِلٌّ"[٢].

ولكن الذين أشرنا إليهم آنفاً فهم لم يكونوا يمثِّلون فِرقةً ما أو اتّجاهاً جماعياً، بل ربما كانت هذه حالات فردية مِن الذين لم ينتبهوا لقيمة "السُّنّة" التشريعية، فزاد عددهم بمرور الأيام، وكانوا على الأغلب في بلاد العراق؛ لأنَّ عِمران بن حُصَين وأيوب السختياني كانا من البَصْرَة، وكذلك الذين ذكرهم الإمام الشافعي من مُنكِري حُجِّية السنة في كتابه "اختلاف الحديث" فكان أغلَبُهم من البَصْرَة[٣]، فلذلك يمكن القول: إنّ هذا الاتجاه في القرن الأول وَجَد مجالاً في العراق فقط دون غيرها من البلاد الإسلامية[٤].

ثم تطوَّرت الأمور مع مرور الأيام لَمّا نجحت أعداء الإسلام من اليهود والفُرُس في تشتيت شَمْل الأمة وتفريقِ جمعها؛ فنشأ هناك العديدُ من الفِرَق والطوائف، التي أنكرت بعضَ جوانب السُّنّة اتِّباعاً لهواها، أو اختارت لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعدَ لا تتفق مع أصول المحدِّثين من أهل السُّنّة والجماعة، ومن أهَمّ

---

[١] أخرجه الحاكم في المستدرك، (١/٣٨٨، ٣٨٩)، برقم: (٩٤٦)، وقال: "رواته ثقات، مدنيون" ووافقه الذهبي.

[٢] الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص١٦.

[٣] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور مصطفى السباعي، ص١٦٠.

[٤] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور مصطفى الأعظمي، (١/٢٢).

تلك الفِرَق: "الشيعة"، و"الخوارج"، و"المعتزلة"، ويأتي الحديثُ عن كلّ منها مع بيان مواقفها من السُّنّة.

المطلب الأول: الشِّيْعَةُ وموقفها من السُّنّة:

(أ) تعريف "الشِّيْعَة" نشأةً وعقيدةً:

"الشِّيْعَة" جمعُها "شِيَعٌ"، وتُطلَق كلمةُ "الشيعة" في اللغة مراداً بها الأتباع والأنصار والأعوان الذين اجتمعوا على أمر.

وقال الشيخ مرتضى الزَّبِيْدِي (ت١٢٠٥هـ): "كلُّ قومٍ اجتمعوا على أمرٍ فهم شِيْعَةٌ، وكلُّ مَن عاوَنَ إنساناً وتحزَّب له فهو شيعةٌ له، وأصلُه من الْمُشَايَعة، وهي: الْمُطَاوَعَةُ والْمُتَابَعَةُ".

ووردت كلمةُ "شيعة" في هذا المعنى اللُّغَوي في بعض المواضع من القرآن الكريم، ومنها قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم:٦٩]، أي: من كل فرقة وجماعة وأُمَّة. كذلك وردت تلك الكلمةُ بمعنى "الفِرْقَة" أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:١٥٩]، أي: فِرَقاً.

أما في الاصطلاح فـ"الشيعة" اسمٌ لكلِّ مَن فضَّل عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه على أبي بكر الصِّدِّيق وعمر بن الْخَطَّاب وعثمان بن عَفَّان رضي الله عنهم قبله، ورأى أنَّ أهل البيت أحَقُّ بالخلافة دون الخلفاء الراشدين، وأنَّ خلافة غيرهم باطلةٌ.

فلم يكن استعمالُ هذه اللفظة في العصر الأول مِن الإسلام إلا في معناه اللُّغَوي المذكور آنفاً، كما لم يكن استعمالها إلا لأحزاب سياسية وفئات متعارضة في بعض المسائل التي تتعلَّق بالْحُكْم والْحُكَّام، وقد شاعَ استعمالُ هذه اللفظة عند اختلاف معاوية بن أبي سفيان مع علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنهما – بعد استشهاد عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه [1].

[1] الشيعة والتشيُّع: فِرَقٌ وتاريخٌ: للأستاذ إحسان إلهي ظهير، ص: ١٣.

وأُطلِقَ على "الشيعة" اسمُ "الإمامية"؛ لأنهم جعلوا من الإمامةِ القضيةَ الأساسيةَ التي تشغلهم، وسُمُّوا بـ"الإثنى عشرية"؛ لأنهم قالوا باثني عشر إماماً دخل آخرهم السِّرْدابَ بسامَرَّاء[1] على حدِّ زعمهم[2].

و"الشيعة" فِرَقٌ كثيرةٌ، يكفِّر بعضُهم بعضاً، والموجودةُ منهم حالياً في العالَم الإسلامي أكثرهم من الإثني عشرية.

ومَن تتبَّع التاريخَ الإسلاميَّ؛ عَلِمَ أنَّ الشيعة فرقةً متآمرةً على الإسلام وحاقدةً عليه، وقد انضوى تحت لواء هذه الفرقةِ كلُّ من أراد الكيدَ للإسلام والدولة المسلمة، حتى أنَّ المتتبع للتاريخ لا يكاد يرى ثورةً أو انفصالاً عن الدولة الأم، أو مشكلةً عقائديةً إلا وكان الشيعةُ بفِرَقِها المتعدّدة وراءها، أو لهم ضلعٌ فيها. ولهذا اصطبغ التاريخ الإسلامي بكثير من الثورات والتمزُّق[3].

أمَّا أفكارُ هذه الفرقة ومعتقداتُها، فمِن أهمِّها:

١) أنهم يَزعَمُون مناصرةَ عليٍّ بن أبي طالب ﷺ في مسألة الخلافة، ووضعوا لذلك أصولاً كلاميةً بوجوب إمامته بالنَّصّ والوصية، واعتقدوا أنَّ الخلافة لا تَخرُج عن أولاده إلا بظُلْمٍ من غيرهم أو تقيةٍ منهم، وكفَّروا مَن خالفهم، واستَحَلّوا دماءهم وأموالهم.

٢) أن تكون "الإمامةُ" بالنَّصّ، إذ يجب أن يَنُصّ الإمامُ السابق على الإمام اللاَّحق بالعين لا بالوصف، وأنَّ الإمامة من الأمور الهامة التي لا يجوز أن يفارق النبيُّ ﷺ الأمةَ ويتركها هملاً يرى كلُّ واحد منهم رأياً؛ بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه والمعوَّل عليه.

---

[1] مدينة عراقية تقع على نهر "دِجْلَة"، وكانت تُدعَى قديماً: "سُرَّ مَن رأى"، اتَّخذها الخليفة العباسي المعتصم بالله عاصمةً له سنة ٢٢١هـ.

[2] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للدكتور مانع بن حماد الجهني: (٥١/١).

[3] انظر: المرجع السابق: (٥٦/١).

ويَستدِلُّون على ذلك بأنَّ النبيّ ﷺ قد نَصَّ على إمامة عليّ ﷺ من بعده نصّاً ظاهراً يوم غَدِيْر خُمٍّ[1]، وهي حادثةٌ لا يُثبِتها محدِّثو أهل السُّنّة ولا مؤرِّخوهم. ويزعمون أنَّ عليّاً ﷺ قد نَصَّ على ولدَيْه الحسن والحسين... وهكذا، فكلُّ إمامٍ يعيِّن الإمامَ الذي يليه بوصية منه، ويُسَمّونهم: الأوصياء.

وأنَّ كلّ الأئمة معصومون عن الخطأ والنِّسيان، وعن اقتراف الكبائر والصغائر.

وأنَّ كلّ إمامٍ من الأئمة أُوْدِعَ العلمَ من لَدُن الرسول ﷺ، بما يكمل الشريعة، وهو يملك علماً لَدُنِيّاً ولا يوجد بينه وبين النبيِّ من فرقٍ سوى أنه لا يُوحَى إليه، وقد استودعهم رسولُ الله ﷺ أسرارَ الشريعة ليبيِّنوا للناس ما يقتضيه زمانهم.

٣) أنَّهم يَعُدّوْن "التَّقِيَّة" أصلاً من أصول الدين، ومَن تركها كان بمنْزلة مَن ترك الصَّلاةَ، وهي واجبةٌ لا يجوز رفعها حتى يخرج القائم، فمَن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية.

٤) أنَّهم يرون "الْمُتْعَة" (يعني: متعة النساء) خيرُ العادات وأفضَلُ القُرُبات، ويَستدِلُّون على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗ﴾ [النساء: ٢٤]، مع أنَّ الإسلام قد حرَّم هذا الزواجَ الذي تُشترَط فيه مدةٌ محدودةٌ.

٥) أنَّهم يعتقدون بوجود مصحف لديهم اسمه مصحف فاطمة.

---

[1] يقع بين مكة المكرَّمة والمدينة المنوَّرة بالجحفة، واسمُه اليوم "الغُرَبة"، وعنده خطَب النبيُّ ﷺ حينما جاءه وفدٌ من اليمن يشتكون من علي بن أبي طالب ﷺ، فقال: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه ...». (انظر: "معجم البلدان" للحموي: ٢/٣٨٩).

٦) أنَّهم يَتبرّؤون من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، ويَنعتُونهم بأقبح الصفات؛ لأنهم - كما يزعمون - اغتصبوا الخلافة دون عليّ بن أبي طالب ﷺ الذي هو أحَقُّ منهم بها، كما يبدؤون بلَعْن أبي بكر وعمر بدل التسمية في كلّ أمرٍ ذي بال، وهم ينالون كذلك من كثير من الصحابة ﷺ باللَّعْن، ولا يتورَّعون عن النَّيْل من أمّ المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها.

٧) أنَّ بعضهم غالَى في شخصية عليّ ﷺ، ورفعوه إلى مرتبة الألوهية كالسبئية، وبعضهم قالوا بأنَّ جبريل قد أخطأ في الرسالة، فنَزَل على محمَّد ﷺ، بدلاً من أن يَنْزِل على عليّ ﷺ؛ لأنه يُشبِه النبيَّ ﷺ كما يشبه الغرابُ الغرابَ؛ ولذلك تَسَمَّى هؤلاء الغُلاة من الشيعة بـ"الغُرَابِيَّة".

وغيرُ ذلك، ولهم الكثيرُ من الأفكار الغريبة والمعتقدات الباطلة[١].

(ب) موقف "الشِّيعة" من السُّنَّة:

ويتلخَّص موقفهم من السنة فيما يلي:

١) أنَّهم يحكمون بالرِّدَّة والضَّلال على كافة الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، ولم يَستثنوا إلا عدداً قليلاً من الصحابة ﷺ، الذين أوصله بعضُهم إلى خمسة عشر، من مجموع الصحابة الذي يبلغ حوالي مئة وعشرين ألف صحابي. لذلك لا يقبلون الأحاديثَ المروية عن هؤلاء الصحابة ﷺ، بل يعتمدون إلى روايات منقولة عن أهل البيت فقط[٢].

٢) أنَّهم يُنكِرون الأحاديث الواردة في مناقب الصحابة ﷺ ما عدا مناقب أهل البيت منهم [٣].

---

[١] انظر: "الشيعة والتشيُّع: فرق وتاريخ" للأستاذ إحسان إلهي ظهير، ص: ٢٠١، ٢٦٢، و"الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للجهني، (١/٥٣، ٥٦).

[٢] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للأعظمي، (١/٢٥).

[٣] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص٦٣.

٣) أنَّهم يَرُدّون أحاديث معظم الصحابة ﷺ، حيث يحكمون بضلالهم كما تقدَّم، ولا يقبلون إلا أحاديث القلة التي يستثنونها، وهم يَتّفِقون على استثناء خمسة من الصحابة: هم سلمان ، والْمِقْداد ، وعَمَّار ، وحُذَيْفَة ، وعليّ ﷺ. وبهذا يَرُدّون معظمَ السُّنّة، ويخالفون نصوصَ القرآن والأحاديث التي تُثبِت عدالةَ الصحابة ﷺ.

٤) أنَّهم يشترطون في قبول أحاديث الصحابة الذين استثنوهم من الضَّلال أن تكون من طريق رجالهم وأئمتهم المعصومين.

٥) أنَّ القاعدة في قبول المرويات عندهم تقوم على أنَّ مَن لم يُوالِ علياً ﷺ فقد خانَ وصيةَ رسول الله ﷺ [1]، ونازَعَ أئمةَ الحقِّ؛ فليس أهلاً للثقة والاعتماد [2].

٦) أنهم لا يعترفون بالصحيحَين (البخاري ومسلم) وغيرِهما من كتب السُّنّة المشهورة، بل وضعوا كتباً في الحديث جُلُّها أكاذيب مثل كتاب "الكافي" لمحمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، الذي يعتبرونه مثل "صحيح البخاري" عند أهل السنة، وفيه أحاديث كثيرة جداً موضوعةٌ، ورواته غير معروفين، ومع ذلك يعتبرونه أصحَّ الكتب.

٧) ليس عندهم أسانيد متصلة للأحاديث التي يروونها، ومعظمُ أحاديثهم ليست مرفوعةً إلى النبي ﷺ.

٨) ليس عندهم كتبٌ مُوَثَّقةٌ تُترجِم برجالهم بالأسانيد المتصلة، فجُلُّ رجالهم مجاهيل عند التحقيق العلمي [3].

ها هو موقف الشِّيعة من السُّنّة النبوية، الذي يُناقِض مناقضةً صريحةً ما دَلَّ

---

[1] وهي – كما سبق أن ذكرتُ – وصية مفتراة على النبيّ ﷺ.

[2] الفِرَق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي: للدكتور محمد حسن بخيت، ص: ٨٩.

[3] حجية السنة وتاريخها: للدكتور حسين شواط، ص: ٢٦٦، ٢٦٨.

عليه القرآنُ والسُّنَّةُ الصحيحةُ من عدالة الصحابة ﷺ، مثل قول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح: ٢٩]، ومثل قول النبيِّ ﷺ: «لاَ تَسبُّوْا أَصْحَابِيْ، لاَ تَسبُّوْا أَصْحَابِيْ، فَوَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ! لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً؛ مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، ولاَ نَصِيْفَهُ»[١]، وقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي[٢]! لا تَتَّخِذُوْهُمْ غَرَضاً بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ؛ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهم فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهم، وَمَنْ آذَاهُمْ؛ فَقَدْ آذَانِيْ، وَمَنْ آذَانِي، فَقَدْ آذَى اللهَ، وَمَنْ آذَى اللهَ؛ يُوْشِكُ أنْ يَأخُذَه»[٣]، وقولِه ﷺ: «النُّجُوْمُ أمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فإذَا ذَهَبَتِ النُّجُوْمُ؛ أَتَى السَّمَاءَ ما تُوْعَدُ، وأنا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فإذا ذَهَبْتُ؛ أَتَى أَصْحَابِي ما يُوْعَدُوْنَ، وأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فإذا ذَهَبَ أَصْحَابِي؛ أَتَى أُمَّتِيْ مَا يُوْعَدُوْنَ»[٤].

كما أنهم خالفوا إجماعَ الأمة على تعديل الصحابة ﷺ وتوثيقهم، قال الإمام أبو زرعة الرَّازي (ت٢٦٤هـ): "إذا رأيتَ الرجلَ يَنتقِص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلَمْ أنه زنديقٌ؛ وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حَقٌّ، والقرآنَ حَقٌّ، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرِّحوا شهودَنا ليبُطِلوا الكتابَ والسُّنَّةَ، فالجرحُ بهم أَوْلَى، وهم: الزنادقة"[٥].

---

[١] أخرجه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: باب تحريم سبِّ الصحابة ﷺ، برقم: (٢٥٤٠)، عن أبي هريرة ﷺ.

[٢] أي: اتَّقوا الله فيهم، ولا تَلمَزوهم بسوء، أو اذكروا الله فيهم، وفي تعظيمهم وتوقيرهم، وكرَّره إيذاناً بمزيد الحثّ على الكفّ عن التعرُّض لهم بمنقص. (انظر: "فيض القدير" للمناوي: ٢/٩٨).

[٣] أخرجه الترمذي في أبواب: المناقب، باب: في من سب أصحاب النبي ﷺ، برقم: (٣٨٦٢)، عن عبد الله بن مُغَفَّلٍ ﷺ، وقال: "حسن غريب".

[٤] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة، باب: بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه ...، برقم: (٢٥٣١)، عن أبي بُرْدَةَ عن أبيه.

[٥] الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٤٩.

وقال الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) بعد أنْ أورد آياتٍ وأحاديثَ في تعديل الصحابة ﷺ: "وجميعُ ذلك يقتضي طهارةَ الصحابةِ ﷺ، والقطعِ بتعديلهم، فلا يحتاج منهم أحدٌ مع تعديل الله لهم المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحدٍ من الخلق لهم"[١].

(ج) دورُ الشيعة في وضع الأحاديث:

ولَمّا كفَّر الشيعةُ الصحابةَ ﷺ، وأسقطوا دين الله تعالى، فخلا الجوُّ عندهم بلا دين، فجاؤوا بدين من عند أنفسهم يُوافِق أهواءَهم ورغباتِهم، ووضعوا الكثير من الأحاديث على رسول الله ﷺ في تأييد أهوائهم وبِدَعهم لدرجةٍ فلقد أجمع جميع علماء أهل السُّنّة وأهلِ التاريخ على: أنَّ أصل الكذب في الحديث النبوي بدأ من قبل الشيعة، فإنهم انغمسوا في هذه الرذيلة بكل قُوّة، فوضعوا أحاديث في فضل عليٍّ ﷺ، وأهلِ البيت، ووضعوا أحاديث أخرى تَحُطّ من شأن بقية الصحابة ﷺ [٢].

وهكذا فقد قاموا بدورٍ كبيرٍ في وضع الحديث حتى أصبح ذلك من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا حذَّر عن قبول مروياتهم الكثيرُ من علماءِ الإسلام وأئمة الدين أمثال: أبي حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، وعبد الله بن الْمُبارك (ت١٨١هـ)، ومحمد بن إدريس الشافعي.. في آخرين[٣]، وهذه بعضُ أقوالهم:

سُئل الإمام مالك عن الشيعة فقال: "لا تروِ عنهم فإنهم يكذِّبون"[٤].

وقال القاضي شَرِيك بن عبد الله النَّخَعي (ت١٧٧هـ) – وكان معروفاً بالتَّشيُّع مع الاعتدال فيه – : "احْمِلْ عن كلٍّ مَن لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ ويتَّخذونه دِيناً"[٥].

---

[١] الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٦٣، ٦٧.

[٢] حجية السنة وتاريخها: للدكتور الحسين الشواط، ص: ٢٦٦.

[٣] الكفاية: للخطيب البغدادي، ص" ١٢٥، ١٢٦.

[٤] منهاج السنة: لابن تيمية، (١٣/١).

[٥] تدريب الراوي: للسيوطي، (٣٢٧/١).

وقال الإمام الشافعي: "لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة"[1].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "قد اتَّفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على: أنَّ الرافضة أكذَبُ الطوائف، والكذبَ فيهم قديمٌ؛ ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب"[2]، وقال: "الكذبُ في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف"[3].

وقد بالَغَ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتَهم، وفَضْلَ عليّ بن أبي طالب وآلِ البيت رضوان الله عليهم، وكذا في ذمِّ مخالفيهم مِن الصحابة ومَن بعدهم مِن خلفاء بني أُمَيَّة، حتى نُسب الكذبُ في أحاديث الفضائل إليهم على ما شهد به رجلٌ منهم وهو عَزّ الدين أبي حامد المعروف بابن أبي الْحَدِيْد (ت٦٥٦هـ)، الذي قال: "إنَّ أَصْلَ الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جِهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في صاحبهم، حَمَلَهم على وَضْعها عداوةُ خصومهم"[4]، وقال أيضاً: "فأمَّا الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعةُ - وذَكَر ضَرْبَ فاطمةَ بالسَّوط، وإيذاء عُمَرَ لها ولابْنَيْها: الْحَسَن والْحُسَيْن وغير ذلك من المثالب - فكلُّ ذلك لا أصلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد به الشيعةُ بنقله"[5].

ويقولُ الحافظ أبو يَعْلَى الْخَلِيْلي (ت٤٤٦هـ): "وَضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألف حديثٍ"[6].

---

[1] الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ١٦٦.

[2] منهاج السنة النبوية: لابن تيمية: (٢٦/١).

[3] المرجع السابق: (٢٩/١).

[4] شرح نهج البلاغة: لابن الحديد، (١٣٥/١).

[5] المرجع السابق: (٤٢/١١، ٤٨).

[6] تذكرة الحفاظ: للذهبي: (١١٢٣/٣).

وقد وصف الحافظُ ابن حجر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ) موضوعاتِ الشيعة في الفضائل بأنها مما لا يُحصى[١].

وقد يكون في تحديد عددٍ بعينه نوعٌ من المجازفة، لكنَّ هذه الكثرة تؤكِّد أن الوضع كان الشُّغلَ الشاغلَ لكثيرين من الشيعة، وأنهم كانوا أكثرَ جُرْأةً في ذلك من غيرهم، ومما يؤكِّد هذا أنَّ المختار الثَّقَفي (ت٦٧هـ) قد طلب من أحد الأنصار أن يضع له حديثاً عن النَّبي ﷺ يؤكِّد فيه خلافتَه من بعده مقابلَ عشرة آلاف درهمٍ؛ فأبَى[٢].

وقد شُحِنَتْ كتبهم في الأصولِ والفُروعِ العتيقةِ بكثير من الأحاديثِ والأخبارِ المنسوبة إلى عليٍّ بن أبي طالبٍ ﷺ، وغيرِه من سادة أهل البيت بأسانيدَ واهيةٍ، قال التابعي عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (ت٨٣هـ): "صَحِبْتُ علياً ﷺ في الحضَرِ والسَّفرِ، وأكثَرُ ما يُحدِّثون عنه باطِلٌ"[٣]، وكان الإمام عامِر بن شراحيل الشَّعْبيُّ (ت١٠٣هـ) يقولُ: "ما كُذِبَ على أحدٍ من هذه الأُمَّةِ ما كُذِبَ على عليٍّ بن أبي طالبٍ"[٤].

ومِن أشهر ما وَضَعه الشيعة على عليٍّ ﷺ حديث: "عَلِيٌّ خَيْرُ البَشَرِ، مَنْ أَبَى فقد كَفَرَ"[٥].

وقد أشار الحافظ السُّيُوطي في كتابه "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنّة" إلى دور الشِّيْعَة في إنكار السُّنّة، ووَضْعِ الأحاديث، والدَّسِّ في السُّنّة النبوية، ما يَجدِر بالنقل هنا، قال رحمه الله تعالى: "وأصلُ هذا الرأي الفاسد: أنَّ الزَّنادقة وطائفةً من غُلاَة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسُّنَّة، والاقتصار على القرآن.

---

[١] لسان الميزان: لابن حجر: (٦/٦).

[٢] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (٣٩/١).

[٣] المرجع السابق: ص: ٤٠.

[٤] الجعديات: رقم: (٢٥٥٦).

[٥] انظر: "تَنْزيه الشريعة" لابن عراق: (١٤٦/١).

وهم في ذلك مختلفو المقاصد: فمِنهم مَن كان يعتقد أنَّ النُّبُوَّة لعليٍّ، وأنَّ جبريل - عليه السَّلام - أخطأ في نزوله إلى سيِّد المُرسَلين ﷺ، تعالى الله عما يقول الظالمون عُلُوّاً كبيراً.

ومنهم مَن أقَرَّ للنبيِّ ﷺ بالنُّبُوَّة ولكن قال: (إنَّ الخلافة كانت حقّاً لعليٍّ)، فلمَّا عَدَل بها الصحابةُ عنه إلى أبي بكر - رضي الله عنهم أجمعين - قال هؤلاء المخذولون لعنهم الله: (كفروا حيث جاروا، وعدلوا بالحقِّ عن مستحقِّه)، وكفَّروا - لَعَنهم الله - عليّاً رضي الله عنه أيضاً لعدم طلبه حقَّه، فبنوا على ذلك رَدَّ الأحاديث كلِّها؛ لأنها عندهم - بزعمهم - من رواية قومٍ كُفَّار، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذه آراءٌ ما كنتُ أستحلُّ حكايتَها، لولا ما دعتْ إليه الضرورةُ من بيان أصل المذهب الفاسد الذي كان الناسُ في راحةٍ منه من أعصارٍ.

وقد كان أهلُ هذا الرأي موجودين بكثرةٍ في زمن الأئمة الأربعة فمَن بعدهم، وتَصَدَّى الأئمةُ الأربعةُ وأصحابُهم في دروسهم ومناظراتهم وتصانيفهم للرَّدّ عليهم"[1].

المطلب الثاني: الْخَوَارِجُ وموقفهم من السُّنَّة:

(أ) تعريف "الخوارج" نشأةً وعقيدةً:

عرَّف بهم محمدُ بن عبد الكريم الشَّهْرِسْتَانِيُّ (ت٥٤٨هـ) تعريفاً عاماً، وقال: "الخوارج: كلُّ مَن خرَج على الإمام الحقّ الذي اتَّفقت عليه الجماعةُ؛ يُسَمَّى: خارجياً، سواءً كان الخروجُ في أيام الصَّحابة على الأئمة الراشدين رضي الله عنهم، أو كان بعدهم على التابعين لهم"[2]، فلَزِمَهم هذا الاسمُ لخروجهم عن هؤلاء[3].

وكان بعض السَّلَف يسمِّي كلَّ أصحاب الأهواء: "خوارج".

[1] مفتاح السنة في الاحتجاج بالسنة: للسيوطي، ص: ١٣٩، ١٤١.

[2] الملل والنحل: للشهرستاني، ص: ١٠٦.

[3] لسان العرب: لابن منظور: (٥/٤١).

وكان "الخوارج" من أوائل الفِرَق التي ظهرت في تاريخ الإسلام، وأغلَبُهم كانوا من البَدْو، تحصَّنوا في بعض المناطق وجزيرة العرب، وقاوموا الدولة الأُمَوية وصدر الدولة العباسية مقاومةً عنيفةً. ثم تفرَّعوا لعدة طوائف، منها: الأزارقةُ والصفريةُ والنجداتُ والإباضيةُ، وقد انقرضت الثلاث الأولى تماماً ولا وجودَ لها اليوم، أمَّا الإباضيةُ[١] فهم باقون إلى الآن.

ويرى كثيرٌ من العلماء أنَّ هؤلاء يَصدُق عليهم هذا الحديثُ الذي رواه أبو سعيد الخدري ﵁، وقال: بَعَث عليٌّ ﵁ وهو بالْيَمَن بذَهَبَةٍ في تُرْبَتِها إلى رسول الله ﷺ، فقَسَمها رسول الله ﷺ بين أربعة نَفَر: الأَقْرَعِ بن حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ، وعُيَيْنَةَ بن بَدْرٍ الفَزَارِيّ، وعَلْقَمَةَ بن عُلاثَةَ العَامِرِيّ، ثم أحدِ بني كِلَابٍ، وزَيْدِ الخَيْرِ الطَّائِيِّ، ثم أحدِ بني نَبْهَانَ، قال: فغَضِبَتْ قُرَيشٌ قالوا: أيُعطِي صَنَادِيدَ[٢] نَجْدٍ ويَدَعُنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لأَتَأَلَّفَهُمْ»، فجاء رَجُلٌ كَثُّ اللِّحْيَةِ، مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ، غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، نَاتِئُ الْجَبِينِ، مَحْلُوْقُ الرَّأْسِ، فقال: اتَّقِ اللهَ يا محمَّد!. قال: فقال رسول الله ﷺ: «فَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ إِنْ عَصَيْتُهُ؟ أَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ وَلا تَأْمَنُوْنِي؟». ثم أَدْبَرَ الرَّجُلُ، فاستأذن رَجُلٌ[٣] من القوم في قَتْلِه، فقال رسولُ الله ﷺ: إنَّ «مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا

[١] قال فيهم الشيخ محمد أبو زهرة: "وهم أتباع عبد الله بن إباض التميمي (تُوفّي في أواخر خلافة عبد الملك بن مروان)، وهم أكثر الخوارج اعتدالاً، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً، فهم أبعَدُ عن الشَّطط والغُلُوّ، ولذلك بقوا، ولهم فقه جديد، وفيهم علماء ممتازون. (المذاهب الإسلامية: ص: ١٢٧). بل عدَّهم بعض العلماء الإباضيين من أهل السنة والجماعة، مثل الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (انظر: "الإباضية مذهب إسلامي معتدل" للشيخ علي يحيى معمر الإباضي، ص: ١٣، ١٢٣).

[٢] يعني: أشرافهم وعظماءهم، و"الصَّنَادِيْد" جمعُ "الصِّنْدِيْد"، ومعناه: كل عظيم غالب. (انظر: "النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: ٥٤/٢).

[٣] هو خالد بن الوليد ﵁.

قَوْماً يَقْرَؤُوْنَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتُلُوْنَ أَهْلَ الإِسْلامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، يَمْرُقُوْنَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»[1].

واشتهر الخوارجُ بالتشدُّد في العبادة والانهماكِ فيها، وبالإخلاص لعقيدهم، والدفاع عنها حتى الموت، ومِن معتقداهم:

١) تكفيرُ مُرتكِب الكبيرة، وقد رتَّبوا على ذلك استحلالَ قتل المسلمين، وفي ذلك يقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "إنهم انطلقوا إلى الآيات التي نَزلت في الكُفَّار؛ فجعلوها على المؤمنين"[2].

٢) وجوبُ الخروج على الأئمة المسلمين لارتكاب الفِسْق أو الظلم.

٣) وإنكارُ الشفاعة.

٤) وتكفيرُ بعض الصحابة ﷺ كأهل التحكيم[3] "عمرو بن العاص" و"أبي موسى الأشعري"، وكل مَن رضي بالتحكيم.

٥) وتكفيرُ أصحاب الْجَمَل بمن فيهم أُمُّ المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها.

وهذه المسائل على خِلافٍ بينهم إلا في مسألتَي تكفير مُرتكِب الكبيرة ومَن رضي بالتحكيم وأهل الجمل، ومع ذلك لم يكن لهم كلامٌ في مسائل عَقَدِيَّة أخرى كالقَدَر والصفات والسمعيات وغيرها[4].

---

[1] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الزكاة، باب: ذكر الخوارج، برقم: (١٠٦٤).

[2] فتح الباري: لابن حجر: (٢٨٢/١٢).

[3] المقصود بـ"التحكيم": إنه بعد أنْ التقى جيشُ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه مع جيش معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في صفين، وحصلت بينهم مقتلةٌ عظيمةٌ، وكاد عليٌّ رضي الله عنه بجيشه أن ينتصر على معاوية رضي الله عنه وجيشه، فأرسل معاوية رجلاً يحمل المصحفَ إلى عليٍّ رضي الله عنه ويقول له: "بيننا وبينكم كتاب الله"، فقال عليّ رضي الله عنه: "أنا أَوْلَى بذلك، بيننا كتاب الله"، ومثَّل عليّاً في هذا التحكيم أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، ومثَّل معاويةَ عمرو بن العاص رضي الله عنه ، واجتمعا في دومة الجندل، وحضر الاجتماعَ جمعٌ من الصحابة رضي الله عنهم، ولكن التحكيم فشل نظراً لصعوبة حلّ الخلاف وإصرارِ الطرفَين على مواقفهما السابقة، وعدمِ حيازة الحكمين على قوى محايدة تنفذ القرار. (انظر للتفصيل: "عصر الخلافة الراشدة "للدكتور أكرم ضياء العمري، ص: ٤٧٢-٤٧٧).

[4] الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب: للجهني: (١٠٥٣/٢).

(ب) موقف الخوارج من السُّنّة:

كان الْخَوَارِجُ يأخذون بالسُّنّة النبوية ويؤمنون بها مصدراً أساسياً للتشريع الإسلامي، ويعدِّلون الصحابة ﷺ جميعاً قبل الفتنة، ثم أسقطوا عدالةَ كلِّ مَن شارك في الفتنة، ورضي بالتحكيم، أو ناصر أحدَ الطرفَين، ووَالاَه سواء عليّ بن أبي طالب أم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، ثم اعتبروا ذلك التحكيمَ معصيةً وكفراً[١]، ثم كفّروا عليّاً وعثمان – رضي الله عنهما – وأصحاب الْجَمَل والحكمين ومَن رَضِيَ بالتحكيم أو صوَّب المحكِّمين أو أحدَهما، وبذلك رَدّوا أحاديثَ جمهور الصحابة ﷺ الذين شاركوا في تلك الفتنة وما بعدها من الأحاديث، لرضاهم بالتحكيم وإتباعهم لأئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلاً لثقتهم[٢]، وكذلك أنكروا الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت[٣]، واعتمدوا بعد ذلك في العقائد والمسائل على عقولهم، وعلى القرآن الكريم[٤].

أمَّا منشأُ ضلالِهم في السُّنّة فقد كان بسبب إسقاطهم أحاديثَ مَن حَكَمُوا بكفرهم وهم جمهور الصحابة ﷺ، وبذلك فهم فقدوا مرجعيةَ السُّنّةِ في معظم مسائل الدين، مع أنهم كانوا يمتازون عن غيرهم من الفِرَق بأنهم لا يَستحِلّون الكذب؛ بل يكفِّرون الكاذبَ. أمّا ما ورد عن وقوع بعضهم في الكذب فهو من عمل آحادٍ منهم، وليس منهجاً عامّاً لهم[٥]، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية إنهم: "ليسوا ممن يتعمَّد الكذبَ؛ بل هم معروفون بالصِّدْق حتى يُقال: إنَّ حديثهم مِن أصحِّ الحديث، لكنهم

---

[١] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد، ص٥١.

[٢] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور السباعي، ص١٤٩.

[٣] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص٦٣.

[٤] اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور الخيرآبادي، ص: ٢٧.

[٥] حجية السنة وتاريخها: للدكتور الحسين شواط، ص: ٢٦٩.

جهلوا وضَلُّوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقةٍ وإلحادٍ؛ بل عن جهلٍ وضلالٍ في معرفة معاني الكتاب"[1].

لكنهم رغم بُعدهم عن الكذب إلا أنهم ردّوا الأحاديث بناءً على أصولهم الفاسدة، ومنها - كما ذكرتُ آنفاً - تكفيرُ مرتكب الكبيرة، وتكفيرُ جُلّ الصحابة ﵃ بعد التحكيم والطعنِ في عدالتهم، وكذلك عامةِ كثيرٍ من الرواة الثقات.

ولكن في إنكار الخوارج للسُّنّة نظرٌ؛ وذلك لأنهم - كما أسلفتُ - قد توزَّعوا في عِدَّة فِرَقٍ انعدمت اليومَ ما عدا "الإباضية"، ومع انعدام تلك الفِرَق قد انعدم مذهبهم أيضاً ما عدا "الإباضية"، وإننا نجد بمراجعة كتبهم مثل "مُسنَد الرَّبِيع بن حبيب الفراهيدي[2]" أنهم كانوا يقبلون الأحاديث النبوية، ويَرْوُوْن عن عليٍّ وعثمان وعائشة وأبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فلذلك لا يجوز إطلاقُ القول بأنَّ كافة "الخوارج" كانوا يرفضون السُّنّة التي رواها الأصحابُ بعد التحكيم أم قبله[3].

المطلب الثالث: الْمُعْتَزِلَة وموقفهم من السُّنّة:

(أ) تعريف "الْمُعْتَزِلَة" نشأةً وعقيدةً:

نشأت هذه الفرقةُ في أواخر العصر الأُمَوِي على يد واصِل بن عَطاء (ت١٣١هـ)، وازدهرت في العصر العباسي، وأصحابُ هذه الفرقةِ يجتمعون على الأصول الخمسة وهي: التوحيد، والعدل، والْمَنْزلة بين الْمَنْزِلَتَين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنَّهْي عن الْمُنكَر.

[1] منهاج السنة النبوية: لابن تيمية: (١/٣٠).

[2] وهو للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي (ت١٧٠هـ) أحد علماء الإباضية، صنَّف مسنداً على أسماء الصحابة، ثم رتّبه الإمام أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (ت٥٧٠هـ) على الأبواب الفقهية، وأضاف إليه أحاديث العقيدة ومقاطيع جابر، وروايات محبوب وروايات أفلح، وسمَّى الكلَّ: "الجامع الصحيح". (انظر: "اتجاهات في دراسات السنة قديماً وحديثاً" للخيرآبادي، ص: ٣٠).

[3] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور الأعظمي، (١/٢٣).

وهذه الأصول تعني عندهم "مبادئ اعتقادية"، وهي تُخالِف القرآنَ والسُّنّةَ وإجماعَ السَّلَف الصالح؛ لأنهم لا يُعنَون بها ما يفهم من ظاهرها، فـ"التوحيد" عندهم: هو نفيُ الصفات، والقول بخَلْق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لربِّهم يوم القيامة.

و"العَدْل" عندهم: هو نفيُ القضاء والقدر، وإيجابُ فعل الأصلح على الله تعالى، وأنَّ الحسن ما حسَّنه العقلُ، والقبيح ما قبَّحه العقلُ.

و"الْمَنْزِلَة بين الْمَنْزِلَتَيْن": يُعنَون بها أنَّ مُرتكِب الكبيرة ليس بمؤمنٍ وليس بكافرٍ، بل هو في مَنْزِلةٍ بينهما في الدنيا، وأنه مُخلَّدٌ في النار في الآخرة.

و"الوَعْد والوعيد": يَقصُدون به حملَ أحاديث الوعيد على ظاهرها، وحملَ أحاديث الوعد على ظاهرها، فيُوجبون دخول النار على أهل الكبائر.

و"الأمرُ بالمعروف والنَّهْيُ عن الْمُنكَر": هو وجوبُ الخروج على الْحُكَّام دون النظر إلى الضوابط الشرعية في ذلك[1].

(ب) موقف "المعتزلة" من السُّنّة:

١) أنهم أنكروا عدالةَ الصحابة ﷺ، وأساؤوا الأدب معهم، ورَدُّوا غالب أحاديثهم مثل أحاديث طلحة بن عُبَيد الله القُرَشِي، والزُّبَيْر بن العَوَّام، وعائشة أم المؤمنين، ومُعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم أجمعين - وأحاديث سائرِ مَن قاتَلَ عليَّ بن أبي طالب ﷺ.

وبذلك فهم خالفوا القرآنَ والسُّنّة والإجماع في موضوع عدالة الصحابة، كما تقدَّم بيانه في الرَّدّ على الشيعة.

٢) أنهم حكَّموا العقلَ على الحديث، فقبلوا ما وافق العقلَ وإنْ كان ضعيفاً، ورَدُّوْا ما خالَفَ العقلَ وإنْ كان صحيحاً، وكلُّ ذلك في جرأة وصراحة[2]؛

---

[1] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب" للجهني: (٦٤/١).

[2] انظر: للتفصيل: "موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها" للدكتور أبو لبابة حسين، ص: ٧٣، و"ضحى الإسلام" لأحمد أمين: (٨٥/٣)، و"حجية السنة وتاريخها" للدكتور الحسين شواط، ص: ٢٧٠، ٢٧١.

وذلك بسبب اعتمادهم على العقل المجرَّد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثُّرها ببعض الفلسفات المستورَدة من اليونان، وكانوا يَظُنُّون أنَّ كل ما هو قادمٌ من جهة الفلسفة موافقٌ للعقل، وأنه يجب أن تكون العقائدُ الإسلامية وأصولُها وفقاً لتلك النظريات، فوجدوا السُّنَّةَ النبوية تمنعهم مِن هذا وتُعرقِل سَيْرَهم، فذهبوا إلى إنكارها وشكَّكوا في صِحَّتها[1]، كما أنكروا الكثير من الأحاديث الواردة في صفات الله ﷻ[2]. ولكن مع ذلك لم يكن من مذهبهم ردُّ الأحاديث جملةً، فكانوا مع جمهور الأمة في الأخذ بالأحاديث النبوية[3].

وهذه بعضُ الأحاديث التي ذهب المعتزلة إلى ردِّها زعماً منهم أنها مخالفةٌ للعقل أو القرآن:

- حديث: «لاَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلاَ خَالَتِهَا»[4]، قالوا: إنَّ هذا الحديث معارضٌ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّـٰتُكُمْ وَخَـٰلَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأنه لم تُذكَر في الآيةِ عَمَّةُ الزوجة أو خالتها[5].

[1] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور محمد لقمان السلفي، ص٤٥٣.

[2] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص٦٣.

[3] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور الأعظمي، (١/٢٤، ٢٥). وانظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب" للجهني: (١/٦٤).

[4] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: لا تُنكَح المرأة على عمتها، برقم: (٥١١٠)، ومسلم في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، برقم: (١٤٠٨)، عن أبي هريرة ﷺ، واللفظُ لمسلم.

[5] انظر: "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، ص: ١٣١.

- وحديث: «إذا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فإنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالأُخْرَى شِفَاءٌ»[1]، فقالوا: "كيف يكون في شيء واحد سُمٌّ وشِفاءٌ؟"[2].
- وحديث: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلاَ يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلاَثاً؛ فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِيْ أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»[3]، فقالوا: "كلٌّ الناس تعلم أين باتَتْ يدُها، وحتى إذا قصد المسلمون الحرجَ فالنَّائِمُ مرفوعٌ عنه الحرج ولا يُؤاخَذ بما يفعله في نومه، ولو أن رجلاً مَسَّ فرجه في يقظته لما نقض ذلك طهارته، فكيف بأن يَمُسّ وهو لا يعلم!"[4].

وغيرُ ذلك من الأحاديث الكثيرة، التي رَدّوها لعدم موافقتها مع عقولهم وأهوائهم، يقول فيهم الإمام الشَّاطبي (ت٧٩٠هـ): "رَدُّهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، يَدّعُون أنها مخالفةٌ للعقول وغيرُ جاريةٍ على مقتضى الدليل؛ فيجب ردُّها كالْمُنكِرين لعذاب القَبَر والصِّراط والْمِيْزان ورؤية الله ﷻ في الآخرة ...، وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين ﷺ، - وحاشاهم - وفيمن اتَّفق من الأئمة من المحدِّثين على عدالتهم وإمامتهم. كلُّ ذلك ليَرُدُّوا به على مَن خالفهم في المذاهب، وربما رَدُّوا فتاويهم وقَبَّحُوها في أسماع العامَّة ليُنَفِّروا الأمة عن اتِّباع السُّنَّةِ وأهلِها"[5].

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب ...، رقم الحديث: (٣١٤٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] انظر: "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، ص: ١٥٤، ١٥٥.

[3] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ ...، برقم: (٢٧٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[4] انظر: "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، ص: ٨٨.

[5] الاعتصام: للشاطبي: (٢٣١/١).

٣) أنهم يُجَوِّزون وقوعَ الكذب في الخبر المتواتر إلا إذا كان أحدُ رواته من أهل الجنة بزعمهم.

وبذلك فهم خالفوا ما اتَّفق عليه العقلاءِ من أنَّ الخبر المتواتر إذا توافرت شروطه أفاد العلمَ القطعيَّ.

٤) أنهم أنكروا حجيةَ أخبار الآحاد إلا إذا رواها أربعةٌ عن أربعةٍ، أو إذا وافقت ظاهرَ القرآن.

وهذه الضوابطُ التي وضعوها يَصعُب تحقيقها لقبول أخبار الآحاد؛ فرَدُّوا بذلك معظم السُّنّة.

٥) أنهم رَدّوا جميع الأحاديث التي تُخالِف أصولَهم الخمسة، فيجعلونها بالتالي حَكَماً على الشرع.

وبذلك فإنهم يقدِّمون العقل على النَّصّ ، ويجعلون تلك الأصولَ الخمسة حَكَماً على الحديث. وهذا مناقضٌ للدلالة الصريحة من الكتاب والسُّنّة على وجوب التسليمِ لما صَحَّ من الحديث.

٦) أنهم كَذَّبُوا في بعض الأحاديث، كما ثَبَت كَذِبُهم في الحديث الذي اختلقه عمرو بن عُبَيْد وقال: "إذا رأيتم معاويةَ على مِنْبَري فاقْتُلُوْه".

كما أن بعض مشاهير المعتزلة مثل أبي الْهُذَيْل حَمْدان العَلاَّف (ت٢٢٦هـ) وإبراهيم بن يَسَار النظام (ت٢٣١هـ) كانا يُجوِّزان الكذب ويَنُصَّان على ذلك، وقد رَدَّ عليهم أئمةُ أهل السُّنّة مثل الإمام الشافعي في بداية كتابه "الأم" وفي مواضع من "الرسالة"، كما رَدَّ عليهم الإمامُ محمد بن نَصْر الْمَرْوَزِي (ت٢٩٤هـ) في "كتاب السنة"، وغيرهما من الأئمة في كتبهم.

فإنهم بذلك قد وقعوا في جريمة الكذب على النبي ﷺ؛ فخرمت بذلك عدالتهم، واستحقّوا الوعيد الوارد في قول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً

فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

وهذه الفرقة وإن كان قد عفى عليها الزمانُ، وصارت في ذِمَّة التاريخ، لكن أفكارها ما زالت، ولا تزال متغلغلةً في نفوس بعض الناس في هذا العصر، وتَبِيْض وتَفرَخ بين الحين والآخر، في صورةٍ أو أخرى، وما مُنكِرو السُّنّة والمستهترون بها في هذا العصرِ إلاَّ نتاجُ هذه الفرقة، الذين تأثَّروا بمنهجها، وسلكوا طريقها، وتعلَّقوا بمفترياتها، فانحرفوا عن جادة الطريق، وحاولوا إحياء فكر المعتزلة من جديد، فألبسوه ثوباً جديداً، وأطلقوا عليه أسماءً جديدةً مثل: "العقلانية"، أو "التنوير"، أو "التجديد"، أو "التحرُّر الفكري"، أو "التطوُّر"، أو "المعاصرة"، أو "التَّيّار الديني المستنير"، أو "اليسار الإسلامي" وغيرها من الأسماء، وأصحابُ هذه الاتِّجاهات يسيرون على نفس منهج المعتزلة، ويدعون إلى أن يكون للعقل دورٌ كبيرٌ في الاجتهاد وتطويره، وتقييمِ الأحكام الشرعية، وحتى الحوادث التاريخية[2].

وكما أنَّ هذه الفرقة هي التي فتحت البابَ للمستشرقين بآرائها في ردّ الكثير من الأحاديث لعدم موافقتها مع عقول أصحابها وأهوائهم؛ فدَلَف منها هؤلاء المستشرقون إلى الطعن بعقيدة الإسلام وشريعته، وسيأتي الحديثُ عن بعضها في المبحث اللاحق.

خلاصة القول: إنَّ الفِرَق التي ذكرتُها فقد ذهبت إلى إنكار السُّنّة النبوية إنما كان ذلك جزئياً وليس كلياً، وكانت لها في ذلك دوافعٌ خاصّةٌ ومَصالِحٌ متعدّدةٌ، بَيْد أنَّ وجود بعضٍ من تلك الفِرَق قد انتهى بنهاية القرن الثالث الهجري لجهود المحدِّثين العملية التي ظهرت في صورة تأليف كتبٍ مثل: "اختلاف الحديث" للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، و"تأويل مختلف الحديث" للإمام ابن قُتَيْبة أبي محمد عبد

---

[1] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للجهني، (٦٤/١، ٧٤).

الله بن مسلم الدَّيْنَوَرِي (ت٢٧٦هـ)، و"مشكل الآثار" للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي (ت٣٢١هـ)، وغيرها من الكتب التي أزال فيها أصحابُها تَعارُضَ الأحاديث، ووَفَّقت بينهما، ودفعتْ إشكالَها، ووَضَّحتْ حقيقتَها، وأثبتتْ من خلال ذلك كلِّه أنه لا مجالَ للشَّكّ في حجية السُّنّة أو إنكارها.

****

إنكار السُّنّة في العصر الحديث

كما أسلفتُ في المبحث السابق أنَّ فتنة إنكار السُّنّة كانت قد انتهت مع مرور الأيام وتَعاقُب الأزمان، وعُفي عنه الدهر، وصارت أكثرها في ذِمَّة التاريخ، ولكنها نهضت من جديدٍ في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، في صورة فِرَقٍ واتِّجاهات مختلفة، وكان هدفُ معظمِها: هدمَ السُّنّة، والتشكيكَ في حُجِّيتها، وإفقادَ ثقة المسلمين بها.

وهذه بعضُ أشهر وأبرز الفِرَق والاتّجاهات التي ذهبت في هذا العصر إلى إنكار السُّنّة (جزئياً كان أم كُلّياً)، والتشكيكِ في حجيتها، والاستخفافِ منها:

المطلب الأول: المستشرقون وموقفهم من السُّنّة:

(أ) تعريف "المستشرقين":

"المستشرقون" هم مجموعةٌ من علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية، ولغاتِ الشرق، وأديانِه، وآدابِهِ، وغيرِ ذلك من الأمور التي تتصل بالشرق وأهله.

وأكثَرُهم من القَسَاوِسَة المنتظمين في السِّلْك الكَنَسِيّ، فهم بمقتضى مهنتهم أصحابُ مهمّاتٍ تبشيريةٍ بحتةٍ.

ومنهم آخرون مُوظَّفون ببلدانهم، في الدوائر السياسية، والإدارية المختصة بشؤون الاستعمار، بصفة باحثين، أو مستشارين، أو نحو ذلك[1].

ولقد كان اهتمامهم أولاً منصبّاً على الدراسات التاريخية واللُّغَوية والأدبية، وقد قاموا بتحقيق عددٍ من كتب التراث في هذا المجال، وكان لهم فضلٌ لا يُنكَر في فهرسة الكتب، وجمعِ المخطوطات.

---

[1] انظر للتفصيل: "الاستشراق والمستشرقون وما لهم وما عليهم" للدكتور مصطفى السباعي.

(ب) موقف المستشرقين من السُّنّة:

لم يهتمّ المستشرقون بالدراسات الحديثية إلاَّ في وقت متأخّر[1]، بعد أنْ أدركوا جيداً أنهم لا يستطيعون تشكيك المسلمين بكتابهم المقدَّس والمصدرِ الأوّل لدينهم وشريعتهم، الذي هو القرآنُ الكريم، فاتَّجهوا إلى التشكيك بالمصدر الثاني الذي هو: السُّنّة النبوية، مُحاوِلين أن يشوِّهوا صورتَها ولو بالافتراء عليها؛ لأنها ترتبط بالقرآن في تفسير آياته، وتفصيلِ مُجمَله، وتخصيصِ عامِّه، وتقييدِ مُطلَقه أولاً، ولأنَّ الأحكام الفقهية بُنيت على السُّنّة أكثر مِمّا بُنيت على القرآن بعد ذلك. فإذا شَكَّ المسلمون بسُنّة نبيِّهم، فلا يبقى من الإسلام شيءٌ![2].

ومِن هنا بدأ المستشرقون الطعنَ والتشويه والتشكيك في السُّنّة النبوية؛ ليَتسنَّى لهم بعد ذلك التَّلاعُبُ بالقرآن الكريم، وتأويلُه بما يحلو لهم وحسبما تُوسوِس لهم نفوسهم[3]. فقاموا بحملةٍ شعواء وهجومٍ شَرِسٍ على السُّنّة ودواوينها، وهاجموا على حَمَلتها من الصَّحابة والتابعين ﷺ والمحدِّثين والْحُفّاظ رحمهم الله تعالى، فشكَّكوا في صِحَّتها، وفي عدالةِ الحاملين لها، ونفثوا السُّموم والدَّسائس الكثيرة[4]، فادَّعوا أنَّ السُّنّة

---

[1] وإذا كان ثمة بعض أصحاب الدراسات الاستشراقية – ممن قاموا خدمةً ظاهرةً للسُّنّة النبوية – فإنَّ جهودهم لم تُبذَل إلا تلبيةً لحاجاتهم في دراساتهم، ولم يقصدوا من خلالها أن يقدِّموا بها خدمةً للمسلمين، ناهيك عما يعوز هذه الأبحاث والمؤلَّفات من دِقّةٍ في النقل، وحُسْنِ إحاطة في الجمع، حتى إنَّ عملهم الضخم الشهير "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" الذين يتباهون به، ويَعُدّونه من قِمَم أعمالهم، والذي فَهْرَسَ لأمهات كتب السُّنّة النبوية؛ فهو لم يَسلَم من الأخطاء الكثيرة التي تَفُوق الحصرَ، وقد اعترفوا هم أنفسهم ببعضها[1].

(انظر: "السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها: للدكتور مكي الشامي، ص: ٩٩، ١٠٢).

[2] السنة النبوية في مواجهة التحديات: شبهات وردود: للأستاذ إبراهيم النعمة، ص: ١١٤.

[3] انظر: "الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر" للأستاذ عدنان محمد وزان، ص٤٩، و"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور السباعي، ص١٧٧، ١٧٩.

[4] وقد ذكر الكثيرَ منها الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي في كتابه "اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها"، انظر صفحات من ٤٩، حتى٧٩.

تُناقِض القرآنَ، وأنَّ الأحاديث النبوية يُناقِض بعضُها بعضاً، وكلُّ ذلك بدعوى التجرُّد والموضوعية، والعلم والتحقيق.

وكان مِن أبرز دسائسهم في السُّنّةِ الشبهاتُ الآتية:

الشبهة الأولى: أنَّ القسم الأكبر مِن الحديث ليس إلا نتيجة للتطوُّر الديني والسياسي والاجتماعي في القرنين الأول والثاني. وأنَّ الشريعة الإسلامية لم تتطوَّر، ولم تُرتَّب وتُكتَب إلا بعد ما ألَّف الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) كتابَه المسمَّى بـ"الموطأ" عام ٧٩٦م؛ لأن صاحب "الموطأ" كان يقبل بعضَ الأحاديث، ويرفض بعضَها الآخر، جاعلاً من عقله وذكائه، معياراً لردِّ وقبول الأحاديث التي كانت سائدةً في عصر محمد، وعصورِ الصحابة، ومَن جاء بعدهم مِن التابعين[1].

الجواب: هذه الدَّعوى يكذِّبها القرآنُ، فقد نَصَّ على اكتمال الدِّين وتمامِه قبل وفاة النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؛ وهذه الآيةُ من أواخر ما نَزَل على النبي ﷺ، فهو لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد وضع الأُسُسَ الكاملة لبُنْيان الإسلام الشامخ بما أنزل الله عليه في كتابه، وبما سَنَّه - عليه الصَّلاة والسَّلام - من سُنَنٍ وشرائع وقوانين شاملةً وافيةً، حتى قال قبل وفاته: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاء، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا[2]، لاَ يَزِيْغُ عَنْهَا بَعْدِي إلاَّ هَالِكٌ»[3]، وقال: «إِنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِيْ»[4]، وذلك صريحٌ في كمال الإسلام وتمامه، فما تُوفِّي الرسول ﷺ إلا والإسلام ناضجٌ كاملٌ.

---

[1] منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل: لعزية علي طه، ص: ٦١، ٦٢.

[2] أي: لا لُبْسَ فيها، وهي واضحة جليلة ليسلكها.

[3] أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: (٤٣)، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

[4] أخرجه الحاكم في "المستدرك"، كتاب: العلم، برقم: (٣١٩)، (١٧٢/١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصحَّحه.

الشبهة الثانية: أنَّ الأحاديث الموضوعة ليست من صنع المتأخِّرين بل شارك في الوضع الصحابةُ وأتباعهم.

الجواب: هذه شبهةٌ تافهةٌ، يسعى هؤلاء الأعداء من خلالها إلى تشكيك جَهَلَة المسلمين وعوامهم في الصحابة ﷺ، الذين نقلوا إلينا الدينَ حتى يشكِّكونا في الدين نفسه قرآناً وسنةً، وقد تقدَّم التأكيدُ على تعديل الله ﷻ ورسولِه ﷺ للصَّحابة ﷺ، فلا يحتاج المسلمون إلى تعديلٍ غير تعديل الله ورسوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

ومَن نَظَر في سِيَر الصحابة ﷺ؛ أدرك فَضْلَهم وبَذْلَهم وتضحياتِهم بالنفس والمال والولد، وخوفَهم الشديد من الوقوع في الخطأ عن النبي ﷺ، وقد عُرف بعضهم بشِدّة تثبُّتهم وبالغِ حيطتهم في رواية الحديث عن رسول الله ﷺ، حتى أنهم لا يروون حديثاً سمعوه مرةً أو مرتين فقط، بل أكثر مِن ذلك، ومن هؤلاء: أبو أُمَامة الباهلي ﷺ، فقد حدَّث حديثاً ثم سُئل إن كان سمعه من الرسول ﷺ فقال: "لو لم أسمعه إلا مرةً أو مرتَين أو ثلاثاً حتى عدَّ سبعاً ما حدّثتُكموه"[1]. وكان ﷺ يُطالِب محدِّثيه أن ينقلوا ما سمعه على أحسن وجهٍ ويقول لهم: "إنَّ هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، وإنَّ رسول الله ﷺ قد بلَّغ ما أرسل به، وأنتم فبلِّغوا عنا أحسن ما تسمعون"، وفي رواية: "كان يحدِّثهم حديثاً كثيراً عن رسول الله ﷺ ، فإذا سكت قال: "اعقلوا، بلِّغوا عنا كما بُلِّغْتُم"[2]. وهذا يَدُلّ على أنه ﷺ كان متشدِّداً في إيراد الحديث بحروفه لا بألفاظه.

وكان بعض الصحابة يروون الحديثَ بالمعنى أيضاً، ومنهم: الصحابي الجليل أبو الدرداء ﷺ، فكان إذا حدَّث بالحديث عن رسول الله ﷺ قال: "اللهم إنْ لا هكذا، وإلا فكَشَكْلِه"[3]. كما كان ﷺ يقتدي بالنبي ﷺ في التحديث، فعن أُمّ الدرداء، قالت:

---

[1] تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر: (٥٤/٦٦).

[2] شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، ص: ٩٦.

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٤٧/٢).

كان أبو الدرداء لا يحدِّث بحديث إلا تبسَّم، فقلت: إني أخاف أن يُحَمِّقك الناسُ. فقال: "كان رسول الله ﷺ لا يحدِّث بحديث إلا تبسَّم"[1].

وقال عبد الله ابن الزُّبَيْر لوالده الزُّبَيْر بن العَوَّام رضي الله عنهما: "ما لي لا أراك تحدِّث عن رسول الله ﷺ كما يحدِّث فلانٌ وفلانٌ؟" فقال: "أمَا إني لم أفارقه في سفر أو حضر، ولكني سمعته يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2].

وكان بعض الصحابة يقولون: "لولا آيات وأحاديث الوعيد على كَتْم العلم ما حَدَّثْناكم"، وكان بعض الصحابة يحدِّث بالحديث وهو على فراش الموت خروجاً من إثم كتم العلم[3].

وكذلك مِن بعدهم التابعون كانوا يتحرّون تحرّياً شديداً في سماع الحديث من راويه، ومنهم عمرُ بن عبد العزيز رضي الله عنه، فقد روى ابن بُرْدَة أنه حدَّث عمرَ بن عبد العزيز عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لاَ يَمُوْتُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ إلاَّ أَدْخَلَهُ اللهُ مَكَانَه النَّارَ، يَهُوْدِيّاً أَوْ نَصْرَانيّاً"، فاستحلفه عمرُ بالله الذي لا إله إلا هو! ثلاث مرّاتٍ أنَّ أباه حدَّثه عن رسول الله ﷺ[4].

الشبهة الثالثة: أنَّ نظرية النقد عند المحدِّثين تختصّ بالسَّنَد فقط دون الْمَتْن؛ لذلك نجد أحاديثَ كثيرةً صحيحةَ الإسناد ومتونها باطلةٌ.

الجواب: إنَّ المحدِّثين قد وضعوا معاييرَ لنقد السَّنَد ومعايير أخرى لنقد الْمَتْن، بل إنَّ معايير نقد المتن تتجاوز في العدد معايير نقد السند، فإنَّ معايير نقد السند سِتّةٌ إجمالاً؛ وهي:

---

[1] المرجع السابق: (٢/٣٥١).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[3] انظر أمثلة ذلك في كتاب "شرف أصحاب الحديث" للحافظ الخطيب البغدادي.

[4] انظر: صحيح مسلم، كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى على المؤمنين، رقم الحديث: (٢٧٦٧).

١) اتّصالُ السند.
٢) وعدالةُ الرواة.
٣) وضبطُ الرواة.
٤) والسَّلامةُ من الشُّذوذ.
٥) والسَّلامةُ من العِلَّة القادحة.
٦) ووجودُ العاضد عند الاحتياج إليه[١].

أمَّا معاييرُ نقد المتن فهي مُضاعَفٌ من معايير السَّند، مثل التي يلي:

١) عدمُ مخالفة القرآن.
٢) وعدمُ مخالفة مُحكَم السُّنّة.
٣) وعدمُ مخالفة الإجماع المستقرّ.
٤) وعدمُ مخالفة المعلوم من الدِّيْن بالضَّرورة.
٥) وعدمُ مخالفة العقل الصريح.
٦) وعدمُ مخالفة الْحِسِّ الصحيح.
٧) وعدمُ مخالفة حقائق التاريخ الثابتة.
٨) وأنْ لا يكون الحديثُ ركيكَ اللفظ.
٩) وأنْ لا يُخالِف الحديثُ القواعدَ العامة في الحكم والأخلاق.
١٠) وأنْ لا يُخالِف الحديثُ البدهيَّ في الطِّبِّ والحكمة.
١١) وأنْ لا يكون الحديثُ داعيةً إلى رذيلة تَتبرَّأ منها الشرائعُ.
١٢) وأنْ لا يشتمل الحديثُ على سخافات يَتنَزَّه عنها العقلاءُ فضلاً عن الأنبياء.
١٣) وأنْ لا يُوافِق الحديثُ مذهبَ الراوي الداعي إلى بدعته.
١٤) وأنْ لا يُخبِر الحديثُ عن أمرٍ في حضور عددٍ عظيمٍ من الناس ثم ينفرد به واحدٌ.

[١] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور عتر، ص: ٢٤٢، ٢٤٣.

١٥) وأنْ لا يشتمل الحديثُ على إفراطٍ في الثواب العظيم على الفعل الصغير.

١٦) وأنْ لا يُبالِغ الحديثُ في الوعيد الشديد على الخطأ الحقير[١].

الشبهة الرابعة : أنَّ الخلفاءِ الأُمَوِيِّيْن استغلّوا الإمام ابن شِهَاب الزُّهْرَي (ت١٢٤هـ) بدهائهم لوضع الأحاديث، وقد اعترف الزهري بذلك فقال: "إنَّ هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث"[٢].

الجواب: هذا القول فيه مغالطةٌ كبيرةٌ، وعدمُ أمانةٍ في النقل، فهم يعرفون إمامةَ الزهري وعُلُوَّ مكانته في الحديث، وهو الذي كلَّفه الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ) بتدوين السُّنّة، ومِن هنا حرص المستشرقون على الطعن في الزهري ليشكِّكوا في عملية التدوين التي قام بها[٣].

أمَّا من حيث هذه الشبهة، فإنَّ الإمام الزهري كان يمنع طلابَه في البداية من كتابة الحديث ليَحُثّهم على حفظه عن ظهر الغيب، خشيةَ أن يَتّكِلُوا على الكتابة ويتركوا الحفظ، فأصَرَّ عليه الأميرُ هشام بن عبد الملك (ت١٢٥هـ) أن يُملي الحديثَ على ابنه ليستطيع حفظه، فأملى له الزهريُّ بعضَ أحاديثه بسندها، ثم خَرَج من عند هشام ونادى في الناس بأعلى صوته: "أيها الناس! إنا كنا منعناكم أمراً قد بذلناه الآن لهؤلاء، وإنَّ هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث؛ فتعالوا أحدِّثكم بها"[٤]؛ أي: لتكتبوها.

هذا هو النَّصُّ الصحيحُ لكلام الزهري، فحرَّفه المستشرقون، وحذفوا الألف واللام من كلمة" الأحاديث" لتُصبِح" أحاديث"، فتغيَّر المعنى من رواية الحديث إلى

---

[١] انظر: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" لابن قيم الجوزية، ص: ٤٤، وما بعدها، و"حجية السنة وتاريخها" للدكتور شواط، ص: ٢٧٤.

[٢] انظر: "تقييد العلم" للخطيب البغدادي، ص: ١٠٧.

[٣] حجية السنة وتاريخها: للدكتور شواط، ص: ٢٧٤.

[٤] انظر: "تقييد العلم" للخطيب البغدادي، ص: ١٠٧، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥/٣٣٤).

وضع الحديث، وهذا أوضَحُ دليلٍ على عدم أمانتهم[1].

وغيرُ ذلك من الشبهات التي أثارها المستشرقون في السُّنّة وحُجّيتها وكُتُبها ومصنِّفيها، وهي دعاوى فارغةٌ، وشبهات عاريةٌ عن الصِّحَّة، وناشئةٌ من حِقدهم الدفين على الإسلام والمسلمين.

ثم تأثَّر بأولئك المستشرقين بعضُ الكُتّاب والمؤلِّفين والمؤرِّخين والمثقَّفين من المسلمين، وساروا على دربهم، فاعتمدوا على شبهات المتقدّمين من الشيعة الرافضة والخوارج والمعتزلة وغيرهم، ثم توسَّعوا فيها وازدادوا عليها، حتى اتَّخذوا ذلك سبيلاً إلى هدم الدين، وإقصائه عن واقع الحياة.

المطلب الثاني: المدرسة العَصْرَانيّة وموقفها من السُّنّة:

(أ) تعريف "المدرسة العصرانية":

هي الحركة التي سَعَتْ إلى تطويع مبادئ الدين لقِيَم الحضارة الغربية ومفاهيمها، وإخضاعِه لتصوُّراتها ووجهةِ نظرها في شؤون الحياة[2]، وكان أشهَرُ أصحاب هذا الاتّجاه: السيد أحمد خان (ت١٣١٥هـ) وأتباعه في الهند[3]، وكان يُعتبَر رائدَ هذه المدرسة في العالَم الإسلامي، ونموذجاً كاملاً لها، وكان لشخصيته نفوذ كبير وتأثير واسع في الهند، إذ هو رائدُ النهضة التعليمية بين المسلمين في تلك البلاد، ومؤسِّسُ أوّل جامعةٍ عصريةٍ لهم فيها[4].

---

[1] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور السباعي، ص: ٢٤٨.

[2] مفهوم تجديد الدين: للدكتور محمد سعيد البسطامي، ص: ٩٦، ٩٧.

[3] اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور الخيرآبادي، ص: ٨١.

[4] التي اشتهرت بـ"جامعة عليكره الإسلامية"، وهي تُعَدّ اليومَ في كبرى الجامعات الهندية، لذلك عدَّه الدكتور أحمد أمين (ت١٣٧٣هـ) في زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ووصفه بأنه: "في الهند أشبه بالشيخ محمد عبده في مصر" في إصلاح العقلية بالتثقيف والتهذيب. (انظر: "زعماء الإصلاح في العصر الحديث" لأحمد أمين، ص١٣٠، ١٣١).

وكان شديدَ الإعجاب بنهضة الغرب في مجال العلم، ولكنه في الوقت نفسه كان شديدَ المخالفة مع التبشير النصراني في الأمور الدينية، الذي كان يَبِيْض ويفرخ في القارة الهندية في ظلّ الاستعمار، فقد كتب كثيراً ضِدَّ أعداء الإسلام دفاعاً عنه، لكنه انبهر أخيراً أمام الحملات النصرانية المدبّرة، ولجأ إلى تأويل النصوص، والرأيِ المعتمَد على المنطق والبرهان، وأخذ يفسِّر القرآنَ، ويدعو إلى أنّ القرآن إذا فُهِم فهماً صحيحاً؛ اتَّفق مع العقل، وأنّ النظر الصحيح فيه يُوجِب الاعتمادَ على روحه أكثر من الاعتماد على حرفيته، وأنه يجب أن يُفسَّر على ضوء العقل والضمير"[1].

فأقدم الرجلُ بهذا الفكر الضَّالّ والرأي الفاسد على تفسير القرآن، مُتّخِذاً عقلَه أساساً لهذا التفسير، غيرَ ملتزمٍ للألفاظ ودلالته، ولا لِمَا أجمع عليه علماءِ المسلمين على مرّ الزمن، وأوَّلَ النصوصَ التي لم توافق طبيعتُه وعقليتُه تأويلاً لا تتحمَّلها اللغة العربية وقواعدها، فأنكر المعجزاتِ، والجنةَ والنار والملائكة والجنّ، وأنكر الأحاديثَ النبوية الصحيحة التي خالفت عقلَه حسب زعمه، فقَبِلَ ما شاء منها، ورفض ما شاء منها، وأخذ يَشتُم الأئمةَ الفقهاء، ويستهزئ بالمحدِّثين وبالشعائر الإسلامية، وقرَّر أنَّ القرآن نزل على الرسول ﷺ بالمعنى فقط، ثم صاغ - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - ألفاظَه من عنده[2].

وقد هَيَّجت أفكارُ هذا الرجلِ الرأيَ العامَّ المسلمَ ضِدّه، وزاد تشديد النكير عليه من العلماء حتى حكموا بكفره، وحذَّروا الناسَ من أن يقعوا فريسةً لعقليته المعاصرة، ونتيجةً لذلك ابتعد المسلمون عن قبول أفكاره، و لم يستفيدوا حقَّ الاستفادة مما كان يقترحه لهم حول الإسهام في التعليم الإنجليزي المعاصر لمسايرة ركب الحياة زمن الاستعمار.

---

[1] زعماء الإصلاح في العصر الحديث: للدكتور أحمد أمين، ص١٣٠، ١٣١.

[2] انظر: "كفاح المسلمين في تحرير الهند" للدكتور عبد المنعم النمر، ص٤٤، ٤٥. و"زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً" للأستاذ صلاح الدين، ص٩٤.

وبعد وفاة هذا الرجال، قد حَمَل لواءَ أفكارِه تلميذُه "مَوْلَوِيّ جِرَاغْ علي"[1]، الذي كان كثيرَ التأثُّر وشديدَ الإعجاب بأفكار أستاذه الغربية والغريبة عن الإسلام. وكانت له صلاتٌ وطيدةٌ بمرزا غلام أحمد القادياني (ت١٣٢٦هـ) مؤسِّس طائفة "القاديانية"، فكانت أفكاره وأفكار أستاذه أحمد خان، قد مهّدت الطريقَ لتأسيس حركة "أهل القرآن" فيما بعد، والتي سأتحدَّث عنها.

(ب) موقف "المدرسة العصرانية" من السُّنّة:

أمّا أفكار السيد أحمد خان الضَّالَة وآرائه الفاسدة في السُّنّة النبوية فهذا مُجمَلُها:

١) "أنَّ الروايات ظَلَّتْ بعد وفاة الرسول ﷺ تتناقل على الألسنة إلى عهد التصنيف في الكتب المعتمَدة، غير أننا لا نستطيع أن نَغُضّ الطرف عن الكيفية التي دُوِّنَتْ بها تلك الكتب، التي كان مبناها روايات الذاكرة...، والبُعْد الزمني كفيلٌ بمزج الزائد بها، وإضافةِ الجديد إليها"[2].

٢) "أنَّ الأحاديث لم تُدوَّن في العهد النبوي، بل دُوِّنَت في القرن الثاني من الهجرة في عصر مضطرب بالصراعات السياسية والاختلافات الدينية، مما كان له أثره في كثرة الأحاديث الموضوعة".

٣) "أنَّ ما دُوِّنَ في كتب الحديث إنما هو ألفاظٌ للرواة، ولا نعرف ما بين اللفظ الأصلي الصادر من شَفَتَي النبيِّ ﷺ والمعبّر به، من وِفاق أو خلاف، وليس من العجب أن يُخطئ أحد الرواة في فهم الحديث، مما يكون سبباً في ضياع المفهوم الصحيح"[3]. ثم يقول بناءً على رأيه هذا: إنَّ "جعل

---

[1] هو مولوي جراغ علي (١٨٤٤- ١٨٩٥): مِن أتباع السيد أحمد خان وتلاميذه، استعانَ به المستعمرون البريطانيون حين انتبهوا إلى خطورة الجهاد، فسارَ سَيْرَهم مع الميرزا غلام أحمد القادياني (مؤسس فرقة "القاديانية") يطعن في أحاديث الجهاد ويؤوِّلها، كما أوَّل نصوصَ الإسلام بما يتلاءم مع الحياة الأوربية.

[2] مقالات السيد أحمد خان: إعداد الأستاذ محمد إسماعيل: (٢٣/١).

[3] المرجع السابق: (٤٩/١).

الأحكام المستنبطَة من السنة بوجهٍ عامٍّ أحكاماً لا يجب على المسلمين اتِّباعُها، وأنَّ ما استخرجه العلماء من نصوصها الحالية إنما هي أحكامٌ اجتهاديةٌ، لا نصية فيها ولا حتمية لاحتمال ألا يكون ذلك مقصود النبيِّ ﷺ"[1].

٤) "أنَّ المحدِّثين اهتمّوا بنقد السند والرجال، ولم يهتموا بنقد متن الحديث ومحتواه".

٥) "أنَّ مهمة المسلمين اليوم هي تطبيقُ (مقاييس النقد العصري) على الأحاديث". وتلك المقاييس في رأيه هي:

- ما يتفق مع نصّ وروح القرآن.
- أن يكون الحديثُ هو قولُ الرسول ﷺ بالجزم واليقين.
- أن تُوجَد شهادةٌ تُثبِت أن الكلمات التي أتى بها الراوي هي الكلمات النبوية بعينها.
- أن لا يكون للكلمات التي أتى بها الرواة معانٍ سوى ما ذكره الشُّرَّاح.
- أن يتفق مع العقل والتجربة البشرية.
- أن لا يُناقِض حقائقَ التاريخ الثابتة[2].

وهذه الشروط التي وضعها السيد أحمد خان في قبول الأحاديث، فهي لا تتوافر إلا في الحديث المتواتر اللفظي[3]، دون سائر السُّنّة الصحيحة المتواترة تَواتُراً

[1] المرجع السابق: (٦٩/١).

[2] المرجع السابق: (٢٣/١، ٤٠).

[3] المتواتر اللفظي هو: الحديثُ الذي اتّفق الرواة على لفظه، ومثالُه قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: ٣، عن أبي هريرة ﷺ).

معنوياً[1] أو عملياً[2]، أو السُّنّة الآحادية[3] التي عليها مدارُ الأحكام الشرعية عند المسلمين، وهي التي لا اختلافَ فيها عندهم.

وظهر من خلال رأيه ذلك: أنه يقبل من الأحاديث المتواترة ما ورد منها فقط بالتواتُر اللفظي دون إخضاعها للنقد، ويقبل من الأحاديث المشهورة ما تُخضَع للنقد على معياره السابق، وأمّا أحاديث الآحاد فهو لا يميل إلى قبولها مُطلَقاً[4].

وهذه آراءُ رجلٍ في السُّنّة النبوية، الذي كان قليلَ البضاعة في العلوم الشرعية، ومستهتراً بالدين وشعائره، كما يقول فيه مُعاصِره المؤرِّخ البَحَّاثة الشيخ عبد الحي الحسني (ت١٣٤١هـ): "هو ما أتقن فَنّاً، وتصانيفُه شاهدةٌ على ما قلتُه، فإنْ رأيتَ مصنَّفاته علمتَ أنه كان كبيرَ العقل، قليلَ العلم، ومع ذلك كان - سامحه الله تعالى - قليلَ العمل، لا يصلِّي ولا يصوم غالباً"[5].

وأمَّا تلميذه "مولوي جراغ علي" فقد ألَّف كتاباً سَمّاه "أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام"، وبَثَّ فيه سُمُومَ آرائه وأفكاره حول السُّنّة، ومما قال فيه: "أنَّ الحديث النبوي ليس قطعياً كما يظنه المسلمون، بل صِحَّتُه وحُجّيّتُه محلَّ نظرٍ وشكٍّ، وهو لا يَصلُح لأن نعتمد عليه في معرفة الأحكام، وأنّ الجامع الصحيح للإمام

---

[1] المتواتر المعنوي هو: الحديثُ الذي اختلفت روايته في اللفظ من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب مع وجود معنىً كُلِّيٍّ متفق عليه في روايته، ومثالُه ما ورد في رفع اليدين في الدعاء، من حديث أكثر من عشرين صحابياً عن النبيِّ ﷺ، كلُّ حديثٍ في واقعةٍ مختلفةٍ عن الواقعة التي ذَكَرها الحديثُ الآخَرُ، وبَيْن هذه الوقائع قاسمٌ مشتركٌ، وهو: أنَّ النبيِّ ﷺ دعا ورَفَع يدَيْه أثناء الدعاء.

[2] المتواتر العملي وهو: ما علم من الدين بالضرورة، وتواتر عند المسلمين: أن النبي ﷺ فعله، أو أَمَر به، أو غير ذلك، وهو الذي ينطبق عليه تعريف الإجماع انطباقاً صحيحاً مثل: مواقيت الصلاة، وأعداد ركعاتها، وصلاة الجنازة، والعيدين، وحجاب النساء عن غير محرم لها، ومقادير زكاة المال، إلى ما لا يُعَدّ ولا يُحصَى من شرائع الإسلام". (ألفية السيوطي في علم الحديث: شرح الشيخ أحمد شاكر، ص: ٤٣، ٤٢).

[3] وهي التي رواها عن النبي ﷺ واحدٌ أو اثنان، أو عددٌ لم يَبلُغ التواترَ، ثم رواها عنهم مثلُهم، حتى وصل الحديث إلى عصر التدوين، وغالبُ السنة النبوية من هذا النوع.

[4] اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور الخيرآبادي، ص: ٨٥.

[5] نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: للشيخ عبد الحي الحسني: (١١٧٥/٨).

البخاري يتضمَّن أحاديثَ موضوعةً كثيرةً، ولكن المسلمين يظنّونه أصحَ الكتب بعد كتاب الله بناءً على مغالاقم في الاعتقاد، وتقليدِهم الأعمى للمحدِّثين...!"[1].

وغير ذلك الكثيرُ من آرائه السخيفة حول السُّنّة وكُتُبها، والتي ذكرها في الكتاب المذكور، وقد سبقت الردودُ على بعض منها، وسيأتي بعضُها في القسم الثالث.

المطلب الثالث: مدرسة القرآنِيِّيْن وموقفها من السُّنَّة:

(أ) تعريف "مدرسة القرآنِيِّين":

"القرآنيون" هو اسمٌ يُطلَق على فرقةٍ تكتفي بالقرآن الكريم كمصدر للإيمان والتشريع في الإسلام، ويزعم أصحابُ هذه الفرقةِ على أنَّ القرآن هو الكتاب الوحيد الذي اجتمع كافة المسلمين على صِحَّته، بينما الأحاديث النبوية فيها اختلافٌ كثيرٌ على صِحَّتها، وبناءً على هذا الزعم الباطل فهم يُنكرون لحجية السُّنّة ووجوبِ العمل بها. وهذه فرقةٌ وحيدةٌ من الفِرَق المذكورة في هذا الكتاب، التي صرحت بإنكار السُّنّة كلياً.

وقد ظهرت هذه الفرقةُ في الهند على أيدي بعض أدعياء العلم وجهلاء الدين وضعفاء العقيدة، الذين تأثَّروا بأفكار وآراء السيد أحمد خان التي استخفَّ فيها من السُّنّة، وكان على رأسهم "مولوي جِرَاغْ علي" الذي تحدَّثتُ عنه سابقاً، وكان لأفكارهما وآرائهما الْمُضِلَّة حول السُّنّة تأثيرٌ كبيرٌ وبعيدٌ، وهي التي مهَّدتْ الطريقَ أمام "القرآنيين" ليُعلنوا عن خبايا نفوسهم من إنكار السُّنّة كلِّها، وأخذوا يدعون إليها كحركة علمية ثقافية تقدُّمية، فاغترَّ بالانضمام إليها بعضُ البُلَه ومَن لا صلةَ لهم بالعلوم الدينية من العامة والمثقَّفين[2]، فزعموا أن القرآن الكريم يكفي لكل ضرورةٍ، ولكل حُكمٍ ومسألةٍ، وأنّ عقلهم وفهمهم يكفي لتفسيره وشرحه، وأرادوا بذلك القضاء على ثروة الأحاديث والفقه، وأن تحلّ محلَّها اجتهاداقم واستنباطاقم، فتُصبح

---

[1] منكرو السنة في الهند: للدكتور مقتدي أحسن الأزهري: (٢/٢١٢).

[2] القرآنيون وشبهاقم حول السنة: للدكتور خادم حسين إلهى بخش، ص: ١٠٠.

هذه الاجتهاداتُ الصورةَ الصحيحةَ للقرآن الكريم، وثروةً موثوقةً لتعاليم الإسلام الصحيحة[1].

ثم تعدَّى ذلك الأمرُ إلى صفوف المسلمين، واستفحل بمرور الزمن، حتى نادوا بكفاية القرآن في أمور الدين، وأنه لا حاجةَ إلى السُّنّة إلا فيما يُوافِق هواهم[2].

فما أنْ حلَّ القرن الرابع عشر الهجري حتى ظهرت هذه الفرقةُ باسم "أهل القرآن والذكر"، وكان للاستعمار البريطاني دورٌ كبيرٌ في تقويتها وتنشيطها ليشغل المسلمين بزَرْع الخلافات بينهم، وبالأفكار الغربية عن الإسلام. وقد وجد الاستعمار لتحقيق هذا الهدفِ أفراداً عُرِف فيهم الانحرافُ عن الدين؛ ليكونوا عملاءً له، ينشرون هذه الأفكارَ بين المسلمين، ويخدمون الأهدافَ المشبوهة للاستعمار[3].

فبَرَز أشخاصٌ من المسلمين لتحقيق ما كان يريده الاستعمار من تشويه صورة الدين، والدَّسِّ والتحريف في مصادره وأصوله، وكان أشهر مِمّن استخدمه الاستعمار لتحقيق هذا الغرض أولئك الأشخاص الآتي ذِكْرُهم:

١) عبد الله جَكْرَالَوِيّ[4]: الذي بدأ نشاطَه الهدّام في إنكار السُّنّة كلها، ونادى به، وكان يظنّ أن القرآن الكريم يكفي لجميع الشؤون الدينية، والمسلمون ليسوا في حاجة إلى الحديث النبوي. وبناءً على هذا الزعم الباطل فقد ألَّف كتاباً سَمَّاه: "الصلاة القرآنية"، وحاول فيه أن يُثبِت أركانَ الصلاة وأفعالَها من القرآن. ولكن مجهوده في ذلك رُفِض رفضاً شديداً من قِبَل المسلمين، وماتت فكرته بموته و لم يَبْقَ لها أثرٌ[5].

---

[1] انظر مقدمة الشيخ سيد سليمان الندوي لـ"تدوين الحديث" للشيخ مناظر أحسن الكيلاني، ص: ٢٣.

[2] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٩٤.

[3] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور لقمان، ص: ٤٥٧، ٤٥٨، بتصرف وزيادة.

[4] وُلد ونشأ في "جَكْراله" في مديرية "مَيَانْوالي" في بنجاب، ومات سنة ١٩١٤م. (انظر: "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين، ص: ٢٥، ٣٢).

[5] منكرو السنة في الهند: للدكتور الأزهري: (٢/٢١٢).

٢) مُحِبّ الحقّ العظيم آبادي[١]: الذي شارك مع جكرالوي في تأسيس حركة "أهل القرآن"، ثم انضمَّ إليها أمثال: أحمد الدين الأَمْرَتْسَرِيّ ، والحافظ أسلم الْجَيْرَاجْفُوري ، وغلام أحمد بَرْوِيز، الآتي ذكرهم لاحقاً[٢].

٣) أحمد الدين الأَمْرَتْسَرِيّ[٣]: أنشأ هذا الرجلُ في فترة ما بين ١٩٢٤م و١٩٣٥م بمساعدة بعض الأشخاص طائفةً باسم "الأمة المسلمة"، وأصدر مجلةً شهريةً باسم "البيان"، حاول بها تأييدَ مزاعم مولوي عبد الله الجكرالوي، وإحياءَ حركة إنكار السُّنّة، ولكن تصدَّى له الشيخُ ثناء الله الأَمْرَتْسَري[٤]، فرَدَّ على مزاعمه الباطلة ردوداً مفحمةً، وتابعه خطوةً بعد خطوةٍ إلى أنْ تَمَّ القضاءُ على هذه الفتنة العَمياء[٥].

٤) والحافظ أسلم الْجَيْرَاجْفُوري[٦]: كان على عقيدة أهل السُّنّة في الاحتجاج بالسُّنّة النبوية، والاعتقادِ بحجيتها في الدين، ولكنه تغيَّر في آخر عُمُره، وبدأ يَشُكّ في السنة النبوية إلى أن صرح بإنكارها من حيث كونها مصدراً من مصادر التشريع، ومنبعاً من منابع الأحكام العملية، وكتب في ذلك عدةَ مقالاتٍ في مجلة "طلوع الإسلام"[٧].

---

[١] لم أقف على ترجمته.

[٢] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٩٨.

[٣] انظر: " القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين، ص: ٣٣، ٣٩.

[٤] هو الشيخ ثناء الله بن محمد الأمرتسري (١٢٨٧- ١٣٦٧هـ): العلامة الداعية، وأحد مشاهير علماء عصره. وُلد بمدينة "أَمْرَتْسَرْ" من مُدُن "بَنْجاب" ونشأ بها، درس في "دار العلوم ديوبند"، وقرأ الحديثَ على الشيخ نذير حسين الدهلوي. ثم انضمَّ إلى جماعة "أهل الحديث" وأصبح أحدَ أبرز أعضائها. وله كتبٌ كثيرةٌ، ومعظمها في الرَّدّ على المرزا غلام أحمد القادياني مؤسِّس فرقة "القاديانية" الخارجة عن الإسلام، وعلى فرقة "الآريَة" الهندوسية المعادية للإسلام. (انظر: "نزهة الخواطر: للشيخ عبد الحي الحسني: ٨/١٢٠٥).

[٥] منكرو السنة في الهند: للدكتور الأزهري: (٢/٢١٣).

[٦] هو الحافظ محمد أسلم الْجَيْرَاجْفُوْري (ت١٩٥٥م): الباحث المؤرِّخ، كان من أساتذة التاريخ الإسلامي في "الجامعة الملية الإسلامية" بدهلي. (انظر: "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين ص: ٤١، ٤٥).

[٧] منكرو السنة في الهند: للدكتور الأزهري: (٢/٢١٣).

٥) وغلام أحمد بَرْوِيز[١]: الذي كان يعمل في الهند لصالح الاستعمار البريطاني، ويشكِّك في المبادئ الإسلامية بتشجيعٍ ودعمٍ ماليٍّ منهم. وبعد أنْ غادر الهندَ إلى باكستان استقرَّ في كراتشي، حيث أنشأ مجلةً بالأردوية باسم "طلوع الإسلام"، وكتب فيها الكثيرَ من المقالات يصرح فيها بإنكار السُّنّة. وكان مع جهله التامّ باللغة العربية والعلوم الإسلامية يتزعَّم طائفةَ منكري السُّنّة في باكستان، وينفث سمومَه بين الناس الذين يجهلون أحكامَ الدين، ومكائدَ أعداء المتسترِّين تحت ستُور مختلفة[٢]. وكان يُنكِر وجود آدم عليه السَّلام، ويقول إنها مجرَّد قصه تَخيُّلية، ويُنكِر وجودَ الْجَنّة والنار بزعمه على أنهما مكانان تَخيُّلان، ويُنكِر وجودَ الملائكة، ويزعَم أنهم ليسوا عالَماً حقيقياً؛ وإنما هم القُوَى المودَعة في الكائنات، والقضاء والقدر عندهم مكيدة مجوسية.

وهؤلاء كانوا رؤوس فتنة إنكار السُّنّة في بلاد القارة الهندية، وعلى أيديهم ازدهرت وانتشرت[٣].

(ب) موقف "القرآنِيِّين" من السُّنّة:

أمَّا موقفهم من السُّنّة فهو كالآتي:

١) أنَّ القرآن كتابٌ بيَّن فيه جميعَ الأمور، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. واحتجّوا بمثل هذه الآيات في تعضيد شُبُهاتهم في السُّنّة: أنَّ القرآن لما

[١] هو غلام أحمد بَرْوَيْز (١٩٠٣–١٩٨٥م): وُلد في "باتالا" في ولاية بنجاب بالهند، انضمَّ إلى الأمانة المركزية لحكومة الهند التابعة للاستعمار البريطاني في عام ١٩٢٧م، ثم عمل في وزارة الداخلية. وبعد استقلال باكستان في عام ١٩٤٧، كان يعمل في الحكومة المركزية، وله العديد من المؤلَّفات. (انظر: "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين، ص: ٥٤).

[٢] منكرو السنة في الهند: للدكتور الأزهري: (٢/٢١٣، ٢١٤).

[٣] انظر: "مكانة السنة التشريعية" للشيخ أبي الأعلى المودودي، ص: ١٦.

كان متضمِّناً جميعَ هذه الأمور؛ فلماذا نحتاج إلى شيء آخر؟ ولو قلنا بالاحتياج إلى شيء آخر فهذا يعني أنَّ القرآن ليس بكامل ولا صادق في دعواه.

٢) أنَّ الله تعالى تكفَّل بحفظ القرآن فقط، ويَستدِلّون في ذلك بقوله: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فلو كانت للسُّنّة مكانةُ التشريع لتكفَّل اللهُ بحفظها أيضاً، ولكنَّ الأمر ليس كذلك؛ فيظهر أن السُّنّة ليست بحجةٍ في التشريع.

٣) أنَّ هناك أحاديث تَدُلّ على أنَّ القرآن هو الذي يُحتَجّ به، ولا يُرجَع إلا إليه، ويَستدِلُّون في ذلك بهذا الحديث: «إِنَّ الْحَدِيْثَ سَيَفْشُوْ عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ يُوَافِقُ القُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ القُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي»[١]، فهو بِزَعْمهم يُبطِل الاحتجاج بالسُّنّة.

٤) أنَّ كتابة الحديث لم تكن بدأت في عصر الرسول ﷺ، ولا في عصر الخلفاء الأربعة.

٥) أنَّ الصحابة أدركوا حقيقة نَهْيِ النبيِّ ﷺ عن كتابة سُنَنه؛ لذلك نهوا عن كتابتها[٢].

٦) أنَّ الأحاديث جُمعت أوّلَ مرةٍ بعد مئة سنة من وفاة الرسول ﷺ، ثم فقدت تلك المجموعات، وتَمَّ جمعُها مرةً ثانيةً من أفواه الناس في القرن الثالث الهجري.

٧) أنَّ الأحاديث الموضوعة اختلطت بالأحاديث الصحيحة اختلاطاً لا يمكن بعده التمييز بين الصحيح والموضوع.

---

[١] أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار"، باب: الحجة في تثبيت خبر الواحد، (١/٩).

[٢] سيأتي الردُّ على هذه الشبهة في القسم الثالث.

٨) أنَّ المعايير التي اختارها المحدِّثون لنقد الحديث لم تكن كافيةً لمعرفة الصحيح من الموضوع؛ لكون كلِّها تدور حول نقد السند ورجاله، أمَّا المتنُ فلم يَحْظَ أبداً باهتمام المحدِّثين[1].

وهذه الشبهات وغيرها، التي أثارها هؤلاء، هي في الحقيقة مأخوذة من كتب المعتزلة في العصر القديم، ومن أفكار المستشرقين في العصر الأخير، لكنهم صاغوها في عبارات متنوّعة وأساليب حديثة، وقد أشار إليهم قديماً شيخُ الإسلام ابن تيمية، وردَّ عليهم بقوله: "يزعمون أنهم أهل القرآن، وأنهم يَحتَجّون بالقرآن فقط، وأنَّ السُّنّة لا يُحتَجّ بها؛ لأنها إنما كُتِبَتْ بعد النبيِّ ﷺ بمُدَّةٍ طويلةٍ، ولأنَّ الإنسان قد يَنْسَى وقد يَغلَط، ولأنَّ الكتب قد يقع فيها غلطٌ. إلى غير هذا من التُّرَّهات والْخُرافات والآراء الفاسدة، وزعموا أنهم بذلك يحتاطون لدينهم فلا يأخذون إلاَّ بالقرآن فقط.

وقد ضَلّوا عن سَواء السَّبيل، وكذبوا وكفروا بذلك كفراً أكبر بواحاً؛ فإنَّ الله ﷻ أَمَر بطاعة الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام، واتّباعِ ما جاء به، وسَمَّى كلامَه وحياً في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١ ، ٤]، ولو كان رسولُه لا يُتّبَع ولا يُطَاع لم يكن لأوامره ونواهيه قيمةٌ. وقد أَمَر ﷺ أن تُبلَّغ سُنّته ، فكان إذا خَطَب أَمَر أن تُبلَّغ السُّنّةُ ، فدَلَّ ذلك على أنَّ سُنَّته ﷺ واجبةُ الاتِّباع، وعلى أنَّ طاعته واجبةٌ على جميع الأمة ... ومن تدبَّر القرآنَ العظيم وجد ذلك واضحاً"[2].

[1] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور لقمان، ص: ٤٥٨، ٤٥٩، بتصرف يسير.

[2] مجموع الفتاوى: لابن تيمية: (١٧٧/٩).

المطلب الرابع: المدرسة العَقْلاَنِيّة وموقفها من السُّنّة:

(أ) تعريف "المدرسة العقلانية":

هي التوجُّه الفكري الذي يسعى إلى التوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي المعاصر، بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يُلائِم مع المفاهيم المستقرّة لدى الغربيين، ومع انفجار المعلومات والاكتشافات الصناعية الهائلة في هذا العصر.

وتَتفاوَت رموزُ هذه المدرسةِ تفاوُتاً كبيراً في موقفها من النَّصّ الشرعي، ولكنها تشترك في الإسراف في تأويل النصوص، سواء كانت نصوص العقيدة، أو نصوص الأحكام، أو الأخبار المحضة، وفي ردّ ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل[1].

ويَصِحّ إطلاقُ هذه المدرسة على مدرسة الشيخ محمد عبده (ت١٣٢٣هـ) في مصر[2]، الذي كان فقيهاً مفسِّراً، ومتكلِّماً أديباً، وأحدَ أعلام المسلمين، ومن رجال النهضة الدينية والعلمية في العالَم الإسلامي، ويُعتبَر من أبرز المؤسِّسين لهذه المدرسة في الأزمنة المتأخّرة، وقد ساهم في إيقاظها بعد طول رقاد بما لها وما عليها في ميزان الشريعة بعامةٍ، وفي مجال السُّنّة النبوية بخاصّةٍ، وقد أدَّاه منهجُه العقلي إلى عدم الأخذ بأحاديث الآحاد، وإلى تأويل ما جاء من المغيَّبات في أحاديث رسول الله ﷺ، وإلى الطعن في بعض أحاديث الصحيحَين.

وكان أبرَزُ خرِّيجي مدرسته: الدكتور محمد توفيق صِدقي (ت١٣٣٨هـ)، والشيخ محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ)، وإسماعيل أَدْهَم (ت١٣٥٩هـ)، ومحمود أبو رَيَّة (ت١٩٧٠م)، والمؤرِّخ الكاتب الدكتور أحمد أمين (ت١٣٧٣هـ)، وغيرهم الذين أثاروا الشكوك حول السنة بعدم أهليتها للتَّسَايُر مع العصر في نظرهم.

---

[1] في حوار هادئ مع محمد الغزالي: للدكتور سلمان بن فهد العودة، ص: ٩.

[2] اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور الخيرآبادي، ص: ٨١.

(ب) موقف "المدرسة العقلانية" من السُّنّة:

يظهر موقف هذه المدرسة من السُّنّة ما يأتي:

١) وقد أدلَى إمامُ هذه المدرسةِ الشيخُ محمد عبده الكثيرَ من آرائه في عدم الاحتجاج بالسُّنّة النبوية في مواضع متفرّقة من كتبه ومقالاته، ومنها هذا النموذجُ في رَدّه أحاديثَ الآحاد، وطعنه على بعض أحاديث "صحيح البخاري"، فقال عن حديث سِحْر النبيِّ ﷺ [١]: "نعلم أنَّ البخاري أصدَقُ كتابٍ بعد كتاب الله، وأنا لا أَشُكّ أن البخاري سمع هذا من أساتذته، والبخاريُّ يشترط في أحاديثه المعاصرةَ واللِّقاء، إلا أنني أرى أنَّ هذا لم يَحدُث مع النبي ﷺ وإنْ كان قد دُسَّ من الإسرائيليات إلى مشايخ البخاري الذين أخذ عنهم، وإلا فإننا إنْ قد صَدَّقْنا أنَّ النبي ﷺ قد سُحِرَ فقد صَدَّقْنا كلام الظالمين، ﴿يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]، وإنْ صَدَّقْنا أن النبي ﷺ قد سُحِرَ فقد كَذَّبْنا اللهَ سبحانه وتعالى وهو أصدَقُ القائلين، القائل في كتابه الحكيم:

[١] روى البخاري ومسلم – واللفظ للبخاري – عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "سُحر النبيُّ ﷺ حتى إنه ليُخَيَّل إليه أنه كان يفعل الشيءَ وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي، دعا اللهَ ودعاه، ثم قال: «أشعرتِ يا عائشة! أنَّ الله قد أفتاني فيما استفتيتُه فيه؟»، قلتُ: وما ذاك يا رسول الله! قال: «جاءني رجلان، فجلس أحدُهما عند رأسي، والآخرُ عند رِجْلَيَّ، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعُ الرجل؟ قال: مَطْبُوْبٌ، قال: ومَن طَبَّه؟ قال: لَبِيْدُ بن الأَعْصَم اليهودي من بني زُرَيْق، قال: فيماذا؟ قال: في مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ، وجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذِيْ أَرْوَان». قال: فذهب النبيُّ ﷺ في أُناسٍ من أصحابه إلى البِئْر، فنظر إليها وعليها نَخْلٌ، ثم رجع إلى عائشة، فقال: «واللهِ! لكأنَّ ماءها نُقَاعَةُ الْحِنَّاء، ولكأنَّ نخلها رؤوس الشياطين»، قلت: يا رسول الله! أفأخرجتَه؟ فقال: «لا، أمّا أنا فقد عافاني الله وشفاني، وخشيتُ أن أُثوِّر على الناس منه شرّاً»، وأمر بها فدُفِنَتْ". (أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الطب، باب: السحر، رقم الحديث: ٥٧٦٦).

وفي رواية للبخاري عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "كان رسول الله ﷺ سُحِرَ، حتى كان يُرى أنه يأتي النساءَ ولا يأتيهن – قال سفيان: وهذا أشَدُّ ما يكون من السِّحْر إذا كان كذا –". (أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الطب، باب: السحر، رقم الحديث: ٥٧٦٥).

﴿ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾ [الشعراء: ٢١٢]، ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [الجن: ٩]، ﴿ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافات: ٨]، ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٤، ٤٦]".

ثم قال: "وأمَّا الحديثُ على فرض صِحَّته فهو آحادٌ، والآحادُ لا يُؤخَذ بها في باب العقائد، وعِصْمَةُ النبيِّ من تأثير السحر في عقله عقيدةٌ من العقائد، لا يُؤخَذ في نفيها عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يُؤخَذ فيها بالظَّنِّ المظنون.

وعلى أيِّ حالٍ ... فلنا – بل علينا – أن نفوِّض الأمرَ في الحديث، ولا نحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصِّ الكتاب، وبدليل العقل، فإنه إذا خُولِطَ النبيّ فى عقله – كما زعموا – جازَ عليه أن يظنّ أنه بلَّغ شيئاً، وهو لم يبلِّغه، أو أنَّ شيئاً نَزَل عليه، وهو لم يَنْزِل عليه. والأمرُ هنا ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان".

ثم خَتَم كلامَه قائلاً: "أَحَبُّ إليّ أن أكذِّب البخاريَّ، من أن أَنسُبَ إلى رسول الله ﷺ، أنه سُحِر"[1].

والحديثُ الذي اعترض عليه الشيخ محمد عبده فهو صحيح وثابت بأصَحّ الأسانيد في أصَحّ الكتب بعد كتاب الله ﷻ، فقد رواه الشيخان في صحيحيهما[2]، ولا يَصِحُّ لنا أن نقول بصِدْق البخارى ثم نكذِّب شيوخَه، فإنَّ ما يجري على شيوخه، يجري عليه، ولا يَصِحُّ لنا أن نكذِّب البخاريَّ وروايتَه، اعتماداً على رأي ليس له من حظٍّ في توثيق الأخبار، وإقرارِ الحقائق من قريب أو بعيد، ولو أننا سَلَّمْنا جدلاً بصِدْق مُعطَيات العقل لأتينا على كثير من السُّنّة، بل وعلى كثير من آيات القرآن الكريم نفسه[3].

[1] السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: للدكتور عبد الموجود، ص: ٢١٠، ٢١١.

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الطب، باب: السحر، رقم الحديث: (٥٧٦٥) و(٥٧٦٦)، ومسلم في الصحيح، كتاب: الطب، باب: السحر، رقم الحديث: (٢١٨٩)، كلاهما عن عائشة رضي الله عنهما.

[3] السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: للدكتور عبد الموجود، ص: ٢١٢.

يقول الدكتور محمد حسين الذهبي (ت١٣٩٨هـ): "إنَّ حديث سِحْر رسول الله ﷺ، رواية البخاري، وغيره من كتب الصحيح، ولكن الأستاذ الإمام[1]، ومَن على طريقته لا يفرِّقون بين رواية البخاري وغيره، فلا مانعَ عندهم مِن عدم صِحَّة ما يرويه البخاريّ، كما أنه لو صَحَّ في نظرهم فهو لا يَعْدُو أن يكون خبرُ آحادٍ لا يثبت به إلا الظّن.

وهذا في نظرنا هدمٌ للجانب الأكبر من السُّنّة التي هي بالنِّسْبة للكتاب في منَزلة المبيِّن من المبيَّن. وقد قالوا: إنَّ البيان يلتحق بالمبين"[2].

وأمَّا قولُ الشيخ محمد عبده عن حديث السحر: "وعلى أيِّ حالٍ ... فلنا – بل علينا – أن نفوِّض الأمرَ في الحديث، ولا نحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصِّ الكتاب، وبدليل العقل"، فهذا كلامٌ خطيرٌ جداً، يفتح ثغرةً ضِدّ الثابت الصحيح من السُّنّة كما يفتح مجالاً لقالة السّوء فى الصِّدام بين الكتاب والسُّنّة، بينما حَدَّد لنا النبيُّ ﷺ في حديثه الصحيح: «إِنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ مَا إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَداً: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ»[3]، وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إِنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا بَعْدَهُمَا: كِتَاب اللهِ وَسُنَّتِيْ»[4].

كما أنَّ الشيخ بقوله ذاك، قد تَرَكَ للحاقدين فرصةَ الهجوم عليه بهذا السبب، وبجَعْله الأخذ بالكتاب، وبدليل العقل فقط، هذا أمرٌ دَفَع تلميذَه الشيخ محمد رشيد رضا إلى القول: بأنَّ أستاذه الشيخ محمد عبده كان ضعيفاً فى الحديث"[5].

---

[1] يعني: الشيخَ محمد عبده.

[2] التفسير والمفسرون: للدكتور محمد حسين الذهبي: (٢/٥٠٤).

[3] أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: العلم، (١/١٧١)، برقم: (٣١٨)، وصحَّحه.

[4] أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: العلم، (١/١٧٢)، برقم: (٣١٩)، وصحَّحه.

[5] السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشها والرد عليها: للأستاذ عماد الشربيني، ص: ١٠٦٢.

وهذا الحديثُ - في الحقيقة - قد أُثيرت حوله شُبَهاتٌ وشكوكٌ في القديم، أثارها أهلُ الزَّيْغ والأهواء، فقد ذكره الإمامُ ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث"[1] من ضِمن الأحاديث التي طَعَن فيها أئمةُ المعتزلة، ثم جاء بعضُ المعاصرين فتلقَّفوا هذه الآراء، وردَّدوها تحت مُسَمَّى تحكيم العقل، وقد قام العلماء بالرَّدّ عليهم قديماً وحديثاً، وأشبعوا القولَ فيه.

٢) أمَّا "محمود أبو رَيَّة"[2] الذي كان مِن أنبغ تلامذة هذه المدرسة، فكان أجرأهم على الطعن في السُّنَّة، والتَّطاوُلِ على الصحابة والمحدِّثين، فقد ألَّف كتاباً في النَّيْل من السُّنّة وسَمَّاه: "أضواء على السُّنّة المحمدية"، وحَفَله بالشكوك والشبهات في السنة، وادّعى فيها دعاوى عريضةً ولا يدلِّل عليها، أو يحاول أن يدلِّل عليها، فيعوزه الدليل، أو يستدلّ فيأتي الدليل قاصراً عن الدعوى، وذلك مثل ما ذكره من: "أنَّ علماء الحديث قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث روايته... على حين أهملوا جميعاً أمراً خطيراً كان يجب أن يُعرَف قبل النظر في هذا العلم ودرسِ كتبه؛ ذلك هو البحث عن حقيقة النصّ الصحيح لِما تحدَّث به النبيُّ ﷺ، وهل أَمَر بكتابة هذا النَّصِّ بلفظه عند إلقائه أو تركه، أونَهَى عن كتابته؟ وهل دوَّنه الصحابة ومن بعدهم أو انصرفوا عن تدوينه؟ وهل ما رُوي منه قد جاء مطابقاً لحقيقة ما نطق به النبيُّ - لفظاً ومعنىً - أو كان مخالفاً له؟"[3].

---

[1] انظر صفحة: ٢٤٠.

[2] هو محمود أبو رَيَّة (١٣٠٦ - ١٣٨٩هـ): من مصر. وُلد في كفر المندره "مركز أجا" محافظة الدقهلية. قضى أكثرَ أيام عمره في مدينة المنصورة، ومات بالجيزة. وله كتب، ومنها: "أضواء على السنة المحمدية"، هاجم فيه السنةَ النبويةَ، وخلص إلى أنها غيرُ ملزمةٍ لأحدٍ في العمل بها، وتطاول كذلك على الصحابة ﷺ، وخصَّ من كتابه جزءً كبيراً في الهجوم على أبي هريرةَ رضي الله عنه. وقد ردَّ عليه غيرُ واحدٍ من أكابر العلماء. (انظر ترجمته في: "مع رجال الفكر" لمرتضى الرضوي، ص: ١٣٠).

[3] أضواء على السنة المحمدية: لمحمود أبي رية، ص: ٥.

فهي دعوى باطلة، ولا يخفى على الدارسين والمتخصِّصين في مجال السُّنَّة النبوية أنَّ العلماء قد أهملوها جميعاً، وقتلوها بحثاً، وبذلوا فيه غايةَ الوُسْع[1].

ومثل ما ذكره من: "أنه وَجَد أنه لا يكاد يُوجَد في كتب الحديث كلها – مما سَمّوه صحيحاً أو حسناً – حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظه ومُحكَم تركيبه..."[2].

ومثل قوله: "ولما كان هذا البحث لم يُعْنَ به أحدٌ مِن قبل. .. رأيتُ أن أسوي منه كتاباً مُبَوَّباً جامعاً أذيعه على الناس حتى يكونوا على بينةٍ من أمر الحديث المحمَّدي"[3].

وقد اعتمد أبو رَيَّة في التدليل على بعض ما ذهب إليه من آرائه تلك على كلام المستشرقين، وأكثَرَ من الاستشهاد بأحاديث موضوعة، والتي ساعدته كثيراً على ما يريد ويهوى من آرائه، وتحامل تحاملاً شديداً على الصحابي الجليل وراوية الحديث أبي هريرة ﷺ. فقد ردَّ على شبهاته وافتراءاته على السنة غيرُ واحدٍ من العلماء الغيارى، وأشبعوا فيها القولَ.

٣) أمَّا الأستاذ أحمد أمين[4] فقد تحدَّث في كتابه "فجر الإسلام" عن تاريخ السُّنَّة منذ عهد النبوة إلى آخر عهد الأمويِّين، وتَحامَل فيه على جماعة من الصحابة والتابعين ﷺ. ثم طَعَن على المحدِّثين وكُتُبِ الحديث، في كتابَين آخَرين له

[1] دفاع عن السنة: للدكتور محمد أبي شهبة، ص: ٣٥.

[2] أضواء على السنة المحمدية: لمحمود أبي رية، ص: ٧.

[3] المرجع السابق، ص: ١٣.

[4] هو أحمد أمين إبراهيم الطباخ (١٨٨٦ – ١٩٥٤م): كاتب وأديب ومؤرّخ شهير. وُلد في القاهرة ومات فيها. درس في "الأزهر" ثم في "مدرسة القضاء الشرعي" حيث نال منها شهادةَ القضاء، درَّس بعدها سنتين في مدرسة القضاء الشرعي. ثم انتقل إلى القضاء فعمل قاضياً. ثم عمل مدرِّساً بكلية الآداب بجامعة القاهرة. ومن أشهر كتبه: سلسلته التاريخية "فجر الإسلام وضحاه وظهره"، فقد ردَّد فيها أقوالَ المستشرقين المعاندين للإسلام، وتَطاوَل على الصحابة ﷺ، وردَّ لبعض السُّنَّة النبوية. (انظر ترجمته: "الأعلام" للزركلي: ١٠١/١).

"ضحى الإسلام" و"ظهر الإسلام"، وقال في كتابه الأول "ضحى الإسلام" عند كلامه عن نقد المتن: "وقد وضع العلماءِ الجرح والتعديل قواعدَ ليس هنا محلّ ذكرها. ولكنهم - والحَقّ يُقال - عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنُوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر منهم بنقدٍ من ناحية أنْ ما نُسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيل فيها، أو أنَّ الحوادث التاريخة الثابتة تُناقِضه، أو أنَّ عبارة الحديث نوعٌ من التعبير الفلسفي يُخالِف المألوفَ في تعبير النبيِّ، أو أنَّ الحديث أشبَهُ بشروطه وقيوده بمتون الفقه، ولن تظفر منهم في هذا البابِ بعُشْرٍ من مِعْشَار ما عُنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه - على جليل قدره ودقيق بحثه - يُثبِت أحاديثَ دلَّت الحوادثُ الزمنية والمشاهدةُ التجريبية على أنها غيرُ صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال"[1].

وقال في كتابه الآخر "ظهر الإسلام" ما نَصّه: "وفي الحقِّ: إن المحدِّثين عُنوا عنايةً تامةً بالنقد الخارجي[2]..."، ثم قال: "ولكنهم لم يتوسَّعوا كثيراً في النقد الداخلي[3]، فلم يعرضوا لمتن الحديث: هل ينطبق على الواقع أم لا؟"[4].

وأقول: إنَّ سبب عدم عناية المحدِّثين بنقد المتن هو: أنَّ نقد السند كان خطوةً أولى لهم بطبيعتها، إذْ ليس للشهادة قيمةٌ إذا كان الشاهدُ ثقةً، والرواية والشهادة صِنوان في هذا. فإذا ما توفّر مثل عناية المحدِّثين بنقد السند، ودقةِ ما اشترطوه في الراوي من ضبطٍ ويقظةٍ، وصلاحٍ وبراءةٍ من الهوى؛ فقد صارت الحاجةُ إلى نقد المتن قليلةٌ بطبيعتها، ولعلّنا لا نجد متناً خليقاً بالثقة، إلا وسندُه أخلق بذلك[5].

---

[1] فجر الإسلام: لأحمد أمين، ص: ٢٦٧، ٢٦٨.

[2] يعني: نقدَ السَّند.

[3] يعني: نقدَ الْمَتْن.

[4] ضحى الإسلام: لأحمد أمين: (٢/١٣٠، ١٣١).

[5] اهتمام المحدثين المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور محمد لقمان، ص: ٤٧٤، ٤٧٥.

وهذه بعضُ آراء أصحاب هذه المدرسة في السُّنّة وأئمتها، والتي يظهر من بعضها استخفافٌ صريحٌ بالسُّنّة النبوية وتَحامُلٌ شديدٌ على أئمتها. وفي الحقيقة أنهم – استثناءً من بعضهم – لم يكونوا مستخفِّين ومستهينين بالسُّنّة وحدها، بل كانوا في حياقم الخاصة مستهترين بالدِّين وشعائره أيضاً، كما يَدُلّنا على ذلك ما كتبه الأستاذ جلال أمين – نجل أحمد أمين – في كتابه "ماذا علَّمتني الحياة"، يقول في أحد مواضعه: "نعم لقد مَرَّتْ بأبي فترةٌ كان موقفه من الدين ينطوي على بعض الفتور والشَّكّ "[1]، وكرَّر جلال أمين القولَ في أكثر من موضعٍ لكتابه المذكور أنه لم يَرَ أباه أبداً يصلِّي، أو يصوم، أو يقوم بأيّ شعيرةٍ من شعائر الإسلام.

وهذا ما شهده شاهدٌ من أهل ذلك الرجل عن أحواله الخاصة، أمَّا ما خَفِيَ عن الآخرين؛ فلا شَكَّ أنه أدهى وأَمَرّ.

****

[1] ماذا علَّمتني الحياة: لجلال أمين، ص: ٣١٩.

الدافع الرئيسي لإنكار السُّنّة في العصر الحديث

إنَّ السُّنّة ميزانٌ عادلٌ لوَزْنِ حياة المسلمين وواقعهم، والحُكمِ عليه في كلّ عصرٍ، وإنَّها وسيلةٌ قويةٌ للحُسْبَة على المجتمع الإسلامي، ومدرسةٌ دائمةٌ يتخرَّج فيها الْمُصلِحون والْمُجَدِّدون.

وكما أنها أكبَرُ عائقٍ للدعاة إلى تقليد الحضارة الغربية؛ لكونها (أي: السُّنّة) تتعارضُ مع أهوائهم ودعواتهم، ومناهج حياتهم، ولكونها تُحبِّط مساعيَهم، أو تَخلُق لها مشاكلَ وعوائقَ وتحدِّياتٍ ومعارضاتٍ، فاستهدفوها، واعتبروها أكبرَ مُنافسٍ وهدفٍ، في تحقيق أغراضهم وهدفهم لنقل الْجِيل الإسلامي المعاصر من حضارةٍ إلى حضارةٍ، ومن منهج الحياة القائمة على التعاليم الإسلامية، والآدابِ النبوية السنية، وأسوةِ الرسول، التي حَثَّ عليها القرآنُ الكريم، ودعا إليها بصراحةٍ بقول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقولِه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، إلى منهج الحياة الغربية المادية العارية عن جميع القِيَم الدينية والإنسانية.

وقد ثَبَتَتْ بالحديث والسُّنَّةِ آدابٌ وتعليماتٌ، وأساليبٌ للحياة والعِشْرَة، ومُنْكَراتٌ ذَمَّها رسولُ الله ﷺ وأنكر عليها، واعتبرها من شعائر الجاهلية، أو تقليداً للأُمَم غير الإسلامية، فاستهدف هؤلاء الأعداءُ السُّنَّةَ بصورةٍ خاصَّةٍ، وعارضوها معارضةً قويةً، وحاولوا أن يشكّكوا فيها ويصرفوا عنها، وكانوا في ذلك – مع استنكارهم والبراءة منهم – أذكياءَ شاطِرين، عارفين بنفسية هذه الأُمَّةِ، وكيف يستطيعون أن يوجِّهوها من الاتِّباع والتقيُّدِ، والعملِ بالشريعة الإسلامية، والحياةِ على

منهج حياة الرسول ﷺ وصحابته ﷺ، إلى الْحُرِّية والانطلاق، وتحقيقِ الشَّهوات والرغبات، وتقليدِ الحضارة الغربية، والرغباتِ النفسية في حُرِّيَّةٍ تامَّةٍ.

وقد عَلَّل العالِمُ الغربيُّ المهتدي المفكِّر الأستاذ محمد أسد (ت١٤١٢هـ) التنصُّلَ من السُّنّة، ونزعةَ إنكارها في ضوء معرفته لنفسية الْجِيْل الجديد، وقُوَّةِ سيطرة الحضارة الغربية بصعوبة التطبيق بين موازين الحضارة الغربية وقِيَمِها وأساليب حياتها وموضاتها، وبين السُّنَّةِ النبوية والجمع بين الحياة التي تقوم على الْحُبِّ العميق، والثقةِ التامَّة بنبيّنا محمد ﷺ، ومصدرِ السُّنّة النبوية عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وبين تقديسِ الحضارة الغربية والنَّظر إليها كآخر ما وَصَل إليه العلمُ الإنسانيُّ، يقول الأستاذ محمد أسد: "وفي هذه الأيام التي زاد فيها نفوذُ المدنية الغربية في البلاد الإسلامية؛ نجد سبباً جديداً يُضَاف إلى الموقف المستغرب الذي يقفه مَن نسمِّيهم: (متنوِّري المسلمين) من هذه القضية، ذلك هو قولُهم: إنه من المستحيل أن نعيش على سُنَّة النبيِّ ﷺ، وأن نَتّبِعَ الطريقةَ الغربيةَ في الحياة في آنٍ واحدٍ، ثم إنَّ الْجِيْل المسلم الحاضر مستعدٌّ لأن يُكبِر كلَّ شيءٍ غربيٍّ، وأن يتعبَّد لكل مدنيةٍ أجنبيةٍ؛ لأنها أجنبيةٌ؛ ولأنها قويةٌ وبَرَّاقةٌ من الناحية المادية.

هذا التفرنجُ كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديثَ النبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وجعلتْ جميعَ نظام السُّنّة معها؛ لا تجد قبولاً في يومنا هذا.

إنَّ السُّنّة تُعارِض الآراءَ الأساسيةَ التي تقوم عليها المدنيةُ الغربيةُ معارضةً صريحةً، حتى إنَّ أولئك الذين خلبتهم الثانيةُ (أي: المدنية الغربية) لا يجدون مخرجاً من مأزقهم هذا إلا برفض السُّنّة، على أنها غيرُ واجبةِ الاتِّباع على المسلمين؛ ذلك لأنها قائمةٌ على أحاديث لا يُوثَق بها، وبعد هذه المحاكمةِ الوجيزةِ يصبح تحريفُ تعاليم القرآن الكريم؛ لكي تظهر موافقةً لرُوْح المدنية الغربية، أكثَرَ سهولةً"[١].

[١] الإسلام على مفترق الطرق: لمحمد أسد، ص: ٩٨، ٩٩.

وهذا ما علَّله الأستاذ محمد أسد وهو - في الحقيقة - الدافعُ الرئيسيُّ الذي بَعَث المستشرقين ثم المستغربين أو المتنوِّرين من المسلمين، على إنكار السُّنّة النبوية والاستهانةِ بها، فحاولوا أن يَحرِموا الأُمّةَ الإسلاميةَ من اتِّباع السُّنّة - التي هي الْمَنْبَعُ الفيَّاض للحياة والهداية والقُوَّة للمسلمين - بإثارة الشُّكوك والشُّبُهات في حُجِّيّتها وقيمتها، وزحزحةِ ثقة الأُمّةِ بها.

وهذه لا شكَّ مؤامرةٌ خطيرةٌ على المسلمين لتجريدهم من اتِّباع السُّنّة النبوية، التي هي كالهيكل الحديديّ الذي قام عليه صرحُ الإسلام الشَّامِخ، وإذا أُزِيلَ هذا الهيكلُ فيتقوَّض بناء ذلك الصرح كأنه بيتٌ من وَرَقٍ.

القسم الثالث

شُبُهاتُ الْمُنكِرين لِحُجِّيّة السُّنّة والرُّدُوْدُ عليها

المبحث الأول: مفهوم الشُّبُهات.

الشبهة الأولى: تكفَّل الله بحفظ القرآن وحده وليس بالسُّنّة.

الشبة الثانية: يُغني القرآنُ عن الرجوع إلى السُّنّة لاشتماله على كلّ شيءٍ.

الشبهة الثالثة: دلالةُ بعض الأحاديث على أنَّ القرآن وحده يُحتَجّ به.

الشبهة الرابعة: عدمُ سماح النبيّ ﷺ بكتابة السُّنّة دليلٌ على إبطال حُجّيتها.

الشبهة الخامسة: عدمُ جواز الاستدلال بخبر الواحد لبناء الأحكام الشرعية عليه.

الشبهة السادسة: كثرةُ مرويات أبي هريرة ﷺ رغم قِصَر صُحبته للنبي ﷺ.

المبحث الثاني: مُرتكَزات الْمُنكِرين للسُّنّة قديماً وحديثاً.

المبحث الأول:

مفهوم الشُّبُهات

(أ) تعريف "الشُّبُهات" في اللغة:

"الشُّبُهَاتُ" والشُّبُهُ" جمعُ "شُبْهَةٍ"، مأخوذة من الشِّين والباء والهاء، وهي أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ على تَشابُه الشيء وتَشَاكُلِه لَوْناً ووَصْفاً. يُقال: "شِبْهٌ" و"شَبَهٌ" و"شَبِيْهٌ"، وكلُّها بمعنى: الْمِثْل والْمَثِيل.

والشُّبْهَةُ: معناها: الالتباس، وهي أيضاً: الظَّنُّ المشتبه بالدليل.

ويُقال: "فلانٌ شَبَّهَ على فلانٍ الأمرَ تَشْبِيهاً"، أي: لَبَّسَه عليه تلبيساً، يعني: أبهمه عليه حتى اشتبه بغيره.

و"شَبَّهْتُ الشَّيءَ بالشيء"، أي: أَقَمْتُه مكانَه لصِفَةٍ جامعةٍ بينهما، ذاتية كانت الصفة أو معنوية، أو مجازية.

و"أَشْبَهَ الشَّيءُ الشَّيءَ"، أي: ماثَلَه وشابَهَه.

و"فلانٌ اشتبه عليه الأمرُ"، أي: اختلط، و"اشتبه الرجل في المسألة"، أي: شَكَّ فيها أو في صِحَّتها[1].

وقد وردت في الأحاديث النبوية كلمةُ "الشُّبُهات" و"الْمُشْتَبِهات"، ومنها ما رواه النعمان بن بَشِيْر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيْرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِيْنِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ...»[2].

---

[1] انظر: "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، (٣/٢٣٤)، و"الصحاح" للجوهري، (٦/٢٢٤٦)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ١٢٤٨، و"لسان العرب" لابن منظور، (١٣/٥٠٣)، و"تاج العروس" للزبيدي، (٣٦/٤١٣)، و"المعجم الوسيط"، ص: ٤٧١.

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، برقم: (١٥٩٩).

والمرادُ بـ"الشبهات" هنا تلك الأشياء التي شُبِّهَتْ بغيرها مما لم يتبيَّن حكمُها على التعيين. أو التبستْ من وجهين، لا يَعْلَمُ حُكْمَها كثيرٌ من الناس أنه حرامٌ أم حلالٌ[١].

(ب) تعريف "الشُّبُهات" في الاصطلاح:

أمَّا المفهوم الاصطلاحي للشُّبْهَة فهو: كلُّ ما يُثير الشَّكَّ والارتيابَ في صِدْق الأمر وحقيقته، ويَمنَع الْمَرْءَ من رؤية الحقِّ والاستجابةِ له، أو تُؤخِّر هذه الاستجابةَ.

أو: كلُّ أمرٍ التبس فيه الباطلُ بالحقِّ، أو الخطأُ بالصَّواب، ويَغلِب على الظَّنِّ فيه الباطلُ أو الخطأ، ويَصعُب الترجيحُ بدليلٍ قاطعٍ.

وفي وجه تسمية "الشُّبْهَة" بالشبهة يقول الإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة: "وإنما سُمِّيَتْ الشبهةُ شبهةً لاشتباه الحقِّ بالباطل فيها، فإنها تُلبِس ثوبَ الحقِّ على جسم الباطل، وأكثَرُ الناسِ أصحابُ حُسْنٍ ظاهرٍ، فينظر الناظرُ فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صِحَّتَها. وأمَّا صاحبُ العلم واليقين؛ فإنه لا يَغْتَرّ بذلك؛ بل يُجاوِز نظرُه إلى باطنها، وماتحت لباسها؛ فينكشف له حقيقتها"[٢].

فالشُّبُهات تُطلَق على الأمور المشتبهة التي فيها غموضٌ وعدمُ اتِّضاح حالها، وخفاءُ حكمها على التعيين.

وهذا معنى الشُّبُهات عند العلماء، فينبغي للمسلم أن يحتاط لدينه، فلا يدخل في شيء من الشبهات، ولا يتعلَّق بشيء يقرِّبه من المعصية، كما قال النبي ﷺ: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِيْنِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ...»[٣].

---

[١] انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: (٨٤١/١)، و"مجمع بحار الأنوار" للفتني: (١٧٣/٣، ١٧٤).

[٢] مفتاح دار السعادة: لابن قيم الجوزية: (١٤٠/١).

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، برقم: (١٥٩٩).

وإن كانت الشُّبُهات تتعلَّق بأمور الدين والعقيدة فيجب على العالِم الرَّدُّ عليها بدلائل قاطعة مُقنعة، لِمَا في ذلك من الفوائد الكثيرة، ومنها: أنه يَصُوْنُ الدينَ من الدخيل إذا أُلصِقت به أوساخُ الشُّبُهات زُوْراً، وإنْ تصدَّى لها العالِمُ بالرَّدّ عليها فتَزُوْلُ النجاسةُ. وأنه يطهِّر التاريخَ من الافتراءت الزَّنادقة والْمُلْحِدين على الله ﷻ، ورسوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وصحابته وتابعيهم ﭫ، والسَّلَف الصالح رحمهم الله تعالى. وأنه يزيد إيمانَ المسلمِ، ويزيده قناعةً عنه وطمأنينةً له بأنَّ "الإسلام" ديناً وعقيدةً مُنَزَّهٌ كلّ التَّنَزُّه عن كلّ نقصٍ وعَيْبٍ.

شُبُهات مُنكِري "السُّنّة" في حُجِّيتها والردودُ عليها:

وكما أُلصِقَت الشُّبُهاتُ بكثير من أمور دين "الإسلام" وجوانبه مِن قِبَل الأعداء؛ فقد أُلصِقَ مثلها أيضاً بالسُّنّة النبوية، ولقد استند مُنكِروها قديماً وحديثاً إلى العديد من الشُّبُهات في تشكيك حُجِّيتها، ليُفقدوا بها ثقةَ المسلمين، زعماً منهم أنَّ تلك الشبهات تُؤيِّد بما ذهبوا إليه من الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدمِ الاحتجاج بالسنة. وسأعرض في هذا القسم بعضاً من أهمّ تلك الشبهات، ثم أُردِف بالرَّدّ على كلٍّ منها في ضوء الأدلة الشرعية.

****

الشبهة الأولى:

تكفَّل اللهُ بحفظ القرآن فقط وليس بالسُّنَّة

ومن شُبُهات الْمُنكِرين - القديمة والحديثة - لحجية السُّنّة احتجاجُهم بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، حيث يقولون: إنَّ السُّنّة ليس لها حظٌّ من هذا الحفظ، الذي خصَّصه اللهُ فقط بالقرآن الكريم، وأمَّا السُّنّةُ فلا حظَّ لها منه، فهي مُعرَّضةٌ للضياع والتحريفِ، فلا تَصلُح أن تكون حُجَّةً.

● **الرَّدُّ على هذه الشبهة:**

إنَّ السُّنّة من الوحي، وكما أنَّ الله ﷻ أَوْحَى إلى نبيّه محمد ﷺ القرآنَ الكريمَ؛ كذلك فقد أَوْحَى إليه معه بيانَه الحكيمَ أيضاً، وقد حَفَل القرآن الكريم بنصوص كثيرة تَدُلُّ على ذلك، ومنها:

١) قولُ الله ﷻ: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٢، ٤]. فالضميرُ في قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ﴾ يعود إلى المنطوق من النبيّ ﷺ، والمعنى: إنَّ منطوقه - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - ليس إلا وحياً يُوحَى به إليه من ربّه ﷻ[١].

٢) وقولُه ﷻ: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ۙ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [يونس: ١٥]. فبيَّن اللهُ - تعالى شأنه - أنَّ رسوله ﷺ لا يتكلَّم إلا بالوحي الذي يُوحي به إليه ربُّه ﷻ.

٣) وقولُه تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]. فهذا الثناء البالغ على

---

[١] انظر: "الإجماع في التفسير" للدكتور محمد بن عبد العزيز الخضيري، ص: ٣٩٦، ٣٩٨.

هداية النبيِّ ﷺ، وأنها هدايةٌ ربَّانيَّةٌ: "صِرَاطِ الله"، دليلٌ على عِصْمَة السُّنَّة، وأنها وحيٌ من الله تعالى.

وهذه الآياتُ ونظيراتُها، كلُّها تَدُلُّ على أنَّ السُّنَّة وحيٌ من الله تعالى.

وكذلك وَرَد في نصوص من الأحاديث النبوية ما يؤكِّد مِن أنَّ السُّنَّة وحيٌ مُنَزَّلٌ من الله تعالى على رسوله محمد عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما أنا أمشي مع النبيِّ ﷺ في حَرْثٍ[1]، وهو مُتَّكِئٌ على عَسِيْبٍ[2]، إذْ مَرَّ بنَفَرٍ من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سَلُوْهُ عن الرُّوْح، فقالوا: ما رابَكم إليه؟، لا يَستقبِلكم بشيءٍ تَكرهُونه، فقالوا: سَلُوْه، فقام إليه بعضُهم فسأله عن الرُّوْح. قال ابن مسعود رضي الله عنه: فأسكت النبيُّ ﷺ، فلم يَرُدَّ عليه شيئاً، فعلمتُ أنه يُوحَى إليه، قال: فقمتُ مكاني، فلمَّا نَزَل الوحي قال النبيُّ ﷺ: «﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾»[الإسراء: ٨٥][3].

٢) وعن عبد الله بن عَبَّاس – رضي الله عنهما – قال: مَرَّ النبيُّ ﷺ بحائطٍ من حِيْطان المدينة أو مكّة، فسمع صوتَ إنسانَيْن يُعذَّبان في قُبورهما، فقال النبيُّ ﷺ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، ثم قال: «بَلَى! كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِه[4]، وكانَ الآخَرُ يَمْشِيْ بِالنَّمِيْمَةِ»[5].

---

[1] الحرث: موضوع الزَّرع.

[2] العسيب: جريدة النخل.

[3] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: صفات المنافقين، باب: سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح، برقم: (٢٧٩٤).

[4] أي: لا يَستُر عورتَه حين يتبوَّل، ولا يتنَزَّه من البول.

[5] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، برقم: (٢١٦).

وهذه أمورٌ غيبيةٌ، وهي إنباءٌ للرَّسول ﷺ من الله تعالى عن طريق الوحي.

والوحيُ كلُّه محفوظٌ: قرآناً كان أم سُنّةً، وكلّ ما تكفَّل اللهُ - تبارك وتعالى - بحفظه مضمونٌ أن لا يضيع منه شيءٌ، وألا يُحرَّف تحريفاً لا يأتي البيان والبرهان على بطلانه، أو يختلط به باطلٌ موضوعٌ مختلقٌ اختلاطاً لا يتميَّز عند أحد من الناس؛ إذ لو جازَ غير ذلك لكان كلامُ الله تعالى كذباً، وضمانُه خائساً، وهذا لا يخطر ببال ذي مُسْكَةٍ من عقلٍ.

الشبهة الثانية:

يُغني القرآنُ عن الرُّجوع إلى السُّنَّة لاشتماله على كلّ شيء

وفي ذلك يَستدِلّ الْمُنكِرون لحجية السُّنّة بهاتين الآيتين: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، و ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

ويقولون: إنَّ الكتاب (القرآن) قد حوى كلَّ شيءٍ من أمور الدين، وكلَّ حكمٍ من أحكامه، وأنه قد بيَّنه بياناً تاماً، وفصَّله تفصيلاً واضحاً بحيث لا يحتاج إلى شيءٍ آخَر مثل السُّنّة يَنُصّ على حكمٍ من أحكام الدين أو يبيِّنه أو يفصِّله، وإلاَّ لكان الكتابُ مفرِّطاً فيه، ولَمَا كان تبياناً لكلِّ شيءٍ؛ ولذلك لا يُرجَع إلا إليه، إذْ لو جازَ الرجوعُ إلى السُّنّة لكان معنى ذلك أننا نَشُكُّ في اشتمال الكتاب على كلِّ شيء، وهو خلافُ ما أخبرت به تانك الآيتان.

- **الرَّدُّ على هذه الشبهة:**

ويُرَدّ على هذه الشبهة من الوجهَين الآتيين:

أولاً: إنَّه مِن المعلوم أنَّ الله تبارك وتعالى لم يَنُصَّ على كل جزئيةٍ من جزئيات الشريعة، وإنما بَيَّن أصولَ الشريعة ومصادرها وقواعدها ومبادئها العامة، ومن الأصول التي بيَّنها اللهُ ﷻ وجوبَ العمل بسُنَّة الرسولِ - عليه الصَّلاة والسَّلام - كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

أمَّا قولُه تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ فالمرادُ منه أنَّ القرآن الكريم بيانٌ لأمور الدين، إمَّا بطريق النَّصِّ، وإمَّا بطريق الإحالة على السُّنّة، فهو إمَّا أنْ يَنُصَّ على حُكم الشيء صراحةً، وإمَّا أن يُحيل إلى السُّنّة، قال الإمام محمد بن علي الشَّوْكاني (ت١٢٥٠هـ) في تفسير تلك الآية: "ومعنى كونه تبياناً لكلِّ شيءٍ أنَّ فيه البيانَ لكثيرٍ من الأحكام، والإحالةَ فيما بقي منها على السُّنّة، وأمرهم

باتِّباع رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فيما يأتي به من الأحكام، وطاعته كما في الآيات القرآنية الدَّالَّة على ذلك، وقد صَحَّ عنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أنه قال: «إنِّي أُوْتِيْتُ القُرآنَ ومِثْلَه معه»"[1].

ثانياً: أمّا ما يتعلَّق بالآية الثانية ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ﴾ فإننا لا نُسلِّم لهم بأنَّ المراد بالكتاب فيها هو القرآنُ، وإنما المرادُ به عند أكثر العلماء هو: أُمّ الكتاب، أي: اللَّوْحُ المحفوظُ[2]، الذي اشتمل على العُمُر والرِّزْق والسَّعادة والشَّقاوة... لكل الموجودات، والآيةُ من أولها: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

فالمرادُ بالكتابِ في هذه الآيةِ اللَّوْحُ المحفوظ، الذي حوى كلَّ شيءٍ من أمور المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التَّامّ.

ولو سَلَّمْنا جدلاً أنَّ المراد به القرآن فقط، فلا يمكن حملُ الآية على ظاهرها من العموم، وأنَّ القرآن قد اشتمل على بيان وتفصيلِ كلِّ شيءٍ، وكلِّ حكمٍ، سواء كان من أمور الدين أو من أمور الدنيا، ولم يفرِّط في شيء منها، وبيَّن جميعَ كُلِّيّات الشريعة دون النصِّ على جزئياتها وتفاصيلها. ومن المعلوم أنَّ ذلك لا يكفي في استنباط المجتهد ما يقوِّم به العبادةَ، ويحرِّر المعاملةَ، فإذاً لا بُدَّ من الرجوع إلى "السُّنّة النبوية" التي تبيِّن ما جاء في القرآن مُجملاً، ويفصِّله له[3].

والقرآنُ الكريم دستورٌ كاملٌ شاملٌ لمختلف نواحي الحياة في شتّى العصور، ومن طبيعة الدساتير أن تأتي بقواعد كُلِّيّة تُعالِج أمهاتِ القضايا ثم تتفرَّع عنها

---

[1] فتح القدير: للإمام محمد بن علي الشوكاني: (٢٢٤/٣).

[2] انظر: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" المسمَّى بـ"تفسير الطبري": للإمام أبي جعفر الطبري: (٣١٧٤/٤).

[3] انظر: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٨٤، ٨٥، و"السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين" للدكتور رؤوف المتولي يوسف، ص: ٤٣، ٤٨، و"صلة السنة بالقرآن" لعليا شيخ محمد، ص: ١٣٥.

جزئياتُها، فقد اشتمل القرآن على قواعد هي أصولٌ كليةٌ للتشريع، وقد وَكَل الله ﷻ إلى رسوله ﷺ إيضاحَ هذه القواعد وتفصيلها، وجعل مهمتَه بعد التبليغ أن يبيِّن للناس ما ورد فيه، فجاءت السُّنَّة تُوافِق القرآنَ، وتتعرَّض للتفصيلات والجزئيات، فخصَّصت عامَّه، وقيَّدتْ مُطْلَقَه، وفصَّلت مُجْمَلَه، وبيَّنتْ مُبْهَمَه، وشرحت أحكامَه، وبذلك تكون السُّنَّةُ قد شَكَّلت حياةَ المسلم، فتدخَّلت في أخصّ خصائصه، وهيمنتْ على حركته وسكونه، ورسمت له المنهاجَ السَّوِيَّ الذي يقوده إلى خَيْرَي الدنيا والآخرة[1].

وقد أنطق الله ﷻ هذه الحقيقةَ على لسان بعض الذين استخفّوا من السُّنّة النبوية، وفتنوا الناسَ في شرعه الحكيم، مثل الكاتب المؤرِّخ الأستاذ "أحمد أمين"، الذي ذكر في كتابه "فجر الإسلام" ما يوضِّح مكانةَ السُّنّة من القرآن توضيحاً جلياً، وقال: "تعرَّض القرآنُ في آيات الأحكام إلى جميع أنواع ما يصدر عن الإنسان من أعمال، إلى العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحجّ، إلى الأمور المدنية كبَيْع وإجارة ورِبا، إلى الأمور الجِنائية من قتل وسرقة وزِنا وقَطْع طريق، إلى نظام الأسرة من زواج وطلاق ومِيْراث، إلى الشؤون الدولية كالقِتال وعلاقة المسلمين بالْمُحارِبين، وما بينهم من عهود وغنائم الحرب. وهو (أي: القرآن) في هذا كلِّه لا يتعرَّض كثيراً للتفاصيل الجزئية، إنما يتعرَّض غالباً للأمور الكلية، فهو لا يتعرَّض في الصَّلاة - مثلاً - إلى أوقاتها وهيئاتها، وفي الزَّكاة إلى مقدار الواجب فيها، وأنواع ما يجب، وهكذا في بقية الأبواب؛ بل تَرَكَ إلى الرسول يبيِّنه بقوله وفعله"[2].

---

[1] كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ: للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف: (١/٢٣٣، ٢٣٤).

[2] فجر الإسلام: لأحمد أمين، ص: ٢٣٢.

ثم قال: "كذلك حَدَثتْ حوادثٌ وخصوماتٌ قضى فيها النبيُّ ﷺ بالحديث لا بالقرآن، فكان قضاؤه في ذلك تشريعاً، فكلُّ ما قاله النبيُّ، أو فعله، أو حَدَث أمامه، أو استحسنه؛ كان تشريعاً، ومتى ثَبَت ذلك عن رسول الله كان في القُوّة بمنْزلة القرآن"[1].

وهذا اعترافٌ عظيمٌ، له قيمةٌ ووزنٌ بما للسُّنّة النبوية من مكانةٍ في التشريع الإسلامي، من رجلٍ استخفَّ في كتبه من السُّنّة، وتَطاوَل على المحدِّثين بالإهانة لهم.

---

[1] المرجع السابق، ص: ٢٣٣.

الشبهة الثالثة:

دلالةُ بعض الأحاديث على أنَّ القرآن وحدَه يُحتَجّ به

يقول الْمُنكِرون لِحُجّية السُّنّة النبوية: إنَّ هناك أحاديث تَدُلّ على أنَّ القرآن الكريم وحده يُحتَجّ به ويُرجَع إليه دون السُّنّة النبوية، ويَستدِلُّون في ذلك بهذين الحديثين، أولهما: «إنَّ الْحَدِيْثَ سَيَفْشُوْ عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ يُوَافِقُ القُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ القُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي»[1]، والثاني: «مَا أَتَاكُمْ عَنّي فَاعْرِضُوْهُ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَإِنْ خَالَفَ فَلَمْ أَقُلْهُ»[2]. فبزَعْم هؤلاء أنَّ هذين الحديثين يَدُلَّان على أنَّ القرآن هو الذي يُحتَجّ به، ولا يُرجَع إلا إليه.

- **الرَّدُّ على هذه الشبهة:**

إنَّ هذين الحديثين اللَّذين استدلّوا بهما في الامتناع عن الاحتجاج بالسُّنّة فإنهما لم يَثبُتا أصلاً عن النبيِّ ﷺ، وقد قال العلماء فيهما بالوضع والاختلاق، فيسقط الاحتجاجُ بهما، قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي البَصْري (ت١٩٨هـ): إنَّ "الزَّنادِقة والخوارج وضعوا حديثَ: (ما أتاكم عني فاعْرِضُوه على كتاب الله...)"، فهو حديث موضوع[3].

وقال: "هذه الألفاظُ لا تَصِحّ عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه. وقد عارض هذا الحديثَ قومٌ من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديثَ على كتاب الله قبل كل شيءٍ، ونعتمد على ذلك. قالوا: فلمَّا عرضناه على كتاب الله ﷻ وجدناه مخالفاً لكتاب الله؛ لأنا لم نجد في كتاب الله ألاَّ نقبل من حديث رسول

---

[1] أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار"، باب: الحجة في تثبيت خبر الواحد، (٩/١).

[2] أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار"، باب: الحجة في تثبيت خبر الواحد، (٨/١).

[3] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (٣٣٠/٢)، برقم: (٢٣٤٧).

الله ﷺ إلا ما وافق كتابَ الله؛ بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسِّي به، والأمر بطاعته، ويحذر المخالفةَ عن أمره جملةً على كلِّ حالٍ"[1].

وقال الإمام الشَّافعي: "ما روى هذا أحدٌ يَثْبُت حديثُه في شيءٍ صَغُر ولا كَبُر، وإنما هي روايةٌ منقطعةٌ عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثلَ هذه الرواية في شيء"[2].

فبذلك يَبطُل زعمُ هؤلاء في استدلالهم بذانك الحديثَين على أنَّ القرآن وحده يُحتَجّ به دون السُّنّة.

[1] المصدر السابق: (٢/٣٣٠)، برقم: (٢٣٤٧).

[2] الرسالة: للإمام الشافعي، ص: ٢٢٥.

الشبهة الرابعة:

عدمُ سَمَاح النبيِّ ﷺ بكتابة السُّنّة دليلٌ على بُطلان حُجّيتها

حيث يزعم الْمُنكِرون لحجية السُّنّة النبوية أنَّ النبي ﷺ لم يَأمُر بكتابتها، وإنما نَهَى عنها، وهذا يَدُلُّ على عدم حُجِّيتها، إذ لو كانت السُّنَّةُ حُجَّةً لأَمَرَ - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن صيانةً وحفظاً له.

- **الرَّدُّ على هذه الشبهة:**

نعم! لقد ثَبَت النهيُ من النبي ﷺ عن كتابة السُّنّة في أول الإسلام، كما ثَبَت أيضاً إذنُه - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - بالكتابة وجوازِها. فحديثُ النهي رواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الْخُدْري رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «لاَ تَكْتُبُوْا عَنِّيْ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّيْ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوْا عَنِّيْ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

أمَّا حديثُ الأمر بإباحة الكتابة عن السُّنّة فقد رواه الإمام أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: قلتُ: يا رسولَ الله!: "إني أسمع منك الشيءَ فأَكْتُبُه؟، قال: «نَعَمْ»، قال: في الغَضَب والرِّضا؟ قال: «نَعَمْ! فإنِّي لاَ أَقُوْلُ فِيْهِمَا إلاَّ حَقّاً»[2].

ويؤيِّد كتابةَ عبدِ الله بن عَمْرو - رضي الله عنهما - أحاديثَ رسولِ الله ﷺ، أثرُ أبي هريرة رضي الله عنه هذا: أنه "ليس أحدٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ أكثَرَ حديثاً عليه مني إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[3].

---

[1] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الزهد، باب: التثبت في الحديث، برقم: (٣٠٠٤).

[2] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: العلم، باب: في كتاب العلم، برقم: (٣٦٤٦)، وهو حديث صحيح.

[3] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، برقم: (١١٣).

وكذلك من الأحاديث التي يُستدَلّ بها أيضاً في جواز كتابة السُّنّةِ، كتابةُ تلك الخطبةِ التي ألقاها النبيُّ ﷺ عند فَتْح مكَّةَ، وسمعها أبو شاة[1]، وطلب من النبي ﷺ كتابةَ تلك الخطبة له، فقال: "يا رسول الله! اكتبوا لي"، فقال رسول الله ﷺ للناس: «اكْتُبُوْا لأَبِيْ شَاةٍ» يعني: الخطبةَ[2].

الجمع والتوفيق بين الأحاديث المروية في النهي عن الكتابة وبين الأحاديث المروية في جوازها:

لقد اختلف العلماء في الجمع والتوفيق بين حديث أبي سعيد الْخُدْرِيّ رضي الله عنه في النهي عن الكتابة عن السُّنّة، وبين أحاديث جواز الكتابة عنها، والتي رواها عبد الله بن عَمْرو بن العاص وغيرُه من الصحابة رضي الله عنهم، فقالوا:

- لعلَّ النبي ﷺ أَذِنَ في الكتابة عن سُنّته أو حديثه لمن خَشِيَ عليه النِّسيانَ، ونَهَى عن الكتابة عنها مَن وُثِّقَ بحفظه مخافةَ الاتّكال على الكتاب.
- أو أنَّ النَّهْيَ عن كتابة السُّنّة لم يكن مقصوداً به الصحابةَ رضي الله عنهم كلَّهم، وإنما المقصودُ به طائفةً معيَّنةً منهم مِمَّن كان يكتب القرآنَ والسُّنّةَ معاً في صحيفة واحدة؛ لشِدّة خطر هذا الأمرِ وقُوَّةِ الالتباس فيه بين المكتوب قرآناً كان أو سُنَّةً، وسواء كان في وقت نزول القرآن أو في غيره. وعلى ذلك فقد حَمَل بعضُ العلماء حديثَ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه على كتابة السُّنّة والقرآن في صحيفة واحدة خشيةَ وقوعِ الخلطِ بينهما[3].

---

[1] رجلٌ من اليمن، كان حاضراً في تلك المناسبة، وطلب من النبيِّ ﷺ أن تُكتَب له تلك الخطبةُ.

[2] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (١/٢٦٥)، وأخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: في اللقطة، باب: كيف تعرف لقطة أهل مكة؟ برقم: (٢٤٣٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[3] انظر للتفصيل: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٣٩٢، ٤٨٣، و"دفاع عن السنة" للدكتور أبي شهبة، ص١٩، ٢١.

- أو أنَّ النَّهْيَ عن كتابة السُّنّة تُوُجِّهَ لكُتَّاب الوحي خاصةً، ولم يُتَوَجَّهْ لغيرهم خوفاً من التباسه واختلاطها بالقرآن، وأنَّ الإباحة كانت حيث أَمِنَ ذلك.
- أو أنَّ النَّهْيَ كان من منسوخ السُّنّة بالسُّنّة، يعني: نُهي في أول الأمر عن كتابة السُّنّة حين خِيْفَ اختلاطُها بالقرآن، وأُذِنَ في كتابتها حين أَمِنَ ذلك. وهذا القولُ هو الذي عليه الجمهورُ من العلماء أمثال الإمام ابن قُتَيْبَة الدَّيْنَوري (ت٢٧٦هـ)، والإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد الْخَطَّابي (ت٣٨٨هـ)، والحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، والإمام عبد العظيم الْمُنْذِري (ت٦٥٦هـ)، والإمام يَحْيى بن شرف النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، والحافظ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة (ت٧٥١هـ)، والحافظ ابن حجر العَسْقلاني (ت٨٥٢هـ)، والحافظ جلال الدين السُّيُوطي (ت٩١١هـ)، وغيرِهم من أجلة علماء الحديث[1].

فإنَّ العِبْرة بالنهي فيما سَبَق هو صيانةُ القرآن الكريم عن خلطه بالسُّنّة النبوية دون تمييزٍ بينها[2].

ثم إنَّ نَهْي النبيِّ ﷺ عن كتابة السُّنّة في أول الأمر لا يَصلُح البَتَّةَ دليلاً على أنَّها ليستْ حُجّةً يُحتَجّ بها في إثبات الأحكام الشرعية؛ ذلك لأنَّ الكتابة ليست من لوازم الْحُجِّية، ولا تتوقَّف عليها صيانةُ الحجة، لأنها لا تُفيد القطعَ، فالعربُ كانوا يعتمدون كلَّ اعتمادهم على الحفظ أكثَرَ مِن اعتمادهم على الكتابة، وكمثالٍ على قُوَّة الحفظ لديهم إنهم كانوا يحفظون الشعر وحافظتهم قويةٌ؛ بل إنَّ الكثير من الشعر الجاهلي وصل إلينا من طريق الحفظ وليس الكتابة، فما بالُكَ بحفظهم للأحاديث النبوية وهي دينٌ، فهي أولَى بالحفظ في صدورهم.

---

[1] انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٤٢، ٤٣، و"السنة النبوية حجةً وتدويناً" للأستاذ محمد صالح الغرسي، ص: ٥٧.

[2] السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: للدكتور عبد الموجود، ص: ١٠٤.

وقد كان النبيُّ ﷺ يُرسِل السفراءَ من الصحابة إلى القبائل ليدعوهم إلى الاسلام، ولم يُرسِل مع كل سفيرٍ مكتوباً، فكانت عدالةُ السفير وحفظُه للقرآن والسُّنّة هي المعتمَد حتى يستطيع أن يعلم من يدعوهم إلى الاسلام.

وكذلك الصلاةُ، التي لا نعرف أوقاتَها وكيفيةَ أدائها إلا من خلال السُّنّة النبوية، ولم يَثبُت أنَّ النبي ﷺ قد أمر بكتابة كيفيتها، إنما شَرَحها فقط بفعله وقولِه، ولو كانت الكتابةُ من لوازم الْحُجَّة لَمَا جازَ أن يترك النبيُّ ﷺ هذا الأمرَ الخطيرَ الذي لا يهتدي إليه المجتهدون من التابعين فمَن بعدهم بمحض عقولهم أو باجتهادهم في القرآن بدون أن يأمر بكتابته التي تُقنعِهم بالحجية كما هو الفرض[1].

فالْحُجّيةُ ليست مقصورةً على الكتابة وحدها، بل الحجية تَثبُت بأمرَين آخرَين، هما التَّواتُرُ، ونقلُ العُدُول الثقات، واللَّذان قد حَصَلا في رواية السُّنّة النبوية.

ثم كيف يكون نهيُ النبيِّ ﷺ عن كتابة السُّنّة دليلاً على عدم حجيتها وهو – عليه الصَّلاةُ والسَّلام – قد عقَّب هذا النهيَ مباشرةً بأمر أصحابه بالتحديث عنه، وقال: «لاَ تَكْتُبُوْا عَنِّيْ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّيْ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوْا عَنِّيْ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2]، الذي هو أبلَغُ في النقل وأقوى وآكدِ![3].

وكما رُوي عنه ﷺ أنه قال: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيْثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَه. فرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيْهٍ»[4]، وأليس الأمرُ في هذا الحديثِ بالحفظ والتحديث والتبليغ دليلاً على: أنَّ السُّنّة لها شأنٌ

[1] انظر: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٤٠٠.

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الزهد، باب: التثبت في الحديث، برقم: (٣٠٠٤).

[3] انظر: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٤٢٣، ٤٢٤.

[4] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: (٢٦٥٦)، عن زيد بن ثابت ﷺ، وقال: "هو حديث حسن".

خطيرٌ وفائدةٌ جليلةٌ للسامع والمبلِّغ، وأنها حجةٌ في الدين وبيانِ الأحكام الشرعية؟! كما يَدُلّ عليه تعقيبُ النبيّ ﷺ بأمره بالتبليغ.

ألا يُشعِر قولُ النبيِّ ﷺ ذلك: أنَّ القصد من تبليغ السامعِ الحديثَ لمن بعده أن يأخذ الغائبُ ما اشتمل عليه الحديثُ من فقهٍ وحكمٍ شرعيٍّ؟ وهل يكون ذلك إلا إذا كان الحديثُ حجّةً ودليلاً تَثبُت به الأحكامُ التي تضمَّنها؟

وهل يَصِحّ أن يذهب مَن عنده مُسْكَةٌ من عقلٍ، وذَرَّةٌ من إيمانٍ إلى أنَّ أمر النبيِّ ﷺ بالتحديث والتبليغ إنما كان لمجرَّد التسلية والمسامرة في المجالس كما يُفعَل بتواريخ الملوك والأمراء؟

كَلاَّ ... فإنَّ النبيَّ ﷺ أجَلُّ وأعظَمُ وأشَدُّ عِصْمَةً مِن أن يَأمُر أُمَّتَه بما لا فائدةَ منه[1].

وخلاصة القول: إنَّ السُّنّة لا تَفقَد حُجّيَتها بنهي النبيِّ ﷺ عن كتابتها، وقد أقرَّ ﷺ بكتابة السُّنّة وأَمَر بها. وأمّا نهيُه - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - عن كتابتها فهو كان لصيانة القرآن الكريم عن خلطه بالسُّنّة دون تمييزٍ بينهما كما سبق.

[1] انظر: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٤٢٤، ٤٢٥.

الشبهة الخامسة:

عدمُ جواز الاستدلال بـ"خبر الواحد" لبناء الأحكام الشرعية عليه

وهذه أشهَرُ شُبُهات الْمُنكِرين لحجية السُّنّة النبوية، حيث يقولون: إنَّ "خَبَر الواحدِ" (أو خَبَر الآحادِ) يُفيد الظَّنَّ بالنسبة لثبوت نسبته إلى رسول الله ﷺ، والظَّنِّيُّ الثبوتُ لا يجوز أن نَبْني عليه الأحكامَ الشرعية.

● **الرَّدُّ على هذه الشبهة:**

وقبل أن أرُدّ على هذه الشبهة؛ أرى من الْمُستحسَن أن أعرِّف هنا "خبرَ الواحد" باختصار. فـ"الخبرُ" كما هو مُعرَّفٌ في كتب "علم مصطلح الحديث" أنه ينقسم باعتبار طُرُق نقله إلينا إلى قِسمَين: "مُتواتِر" و"آحاد". أمّا "الْمُتواتِر" فهو ما رواه جمعٌ من الرواة الذين تُحِيل العادةُ أن يَجتمِعوا جميعاً على نقل الكَذِب وروايته، سواء كان ذلك النقلُ للكذب باتّفاقٍ بينهم وتَواطُؤٍ عليه، أو كان مُجرَّد مُصادَفةٍ؛ فإنَّ العادة تمنع ذلك كله. ثم يستمرّ ذلك في جميع طبقات السَّنَد، ويكون مَرجِعُه إلى الْحِسّ، إمَّا مشاهدةً، وإمَّا سَمْعاً، أو نحو ذلك[١].

أمّا "خبرُ الواحد" (أو "حديثُ الآحاد") فهو ما سِوى "المتواتر"، وينقسم باعتبار الطُّرُق إلى ثلاثة أقسام: مشهور[٢]، وعزيز[٣]، وغريب[٤]. فكلُّ ما سِوى "المتواتر" هو من أحاديث الآحاد.

---

[١] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٢٦٧، و"منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٤٠٤

[٢] هو ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ حد التواتر، مثاله: قولُ النبي ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده». (أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الرقاق، باب: الانتهاء عن المعاصي، برقم: ٦٤٨٤).

[٣] هو ما رواه اثنان فقط، مثاله: قولُ النبي ﷺ: «لا يُؤمِن أحدُكم حتى أكون أحَبَّ إليه مِن ولده ووالده والنَّاس أجمعين». (أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الإيمان، باب: حُبّ رسول الله ﷺ، برقم: ١٥).

[٤] هو ما رواه واحد فقط، مثاله: قولُ النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». (أخرجه البخاري في أول الصحيح، عن عمر بن الخطاب ﷺ).

و"الحديثُ الْمُتواتِرُ" صحيحٌ قطعاً، أمَّا "حديثُ الآحاد" فمنه: الصحيحُ، ومنه الحسنُ، ومنه الضعيفُ، ومنه الموضوعُ. وإذا صَحَّ حديثُ الآحاد؛ أفاد العلمَ، وصار حجةً في العقائد والأحكام. ويُعتَبر معظمُ الأحاديث المرويَّة عن طريق الآحاد، وهي تُمَثِّل ٩٠% من الأحاديث أو تزيد عنها، في حين أنَّ الأحاديث المتواترة لا يتجاوز عددُها خمسمئة حديث تقريباً[١]. فمَن تَنكَّب عن قبول أحاديث الآحاد؛ فقد عَمَد إلى ترك غالب السُّنَن.

الاحتجاج بخبر الآحاد في ضوء الأدلة الشرعية:

وكان أئمةُ الإسلام وسَلَفُ الأمة يتتابعون على الاحتجاج بالسُّنّة وتوقيرها، والرجوعِ إليها في كل صغيرةٍ وكبيرةٍ، والحذرِ عن مخالفتها أو تركها، أو التقدُّم عليها، من غير تفريقٍ بين مُتواتِرها وآحادها، ولم يكن بينهم أدنى خلافٍ في ذلك، إنما بدأ الخلافُ في ذلك في الأزمان المتأخِّرة؛ بسبب تقسيمات فلسفية فارغة، لذا أرى من الضروري أن أفصِّل هنا الكلامَ عن حُجّية "خبر الآحاد" في ضوء ما وَرَد في ثبوت ذلك من الآيات الكريمة والنصوص النبوية وأقوالِ أئمة السَّلَف.

(أ) أدلة قبول "خبر الآحاد" من القرآن الكريم:

فمِن أدلة القرآن على قبول "خبر الآحاد":

١) قولُ الله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وفي هذه الآيةِ حَثَّ الله ﷻ المؤمنين على أن تَنفِر مِن كل فرقةٍ طائفةٌ تقوم بمهمة التفقُّه والبلاغ. ولفظ "الطائفة" يتناول الواحدَ فما فوقه، مما يَدُلُّ على قيام الحجة بخبرها[٢].

---

[١] انظر: "علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها"، للخيرآبادي، ص: ١١٣.

[٢] انظر تفسيرها في "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير: (٢٥١/٤).

٢) وقولُه ﷻ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦]، هذه الآيةُ دَلَّتْ على أنَّ الخبر إذا جاءنا عن الثقة العَدْل فإنَّ الحجة تَقُوم بخبره، ولا يلزمنا التثبُّتُ فيه، وأمَّا الفاسق فهو الذي يجب أن لا نقبل خبرَه إلا بعد التثبُّت والتبيُّن[١].

٣) وقولُه جلَّ في عُلاه: ﴿ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]، وفي هذه الآيةِ أَمَر الباري تعالى مَن لم يَعلَم أن يسأل أهلَ الذِّكر وهم أولو الكتاب والعلم ، وهو يشمل سؤالَ الواحد والمتعدّد، ولولا أنَّ أخبارهم تقوم بها الحجةُ لَما كان لسؤالهم فائدةٌ[٢].

٤) وقولُه تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: ٦٧] ، وفي هذه الآيةِ أمر اللهُ نبيَّه ﷺ بتبليغ الدين للناس كافةً، والذي قام بذلك – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – خيرَ قيامٍ. ولو كان "خبرُ الواحد" لا تَقُوم به الحجةُ لتعذَّر وصولُ الشريعة إلى كافة الناس ولَمَا حَصَل البلاغ، ومعلومٌ أنَّ التبليغ باقٍ إلى يوم القيامة، والحجةُ قائمةٌ على العِباد[٣].

وغيرُ ذلك من الآيات التي تَدُلّ دلالةً واضحةً على قبول خبر الآحاد.

(ب) أدلة قبول "خبر الآحاد" من الأحاديث النبوية:

وأمَّا الأدلة الواردة في الأحاديث في قبول خبر الآحاد؛ فهي أكثَرُ مِن أن تُحصَر، ومنها هذه النصوص الشريفة:

١) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيْثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَه. فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[٤]، وفي هذا

[١] انظر: "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير: (٣٧٤/٧).

[٢] انظر: المرجع السابق: (٥٨٠/٤).

[٣] انظر: "أخبار الآحاد في الحديث النبوي: حجيتها، مفادها، العمل بموجبها" للشيخ عبد الله الجبرين، ص: ٦١، ٦٢

[٤] أخرجه الترمذي في الجامع، في أبواب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: (٢٦٥٦)، وقال: "وهو حديث حسن".

الحديثِ نَدَب النبيُّ ﷺ إلى استماع مقالته وحفظِها وأدائِها حتى ولو كان المؤدِّي واحداً، مما يَدُلّ على قيام الحجة بخبره، فلو كان خبرُ الواحد لا يُفيد العلمَ لم يكن لهذا الندبِ فائدةٌ تُذكَر.

٢) وعن مالك بن الْحُوَيْرث ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وليَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»[١].

٣) وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ – أو: أَحَداً مِّنْكُمْ – أَذَانُ بِلاَلٍ مِنْ سَحُوْرِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ – أو يُنَادِي – بِلَيْلٍ، لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ، وَلِيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ»[٢]. وفي رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «إِنَّ بِلاَلاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا حَتَّ يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُوْمٍ»[٣].

وفي هذه الأحاديث أَمَر النبيُّ ﷺ بتصديق المؤذِّن، والعملِ بخبره في دخول وقت الصَّلاة والإفطارِ والإمساكِ مع أنه واحدٌ، ولم يزل المسلمون في كل زمانٍ ومكانٍ يقلِّدون المؤذِّنين، ويعملون بأذانهم في هذه العبادات، وهذا مِن أَوْضَح الأدلةِ على وجوب العمل بخبر الواحد.

٤) وقد بَعَث النبيُّ ﷺ الآحادَ من صحابته، واعتمد على أخبارهم، وعَمِلَ بِمُوجبها. ومن الأمثلة على ذلك ما رواه أبو هريرة وزَيْدُ بن خالد الْجُهَني رضي الله عنهما، في قصة العَسيْف[٤]: " إنّ رجلاً مِن الأعراب أتى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أَنْشُدُكَ الله إلاَّ قَضَيْتَ لي بكتاب الله. فقال الْخَصْمُ الآخَرُ – وهو أفقَهُ منه–: نَعَمْ! فاقْضِ بيننا بكتاب الله، وائْذنْ لي. فقال النبيُّ ﷺ «قلْ»، فقال: إنّ ابني كان عَسِيْفاً على هذا، فزَنَى بامرأته، وإني أُخبِرْتُ

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: من قال: ليؤذن السفر مؤذّن واحد، برقم: (٦٢٨).

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: الأذان بعد الفجر، برقم: (٢٦١).

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: الأذان بعد الفجر، برقم: (٢٦٢).

[٤] أي: الأجير، وجمعُه: عسفاء.

أنَّ على ابني الرَّجْمُ، فافتديتُ منه بمئة شاةٍ ووَلِيْدةٍ، فسألتُ أهل العلم فأخبروني أنَّما على ابني جَلْدُ مئةٍ وتغريبُ عامٍ، وأنَّ على امرأةِ هذا الرَّجْمَ. فقال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ! لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ؛ الوَلِيْدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ[1]، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ»، ثم قال ﷺ: «اغْدُ يا أُنَيْسُ[2] إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ؛ فَارْجُمْهَا». قال: "فغدا عليها، فاعترفتْ، فأمر بها رسولُ الله ﷺ فرُجِمَتْ"[3]. فاعتمد النبيُّ ﷺ خبرَه - وهو الواحد - في اعترافها مع ما فيه من إقامة حدٍّ، وقتلِ نفسٍ مُسْلِمَةٍ.

٥) وفي حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ اكتفى بخبر الزُّبَيْر بن العَوَّام رضي الله عنه يومَ الأحزاب وهو واحدٌ حين قال: «مَنْ يَأْتِيْنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟»[4].

٦) وتَواتَر عن النبيِّ ﷺ أنه كان يبعث الآحادَ مِن صحابته، إلى الجهات القريبة والبعيدة، ويحمِّلهم أمورَ الدعوة والتبليغ، ويكلِّفهم بتعليمَ الناسِ أحكامَ الإسلام وشرائعه، ويفوِّض إليهم النيابةَ عنه في الفتوى والقضاء والفصل في الخصومات، ومِن ذلك:

- روى الإمام الشافعي عن عمرو بن سُلَيْم الزَّرْقِيّ الأنصاري المدني (ت١٠٤هـ) عن أُمِّه قالت: "بينما نحن بمِنًى إذا عليٌّ بن أبي طالب على جَمَلٍ يقول: إنَّ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ هَذِهِ أَيَّامُ طَعَامٍ وَشَرَابٍ فَلاَ يَصُوْمَنَّ أَحَدٌ»[5].

---

[1] أي: مردودةٌ، يعني: يجب رَدُّها إليك.

[2] وهو أُنَيْسُ بن الضَّحَّاك الأَسْلَمِيّ رضي الله عنه: صحابيٌّ مشهورٌ.

[3] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، برقم: (١٦٩٧).

[4] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق وهي الأحزاب، برقم: (٤١١٣).

[5] الرسالة: للإمام الشافعي، ص: ٤١١، وقال الشيخ أحمد شاكر: "إسناده صحيح جداً".

- ورُوي عن يزيد بن شَيْبَان الأزدي ﷺ أنه قال: "أتانا ابنُ مِرْبَع الأنصاري ونحن بعَرَفَةَ في مكانٍ يُباعِده عَمْرو[1] عن الإمام[2]، فقال: "أَمَا إني رسولُ رسولِ الله ﷺ إليكم، يقول لكم: «قِفُوْا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيْكُمْ إِبْرَاهِيْمَ»[3].
- وقال النبيُّ ﷺ لأهل نَجْران[4]: «لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلاً أَمِيْناً حَقَّ أَمِيْنٍ»[5]، فبَعَث ﷺ أبا عُبَيْدَة بن الْجَرَّاح ﷺ.

وبَعَث النبيُّ ﷺ أبا بكر الصِّدّيق ﷺ سنةَ تسع على الحجِّ، فأقام للناس مَناسِكَهم نيابةً عنه ﷺ.

وبَعَث النبيُّ ﷺ عليَّ بن أبي طالب ﷺ تلك السنةَ، فنَبَذ إلى قومٍ عهودَهم، وبلَّغ عنه أوّلَ سورة براءة.

وبَعَث النبيُّ ﷺ قَيْسَ بن عاصم، والزِّبْرِقَان بن بَدْر التَّمِيْمي، ومالك بن نُوَيْرَة ﷺ إلى عشائرهم لتعليمهم الأحكامَ، وقبضِ الزَّكاة.

وبَعَث النبيُّ ﷺ مُعَاذَ بن جبل وأبا موسى الأشعري وعَمَّارَ بن ياسر وغيرهم ﷺ إلى جهاتٍ متفرّقةٍ باليمن.

---

[1] يعني: عمرَو بن عبد الله بن صفوان.

[2] أي: يباعد عمرو بن عبد الله بن صفوان ذلك المكانَ من موقف الإمام، يعني: يجعله بعيداً في وصفه إياه بالبُعْد.

[3] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: المناسك، باب: موضع الوقوف بعرفة، برقم: (١٩١٩)، والترمذي في الجامع، أبواب: الحج، باب: ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء فيها، برقم: (٨٨٣)، وابن ماجه في السنن، أبواب: المناسك، باب: الموقف بعرفات، برقم: (٣٠١١)، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

[4] مدينة معروفة بالحجاز من شِقِّ اليمن.

[5] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: المغازي، باب: قصة أهل نجران، برقم: (٤٣٨١)، عن حذيفة ﷺ.

- وقد بَعَث النبيُّ ﷺ الأمراءَ في السَّرايا والبعوث، وأَمَر بطاعتهم فيما يُخبِرون عنه. وكذلك كُتُب النبيِّ ﷺ التي بعثها إلى الملوك في زمانه، كان يتولّى كتابتَها واحدٌ، ويَحمِلها شخصٌ واحدٌ غالباً. كما بعث النبيُّ ﷺ دِحْيَةَ الكَلْبِي رضي الله عنه بكتابه إلى هِرَقْل عظيم الرُّوْم، وعبدَ الله بن حُذَافة رضي الله عنه السَّهْمي إلى كِسْرى ملك فارس. كما بعث النبيُّ ﷺ رسائلَه أو كتبَه إلى وُلاَته وعُمَّاله بأوامره وتعليماته، وكان يكتبها واحدٌ، ويَحمِلها واحدٌ[1].

ولولا أنَّ أخبارهم تَقُوم بها الْحُجَّةُ لكان بَعْثُهم عبثاً، ولحَصَل التوقُّفُ من المدعوين، و لم يُنقَل أنَّ أحداً منهم قال لمن عَلَّمه شيئاً من الدين، أو طلب منه جزيةً، أو زكاةً أو نحوَها: "إنَّ خَبرك لا يُفيد العلمَ، فأنا أتوقَّف حتى يَتواتَر الخبرُ بما ذكرتَ"[2].

(ج) أدلة قبول "خبر الآحاد" من إجماع الصَّحابة رضي الله عنهم:

كذلك فقد أجمع الصحابةُ رضي الله عنهم جميعُهم على قبول "خبر الواحد" والاحتجاجِ به، و لم يُنقَل عن أحدٍ منهم أنه قال: "إنَّ هذا خبرَ واحدٍ يمكن عليه الخطأُ فلا تَقُوم به الْحُجَّةُ حتى يَتواتَر"، ولو قال أحدٌ منهم ذلك لنُقِلَ إلينا، وقد رُوِيَتْ عنهم في هذا البابِ آثارٌ لا تُحصَى، وهذه بعضٌ منها:

١) عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال: "بَيْنَا النَّاسُ بقُبَاءِ في صلاة الصُّبْح، إذْ جاءهم آتٍ فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قد أُنزِلَ عليه الليلةَ قُرْآنٌ، وقد أُمِر أن يَستقبل الكعبةَ فاسْتَقْبَلُوها، وكانت وُجُوْهُهم إلى الشَّام، فاستداروا إلى الكعبة"[3]. فلولا حصولُ العلم لهم بخبر الواحد؛ لَما تركوا المعلومَ المقطوع به عندهم لخبرٍ لا يُفيد العلمَ ولا تَقُوم به الحجةُ.

[1] انظر: "السيرة النبوية" لابن هشام: (٢/١٠٩٥، ١٠٩٦).

[2] انظر: "أخبار الآحاد في الحديث النبوي" للشيخ الجبرين، ص: ١٢٠، ١٢٦.

[3] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في القبلة...، برقم: (٤٠٣).

٢) وعن أنس بن مالك ﷺ أنه قال: "كنتُ أَسْقِي أبا عُبَيْدَةَ وأبا طَلْحَةَ وَأُبَيَّ بن كَعْبٍ شراباً من فَضِيْخٍ[١] زَهْوٍ[٢] وتَمْرٍ، فجاءهم آتٍ فقال: إنَّ الْخَمْرَ قد حُرِّمَتْ. فقال أبو طلحة: قُمْ يا أنس فَأَهْرِقْها، فأهرقتُها"[٣]، حيث قُطعوا ﷺ بتحريم الخمر، وأقدموا على إتلاف ما بأيديهم من مال تصديقاً لذلك الْمُخبر، ولم يقولوا: "نبقى على حِلِّها حتى يَتواتَر الخبرُ"، أو "نلقى رسولَ الله ﷺ ونتأكّد منه ذلك".

٣) وكذلك قضاءُ عُمَر بن الْخَطَّاب ﷺ في الْجَنِيْن حين قال لأصحابه: أذْكَرَ اللهُ امرأً سمع من النبيِّ ﷺ في الْجنين شيئاً؟، فقام حَمَلُ بن مالك الْهُذَلِيّ ﷺ فقال: "كنتُ بين جارَتَيْن – يعني ضَرَّتَيْن – لي، فضربتُ إحداهما الأخرى بِمَسْطَحٍ، فأَلْقَتْ جنيناً مَيّتاً، فقضى فيه رسولُ الله ﷺ بغُرَّةٍ[٤]"، فقال عمر: "لو لم نسمع به لقضينا بغيره"[٥].

٤) ورجوعُ عُمَر ﷺ بالناس حين خرج إلى الشَّام فبَلَغه أنَّ الوباء قد وقع بها، لَمَّا أخبره عبدُ الرحمن بن عَوْف ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «إذا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُوْنِ بِأَرْضٍ فَلاَ تَدْخُلُوْهَا»[٦].

٥) وقبولُ عُمَر ﷺ خبرَ عبد الرحمن بن عَوْف ﷺ أيضاً في أخذ الْجِزْيَة من مَجُوس هَجَرٍ[٧]، بعد أنْ قال: "ما أدري كيف أصنع في أمرهم"[٨].

---

[١] "الفضيخ" هو شرابٌ يُتَّخَذ من البُسْر المفضوخ، أي: المشدوح.

[٢] هو البُسْر الذي يحمرّ أو يصفرّ قبل أن يترطَّب.

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأشربة، باب: نزل تحريم الخمر...، برقم: (٥٥٨٢).

[٤] والمرادُ بالغُرَّة: عبدٌ أو أَمَةٌ ، وهو اسمٌ لكل واحدٍ منهما.

[٥] الرسالة: للإمام الشافعي، ص: ٤٢٧.

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الطب، باب: ما يذكر في الطاعون، برقم: (٥٧٢٨).

[٧] وهي مدينة "الإحساء" حالياً، التي تقع في شرق المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

[٨] الرسالة: للإمام الشافعي، ص: ٤٣٠، ٤٣١.

وغيرها كثيرٌ من الآثار التي تَدُلُّنا دلالةً صريحةً واضحةً على قبول "خبر الواحد" عند الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ما يُثبِت حُجِّيَته إثباتاً قوياً لا يَدَعُ مجالاً لأدنى تَردُّدٍ في ذلك.

(د) أدلة قبول "خبر الآحاد" من إجماع السَّلَف:

كذلك فقد أجمع السَّلَفُ الصَّالِحُ كلُّهم على قبول "خبر الواحدِ" الثقةِ عن النبيِّ ﷺ والاحتجاجِ به، حتى جاء المتكلِّمون فخالفوا ذلك، قال الإمام الشافعي رحمه الله: "وفي تثبيت خبر الواحد أحاديثُ يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيلُ سلفِنا والقرون بعدهم إلى مَن شاهدنا هذا السبيل، وكذلك حُكي لنا عمن حُكي لنا عنه من أهل العلم بالبلدان...، ومحدِّثي الناس وأعلامهم بالأمصار، كلّهم يُحفَظ عنه تثبيتُ خبر الواحد عن رسول الله ﷺ، والانتهاء إليه، والإفتاء به، ويقبله كلٌّ واحدٍ منهم عمَّن فوقه، ويقبله عمَّن تحته"[1].

وقد رَدَّ الإمام الشافعي على المعترضين على الاحتجاج بخبر الواحد ردّاً مُفحَماً، ببحثٍ طويلٍ مستفيضٍ في كتابه "الرسالة"، وأتى بأدلةٍ قاطعةٍ على حجية "خبر الواحد"، وأقواها عملُ الصحابة ﷺ، وإجماعُهم على الأخذ بخبر الواحد، والاحتجاجِ به حتى في الأمور العظيمة الخطيرة، وأتى - رحمه الله تعالى - بأمثلةٍ كثيرةٍ في ذلك[2]، وقد سبق ذِكْرُ البعضِ منها آنفاً.

وكما عَقَد الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كتابه "الكفاية في علم الرواية" باباً سَمّاه بـ"باب ذكر بعض الدلائل على صِحَّة العمل بخبر الواحد ووُجوبه"، واستهلَّه بقوله: "قد أفردنا لوجوب العمل بخبر الواحد كتاباً، ونحن نشير إلى شيء منه في هذا الموضع، إذ كان مقتضياً له"[3]، ثم قال رحمه الله تعالى: "فمِن أقوى الأدلةِ على

---

[1] المصدر السابق، ص: ٤٥١.

[2] انظر: المصدر السابق، ص: ٤٠٦، ٤٠٧.

[3] الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٢٦ .

ذلك ما ظَهَر وانتشر عن الصّحابة ﷺ من العمل بخبر الواحد"[1]، ثم ساق الأمثلةَ والشواهدَ على احتجاج الصحابة بخبر الواحد، إلى أنْ ختَم البابَ بقوله: "وعلى العمل بخبر الواحد كان كافةُ التابعين ومَن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يَبْلُغْنا عن أحدٍ منهم إنكارُ ذلك ولا اعتراضٌ عليه، فثَبَت أنَّ مِن دين جميعهم وجوبُه، إذ لو كان فيهم مَن كان لا يرى العملَ به لنُقِلَ إلينا الخبرُ عنه بمذهبه"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "وأمَّا القسم الثاني من الأخبار فهو ما لا يرويه إلا الواحدُ العَدْلُ ونحوه، ولم يَتواتَر لفظُه ولا معناه، لكن تَلَقَّتْه الأمةُ بالقبول عملاً به وتصديقاً له...، فهذا يُفيد العلمَ اليقينيَّ عند جماهير أُمَّةِ محمَّدٍ من الأوّلين والآخرين. أمَّا السَّلَفُ فلم يكن بينهم في ذلك نزاعٌ"[3].

ومِمّا سبق آنفاً من الأدلة في كلٍّ من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وإجماع الصَّحابة ﷺ والسَّلَف رحمهم الله تعالى؛ يتّضح منها جليّاً - بما لا يدع مجالاً للشَّكّ - قبولُ "أخبار الآحاد"، ولزومُ العمل بحجيتها في أمور الدين كلِّه متى ما ثَبَتَتْ عن النبيِّ ﷺ، وأنَّ القول بعدم حجيتها قولٌ باطلٌ لا يُعرَف إلا عن أهل البِدَع ومَن تَبِعَهم، ولو تُرِكَ الاحتجاجُ بها لَهُجِرَتْ السُّنَّةُ، وتهاونَتْ أركان الشريعة، واندثر الحقُّ، قال الإمام ابن حِبَّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ) في مقدمة صحيحه: "أمَّا الأخبار فإنها كلها أخبارُ آحاد...، وأنَّ مَن تَنكَّب عن قبول أخبار الآحاد؛ فقد عَمَد إلى تَرْك السُّنَن كلِّها، لعدم وُجود السُّنَن إلاَّ من رواية الآحاد"[4].

---

[1] المصدر السابق، ص: ٢٦ .

[2] المصدر السابق، ص: ٣١ .

[3] مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن الموصلي: (٣٧٢/٢).

[4] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لابن بلبان: (١٥٦/١).

أشهَرُ الكتب التي عُنيت ببيان قبول "خبر الواحد" والرَّدِّ على مُنكِريه[1]:

لقد اعتنى العلماءِ منذ القديم بالرَّدّ على مُنكِري "خبر الواحد"، إمّا بإفراد الكتب بالتأليف في هذا الموضوع، وإمّا بالحديث عنه ضِمن مؤلَّفاتهم الأخرى، وهذه بعضُ أشهر تلك الكتب:

١) **جِماع العلم:** للإمام الشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ): وهو أوّل مَن تحدَّث عن هذا الموضوع في هذا الكتاب، حيث نَقَل في مقدمته له الإجماعَ على وجوب اتِّباع أمر رسول الله ﷺ، ثم عَقَد البابَ الأولَ في حكاية قول الطائفة التي ردَّت الأخبارَ كلَّها، وذكر مناظراتِه معهم. ثم عقد البابَ الثاني في حكاية قول مَن ردَّ خبرَ الخاصَّة.

٢) **الرسالة:** له أيضاً: عَقَد في هذا الكتاب بابَين في خبر الآحاد، وتكلَّم فيهما عن السُّنّة واتّباعها، ثم عن خبر الواحد، وما تقوم به الْحُجَّةُ منه، والأدلة على حجيته، وساق فيها وقائعَ كثيرةً عن النبي ﷺ، وعن أصحابه ﷺ، ومن بعدهم من الفقهاء، والتي تبيِّن العملَ بخبر الواحد، وجريان أهل العلم على ذلك.

٣) **كتاب أخبار الآحاد:** للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ): وهو من "جامعه الصحيح"، ذكر فيه اثنين وعشرين حديثاً، تبيِّن حجيةَ خبر الواحد في مسائل الدِّين عقيدةً وأحكاماً.

٤) **الإحكام في أصول الأحكام:** للإمام ابن حَزْم الظَّاهري، أبي محمد علي بن أحمد الأندلسي (ت٤٥٦هـ): عُني فيه بالأخبار عامةً، وخَصَّ "خبر الواحد" بالدراسة والبحث، وردَّ فيه على مَن يَرُدّه بحجة أنه لا يُفيد علماً.

---

[1] استفدتُ في ذلك مما ذكره الدكتور عمر بن مصلح الحسيني في كتابه "مكانة السنة النبوية"، انظر صفحات: ٢٩٤، ٢٩٨.

٥) **"مجموع الفتاوى" و"الفتاوى الكبرى"**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، أبي العباس أحمد ابن عبد الحليم الْحَرّاني (ت٧٢٨هـ): تُوجَد فيهما بحوثٌ متفرّقةٌ في قبول خبر الواحد، ولا غنى عنهما لأهميتها.

٦) **الصَّواعِق الْمُرسَلة على الْجَهْمِيَّة والْمُعَطِّلة**: للإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت٧٥١هـ): عَقَد فيه فصلاً في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وبيَّن أنَّ الذين يردّون خبر الواحد بحجة أنه لا يُفيد العلمَ فهو قضية كاذبة باتِّفاق العقلاء إنْ أخذت عامةً كُلّيةً، وإنْ أخذت خاصةً جزئيةً لم تقدح في الاستدلال بجملة أخبار الآحاد على الصِّفات.

٧) **موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي**: للشيخ محمد بن إسماعيل السَّلفي (ت١٣٨٧هـ)[1]: انتقد فيه لمسلك الجماعة الإسلامية لمؤسِّسها الشيخ أبي الأعلى المودودي (ت١٣٩٩هـ)، وقد ضمَّنه الكلامَ عن قبول خبر الواحد، والردّ على مُنكِريه.

٨) **الحديث حُجّة بنفسه في العقائد والأحكام**: للشيخ الألباني محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ): وهي رسالة قصيرة تحدَّث فيها المؤلِّفُ عن خبر الواحد، وإفادة الحديث للعلم والعمل.

٩) **خبر الواحد وحُجّيته**: للدكتور أحمد محمد عبد الوهّاب الشِّنْقيطي: وهي رسالة جامعية، تشمل أقوالَ الأصوليين حول خبر الواحد.

١٠) **خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحُجّيته**: للقاضي برهون: جمعت هذه الرسالةُ في طياتها كثيراً مما كُتب في هذا الموضوع قديماً وحديثاً.

---

[1] ألفه بالأردوية، وطُبع في الدار السلفية بالكويت، بتعريب الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد.

١١) **أخبار الآحاد في الحديث النبوي: حُجِّيتُها، مَفادُها، العملُ بموجبها:** للشيخ الْجِبْرِيْن عبد الله بن عبد الرحمن (ت١٤٣٠هـ): وهي رسالة جامعية للمؤلِّف، طبعها بإضافات مفيدة للغاية تَرُدّ على القائلين: إنَّ أخبار الآحاد لا تُفيد الظَّنَّ، وإنها لا تُعتمَد في الأصول.

الشبهة السادسة:

كثرةُ مَرْوِيَّات أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه
رُغْمَ قِصر فترة صُحْبَتِه للنبيِّ ﷺ

لقد أثار بعض أعداء الإسلام من المستشرقين، ثم بعض تلامذتهم المستغربين من المسلمين، العديدَ من الطعون والشبهات في الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه [1]، ومنها افتراؤهم عليه من حيث كثرة مروياته مع قِصَر مدة صُحْبته لرسول الله ﷺ، حيث قالوا: إنه أكثَرُ الصحابةِ روايةً للحديث، فقد روى قرابةَ (٥٣٧٤) حديثاً، مع أنه أسلم سنة ٧هـ وتوفي النبيُّ سنة ١١هـ!. وهذا يعني أنه صاحَبَ النبيَّ ﷺ ثلاثَ أو أربعَ سنواتٍ فقط، فكيف تَسنَّتْ له روايةُ هذا العدد الضخم من الأحاديث مع أنَّ مَن صاحَبَ رسولَ الله ﷺ طِوالَ عُمُرِه مثل أبي بكر وعمر وغيرهما مِن أكابر الصحابة رضي الله عنهم

[1] ومنها: الطعنُ باسمه ونسبه، والطعنُ بغاية صُحْبَته لرسول الله ﷺ، والطعنُ بكِتْمانه لبعض العلم النبوي الشريف، والطعنُ في مَحَبّته لعليّ بن أبي طالب وأهلِ بيته رضي الله عنهم، والطعنُ بأمانته في ولايته على البحرَين، وغيرُ ذلك من المطاعن والشُّبهات التي ليس للحديث هنا مجالٌ، وقد انبرى كثيرٌ من العلماء الأَجِلاَّء الغَيورين على الدِّيْن والسُّنّة للدفّاع عن هذا الصحابي الجليل في مؤلَّفاتهم، أمثال: الدكتور مصطفى السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، والدكتور محمد أبو زهو في كتابه "الحديث والمحدِّثون"، ومنهم من خصَّصوا دراساتهم في الدفاع عنه مثل: الدكتور محمد أبو شهبة في كتابه "دفاعٌ عن السنة"، والدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه "أبو هريرة راوية الإسلام... "، والدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه "أبو هريرة رضي الله عنه في ضوء مروياته"، والأستاذ عبد المنعم صالح العلي العزّي في كتابه "دفاع عن أبي هريرة"، وفنَّدوا في تلك الكتب تلك المطاعن والشبهات العارية عن الصِّحَّة، مُبطِلين تلك الدعاوى الفارغة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، والكلام العلمي الدقيق، فكفوا وشفوا، وجزاهم الله تعالى عن ذلك أجزلَ الجزاء وأوفاه.

لم يرو أحدٌ منهم إلا القليلَ جداً من الأحاديث؟ مما يُثير الشبهةَ حول روايته لها، وأنه قد دَسَّ على النبيِّ ﷺ كثيراً من الأحاديث إمّا كذباً منه، أو كُذِبَتْ عليه.

● **الرَّدُّ على هذه الشبهة:**

وفي الحقيقة أنَّ هذه الشبهة ليست بجديدة، وإنما أُلصِقَتْ بأبي هريرة ﵁ في حياته، وتولَّى الرَّدَّ عليها بنفسه، ودافع عنها فأحسن الدفاعَ، فعنه ﵁ أنه قال: "يقولون: إنَّ أبا هريرة يُكثِر الحديثَ، واللهُ الْمَوْعِدُ، ويقولون: ما للمُهاجرين والأنصار لا يحدِّثون مثلَ أحاديثه؟، وإنَّ إخوتي من المهاجرين كان يَشْغُلُهم الصَّفَقُ بالأسواق، وإنَّ إخوتي من الأنصار كان يَشغُلهم عملُ أموالهم، وكنتُ امرءاً مِسكيناً، وأَلْزَمُ رسولَ الله ﷺ على مِلْءِ بَطْنِي، فأَحضُر حين يَغِيبون، وأَعي حين يَنْسَون، وقال النبيُّ ﷺ يوماً: «إنه لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيْ مَقَالَتِيْ هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعُه إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسَى مِنْ مَقَالَتِي شَيْئاً أَبداً»، فبسَطْتُ نَمِرَةً[1] ليس عليَّ ثوبٌ غيرُها، حتى قضى النبيُّ ﷺ مقالتَه، ثم جمعتُها إلى صدري، فوالذي بعثه بالحقِّ، ما نسيتُ من مقالته تلك إلى يومي هذا، والله! لولا آيتان في كتاب الله، ما حدَّثْتُكم شيئاً أبداً: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ ، ١٦٠]"[2].

قال ذلك أبو هريرة ﵁ في عهدٍ كان الصحابةُ فيه كثيرين متوافرين، ولم يكذِّبه أحدٌ منهم؛ بل صَدَّقُوْه وأيَّدُوْه، ومنهم عبدُ الله بن عمر بن الْخَطَّاب - رضي الله عنهما - الذي قال لأبي هريرة ﵁: "أنتَ كنتَ أَلْزَمَنا لرسول الله ﷺ وأحفَظَنا لحديثه"[3]. ولو كان كلامُ أبي هريرة ﵁ خلافَ الحقيقة ما سكت أولئك الصحابة

---

[1] أي: شَمْلَةً مُخَطَّطَةً من مَآزِر الأعراب، وجمعُها "نِمارٌ". (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير، ٧٩٦/٢).

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الحرث والمزارعة، باب: ما جاء في الغرس، برقم: (٢٣٥٠).

[3] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: المناقب، باب: مناقب أبي هريرة ﵁، برقم: (٣٨٣٦)، وقال: "هذا حديث حسن".

ﷺ، ولكنَّ الغريب جداً أن يأتي البعضُ بعدَ أربعة عشر قرناً، فيطعنون في هذا الصحابي بأنه أكثَرُ الصحابةِ حفظاً للحديث، ورواية له عن النبي ﷺ، فيُثيرون الشكوكَ في شخصيته وفي مروياته!.

وقد أسلم أبو هريرة ﷺ في شهر المحرَّم سنة ٧هـ، وقد رآه النبيُّ ﷺ ذاتَ مرةٍ يلعب بِهرَّةٍ صغيرة ويضعها في كُمِّ ثِيابه، فقال له: «يا أبا هريرة»[١]، فكناه ﷺ بذلك، فاشتهر بها حتى لا يكاد يُعرَف اسمُه إلا القليل، واسمه "عبد الرحمن بن صَخر"[٢].

وكان ﷺ فقيراً ترك أهلَه وديارَه، وجاء ليعيش مع النبي ﷺ، فكان يعيش مع أهل الصُّفَّة في مسجد النبي ﷺ، ويلزم النبيَّ ﷺ على شبع بطنه، فإذا أَكَل ﷺ أكل معه، وإذا سافَرَ سافر معه، وكان يشهد معه مجالسَه مع كبار الصحابة ﷺ.

وكان ﷺ في بادىء الأمر ينسى ما يسمع من النبي ﷺ، فاشتكى ذلك للنبيّ ﷺ، فقال له: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ»، فبَسَطه ﷺ، فغَرَف النبيُّ ﷺ بيده ثم قال له: «ضَمّه»، فضَمَّه أبو هريرة، فما نَسِيَ شيئاً بعد ذلك[٣].

وجاء رجلٌ يسأل زيدَ بن ثابت ﷺ، فقال له زيد: "عليك بأبي هريرة"، ثم قال: "فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلانٌ في المسجد ندعوا اللهَ ونذكره إذْ خرَج علينا رسولُ الله ﷺ حتى جلس إلينا فقال: «عُوْدُوْا لِلَّذِيْ كُنْتُمْ فِيْهِ»، قال زيد: فدعوتُ أنا وصاحبي، فجَعَل رسولُ الله ﷺ يؤمِّن على دعائنا، ودعا أبو هريرة فقال: "إني أسألك ما سألك صاحِبايَ، وأسألك عِلماً لا يُنْسَى"، فقال رسول الله ﷺ: «آمِيْن»، فقلنا يا رسول الله! ونحن نسأل الله علماً لا يُنْسَى، فقال ﷺ: «سَبَقَكُمْ بِهَا الغُلَامُ الدَّوْسِيُّ»[٤].

---

[١] انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥٨٦/٢، ٥٨٧)، و"الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر: (٣٠/٦).

[٢] انظر: "المستدرك على الصحيحين" للحاكم، (٥٧٩/٣)، رقم الحديث: (٦١٤١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥٧٨/٢).

[٣] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: المناقب، باب: مناقب أبي هريرة ﷺ، برقم: (٣٨٣٥)، وقال: "حديث حسن صحيح".

[٤] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: العلم، باب: مسألة علم لا يُنسى، برقم: (٥٦٦٧)، قال ابن حجر: "أخرجه النسائي بسند جيد". (انظر: "الإصابة في تمييز الصحابة" ٤٩/٦).

وهذا كان سِرُّ قُوّة حفظِ أبي هريرة ﷺ وإتقانه وضبطِه لأحاديث رسول الله ﷺ، وقد شَهِدَ له الصحابةُ ﷺ بذلك، وهذه شهاداتُ بعضهم: قال أُبَيُّ بن كَعْب ﷺ: "كان أبو هريرة جريئاً على النبي ﷺ يسأله عن أشياء لا نسأله عنها"[1]. وسأل شخصٌ طلحةَ بن عُبَيد الله: يا أبا محمد! أرأيتَ هذا اليَمَانِيّ – يعني: أبا هريرة – أهو أعلَمُ بحديث رسول الله ﷺ منكم؟ نَسمَع منه أشياءَ لا نسمعها منكم، أم هو يقول على رسول الله ما لم يَقُلْ؟". قال طلحة: أمَّا أن يكون سَمِعَ ما لم نسمع، فلا أَشُكُّ، سأحدِّثك عن ذلك: إنا كُنّا أهل بيوتاتٍ وغَنَمٍ وعملٍ، كنا نأتي رسول الله ﷺ طرَفَي النَّهار، وكان مسكيناً ضَيْفاً على باب رسول الله، يدُه مع يده، فلا نَشُكّ أنه سمع ما لم نسمع، ولا تجد أحداً فيه خيرٌ يقول على رسول الله ما لم يَقُلْ"[2].

وقال عبد الله بن عمر بن الْخَطَّاب رضي الله عنهما: "أبو هريرة خيرٌ مني، وأعلَمُ بما يحدِّث"[3]، وكان يترحَّم عليه في جنازته ويقول: "كان يحفظ على المسلمين حديثَ رسول الله ﷺ"[4].

أمّا اعتراضهم على أنَّ أبا بكر وعمر وغيرَهما من الصحابة ﷺ قد لازموا النبيَّ ﷺ، وصاحبوه أكثرَ من ملازمة وصحبة أبي هريرة ﷺ له ﷺ، ومع ذلك لم يُكثِروا من الرواية عنه مثلما أكثر منها عنه أبو هريرة، ما يدعو إلى الشَّكّ في مروياته.

فالجواب: لا شكَّ أنَّ أبا بكر وعمر وغيرهما من الصحابة ﷺ قد سمعوا الأحاديثَ من النبي ﷺ أكثر مما سمعه أبو هريرة ﷺ، لكونهم قد صاحبوه أطولَ مدةٍ من المدة التي عاشه أبو هريرة، لكنهم مع ذلك لم يؤدّوا كلَّ ما سمعوه مثل ما أدَّى أبو هريرة، وإنما أدّوا وبلَّغوا ما استطاعوا تبليغه، وسببُ ذلك أنَّ أبا بكر وعمرَ وغيرَهما من الخلفاء الراشدين ﷺ، لم يتفرَّغوا لرواية الحديث كأبي هريرة، وإنما انشغلوا بالحكم

[1] أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة ﷺ، (٣/٨٤)، برقم: (٦١٦٦).

[2] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢/٦٠٦).

[3] أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير: (٢/٧١).

[4] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢/٦٠٤).

والخلافة – خاصةً الشيخين بعد وفاة النبي ﷺ، حيث انشغلا بتجهيز جيش أُسَامة بن زيد رضي الله عنه، وحروب الرِّدَّة، وفتحِ البلاد شرقاً وغرباً، ومصالح المسلمين ورعايتهم – فلم يَتسنَّى لهم التفرُّغُ لرواية الحديث، وتركوا التفرُّغَ للعلم لغيرهم من صحابة رسول الله ﷺ، مثل: أبي هريرة، وعائشة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الْخُدْرِي، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، ممن اشتغل بالعلم ورواية الحديث.

وكذلك من أسباب قِلَّة رواية الشيخين أنهما تُوُفِّيَا بعد النبيّ ﷺ بقليل، فأبو بكر رضي الله عنه تُوُفِّيَ بعد النبيّ ﷺ بسنتين، وعُمَرُ رضي الله عنه بثلاثة عشر عاماً. أمَّا أبو هريرة رضي الله عنه فعاش بعده ما يَقرُب من ثمانية وأربعين عاماً حيث تُوُفِّيَ سنة ٥٨هـ، مما أتاح له فرصةً أكبر لرواية ما سَمِعَ، وتحديثِ ما حَفِظَ من أحاديث رسول الله ﷺ. فالحفظُ والتفرُّغُ للحديث هما سِرُّ كثرة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه، وهاتان من الصفات التي لم يختصّ بهما أحدٌ من صحابة رسول الله ﷺ إلا هذا الصحابي الجليل، حتى لُقّب بـ"راوية الإسلام".

فخلاصة القول في الرَّدّ على الشُّبْهَة الْمُثَارة حول كثرة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه مع قِصَر صحبته للنبي ﷺ: إنه لم يكن كباقي الصَّحابة رضي الله عنهم يعمل على جلب الرِّزْق لأسرته، إنما كان قائماً قاعداً مع النبي ﷺ، فطبيعيّ أن يسمع ويرى النبيَّ ﷺ ويروي عنه أكثر. ثم إنّه رضي الله عنه بعد وفاة النبي ﷺ لم يَخُضْ في أمور الدولة، ولم ينشغل بشؤون السياسة والْحُكم، كما انشغل بها كبارُ الصحابة أمثال الخلفاء الراشدين وغيرهم رضي الله عنهم، ما جعله أن يتفرَّغ للعلم ثم العكوف على نشر كلِّ ما عَرَفه وحَفِظَه من الأحاديث النبوية إلى أنْ أصبح عدادُه على رأس الْمُكثِرين للرواية عن النبي ﷺ.

أمّا الأحاديث التي رواها أبو هريرة رضي الله عنه؛ فإننا إذا تتبّعنا مجموعَها فنجدها وَصَل إلى (٥٣٧٤) حديثاً كما في "مُسنَد بَقِيّ بن مَخْلَد"، واتَّفق منها الشيخان (البخاري ومسلم) على (٣٢٥) حديثاً، وانفرد الإمام البخاري بـ (٩٣) حديثاً، والإمام مسلم بـ (١٨٩) حديثاً. وإذا حذفنا الأسانيدَ المكرَّرة من روايات أبي هريرة رضي الله عنه فنجدها قد وصلت إلى (١٣٣٦) حديثاً فقط. وهذا القدرُ من الأحاديث لا يصعب حفظُه، فإنَّ

طالب العلم إذا كان قويَّ الحافظة يستطيع أن يحفظ هذا - كله - في سنة واحدة[1]، فكيف بأبي هريرة ﷺ الذي قد حَظِيَ بدعاء النبيِّ ﷺ له بقُوَّة الحفظ وعدمِ النسيان!.

وهذا العددُ (١٣٣٦) غيرُ المكرَّر الذي رواه أبو هريرة ﷺ قد حَفِظَه أيضاً غيرُه من الصحابه مثل: عبد الله بن عباس (ت٦٨هـ)، وعبد الله بن عمر (ت٧٣هـ)، وأنس بن مالك (ت٩٣هـ)، وأمّ المؤمنين السيدة عائشة (ت٥٧هـ) رضي الله عنهم أجمعين، ومن التابعين وأتباعهم مثل: عامر بن شَراحِيل الشَّعْبِيّ (ت١٠٤هـ)، وقَتَادة بن دَعَامة السَّدُوسي (ت١١٨هـ)، ثم مَن جاء بعدهم من الأئمة الكبار أمثال: سليمان بن داود الطَّيَالسي (ت٢٠٤هـ) صاحب الْمُسنَد، ويزيد بن هارون الواسِطِيّ (ت٢٠٦هـ)، وأحمد بن حَنْبَل البغدادي (ت٢٤١هـ)، ومحمَّد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبي زُرْعَة الرَّازي (ت٢٦٤هـ)، وعبد الله بن سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتاني (ت٣١٦هـ)، وغيرهم كثيرون، فقد كان الواحدُ منهم يحفظ عشراتِ الآلاف من الأحاديث بأسانيدها.

هذه أشهَرُ الشُّبُهات والْمَطاعِن التي أثارها الْمُنكِرون للسُّنَّة في عصور مختلفة في أساليب متنوّعة، ولكنها لم تَثبُت أمام الحقّ، و لم يُكتَب لها البقاءُ، ولقد قام أئمة السُّنة وعلماء الإسلام بالرَّدّ على أصحابها ردوداً مُفحمةً في كتبهم التي سأذكرها في آخر الكتاب.

****

[1] بل رأيتُ في دمشق بعضَ الطالبات قد حفظن أحاديثَ الكتب الستة مع أسانيدها، بإشراف شيخنا الدكتور نور الدين عِتْر، ولا يخفى على أحدٍ ما في تلك الكتب من الأحاديث.

مُرتكَزاتُ الْمُنكِرين للسُّنّة قديماً وحديثاً

وبعد أن قمتُ في المبحث السابق بالتعريف لبعض أشهر الفِرَق القديمة والحديثة التي ذهبت إلى إنكار السُّنّة جزئياً كان أم كلياً؛ أرى – إكمالاً للفائدة – أن أُجمِل في هذا المبحثِ بعضَ أهمِّ مُرتكَزات أصحابها[1] في إنكار السُّنّة، وهي:

الْمُرتكَز الأول: التشكيكُ في الإسناد:

"الإسناد" (أو "السَّنَد") سلسلةُ الرواة التي يَحصُل بها تَلَقّي الخبر، وهو الطريقُ لإثبات الأخبار والأقوال والوقائع عن النبي ﷺ.

إنّ الله سبحانه وتعالى أكرَمَ هذه الأُمَّةَ، وشَرَّفها بالإسناد؛ إذ خَصَّ به المسلمين دون سائر الأُمَم، يقول الإمامُ ابن حَزْم (ت٤٥٦هـ): "نَقْلُ الثِّقةِ عن الثِّقَة، حتى يَبلُغَ به النبيَّ ﷺ، مع الاتِّصال، يُخبِر كلٌّ واحدٍ منهم باسم الذي أَخْبَرَه ونَسَبِه، وكلُّهم معروفُ الحالِ والعينِ والعدالةِ والزَّمانِ والمكانِ: خَصَّ اللهُ به المسلمين دون سائرِ أهل الْمِلَلِ كلِّها ..."[2].

وقال الإمام عبد الله بن الْمُبارَك (ت١٨١هـ) في بيان قيمة الإسناد: "الإسناد عندي من الدِّيْن، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاءَ ما شاءَ، ولكن إذا قِيل له: مَن حَدَّثك؟ بَقِيَ[3]"[4].

---

[1] انظر للتفصيل: "السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم" للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف، ص: ٨٨، ١٠٢.

[2] الفصل في الملل والنحل: لابن حزم: (٨٢/٢).

[3] أي: بَقِيَ ساكتاً منقطعاً مُفحَماً.

[4] تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (١٦٦/٦).

وتعقَّب عليه الحاكمُ أبو عبدِ الله النَّيْسابُوري (ت٤٠٥هـ) بقوله: "فلولا الإسناد، وطلبُ هذه الطَّائفةِ[١] له، وكثرةُ مُواظَبَتِهم على حِفظه؛ لدُرِسَ منارُ الإسلام، ولتَمَكَّنَ أهلُ الإلْحَادِ والبِدَعِ فيه بوَضْعِ الأحاديث وقلبِ الأسانيد. فإنَّ الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وُجود الأسانيد؛ كانَتْ بُتْراً[٢]..."[٣].

ومما جاء في هذه الكلمات في تعريف الإسناد، يَدُلّنا ذلك على عظم مكانته في الدين وشريعته، ولكن مع ذلك فقد ذهب بعضُ الْمُنكِرين للسُّنّة إلى التشكيك في الإسناد، والاستهزاء به، والإهانة برجاله، ومنهم الأستاذ أحمد أمين، الذي يصف الإسنادَ بأنه نوعٌ من التزمُّت، فيقول عند كلامه عن كتاب "العقد الفريد" لابن عبد رَبّه القُرْطُبي (ت٣٢٨هـ) ما نَصُّه: "وربما كان يعتقد أنَّ رواية الأدب ليس ينبغي أن يُتزمَّت فيها كرواية الحديث"[٤]، ويقول: "وقد قلنا إنه لم يكن مُتزمِّتاً كالمحدِّثين، وبعضِ الأدباء كصاحب (الأغاني)، فلم يملأ كتابَه بالأسانيد كما فعل هؤلاء"[٥].

كما سَلَك مسلكَه في الاستخفاف من الإسناد بعضُ المعاصرين أمثال رشاد خليفة[٦]، الذي هزأ بالإسناد، وذكر بعضَ أسانيد الكذَّابين والوضَّاعين بدعوى منه أنهم الصحابة![٧].

---

[١] أي: الحفّاظ والمحدِّثين.

[٢] أي: ناقِصاً.

[٣] معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ٦.

[٤] ظهر الإسلام: لأحمد أمين: (٨٦/٣).

[٥] المرجع السابق: (٨٨/٣).

[٦] هو رشاد عبد الحليم خليفة المصري (١٣٥٤ - ١٤١١هـ): بهائيّ ادَّعى النبوةَ من مصر، كان والده أحد أبرز شيوخ الصوفية، وتربَّى عليه. سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونادى هناك أنه مكلَّف برسالةٍ من عند الله تعالى، وطالب بإلغاء السنة النبوية واعتماد القرآن فقط مصدراً للتشريع الإسلامي. تَمَّ اغتياله على يد أحد الأمريكان السود. ومن كتبه: "الإعجاز العددي في القرآن الكريم". (انظر: "تتمة الأعلام" للأستاذ خير رمضان يوسف: ١/١٧٥، ١٧٧).

[٧] انظر: "مسيلمة في مسجد توسان: الظهور الجديد وراء المحيطات" للدكتور طه الدسوقي حبشي، ص: ٥٢.

ومنهم أحمد صبحي منصور[1]، الذي يعتبر رواةَ السُّنّة مُجرِمين خوَنةً[2].

وفي الحقيقة أنَّ التشكيك في الإسناد، كان مذهبَ الزنادقة قديماً، فكانوا يطعنونه حتى يَتِمّ لهم الطعنُ في المرويّ، فتبع المعاصرون ذلك المذهبَ بطريقة قديمة لكن بأقوال جديدة.

الْمُرتكَز الثاني: التشكيكُ في السُّنّة والطعنُ في دواوينها:

لا شَكّ أنَّ من مقتضى توحيد الله تعالى والإيمان برسوله محمَّد ﷺ: أن يصدِّقه المسلمُ بكل ما يُخبر به عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، فشهادة أنَّ "محمداً رسول الله" تستلزم طاعتَه فيما أَمَر، واجتنابَ ما نَهَى عنه وزَجَر، وتصديقَه فيما أخبر، وألا يَعبُد اللهَ إلا بما شَرَع.

ولكن للأسف، فقد ذهب إلى التشكيك في أقوال النبي ﷺ، وإنكارها إنكاراً صريحاً بعضُ الأشقياء من الطبقة المثقَّفة للمسلمين، ومنهم غلام أحمد بَرْوَيْز[3]، الذي قال: "الأحاديث كانت مؤامرةً أعجميةً على نقاء الإسلام وصفائه وبساطته"[4]، ومنهم: مَوْلَوِيّ جِراغْ علي[5]، الذي قال: "إن الجامع الصحيح للإمام البخاري، يتضمَّن أحاديثَ موضوعةً كثيرةً، ولكن المسلمين يَظُنّونه أصحَّ الكتبِ بعد كتاب الله، بناءً على مغالاتهم في الاعتقاد وتقليدهم الأعمى"[6].

---

[1] هو مفكر مصري، من مواليد عام ١٩٤٩م، درس في جامعة الأزهر وتخرَّج فيها، ثم عمل فيها مدرِّساً، لكنه فُصل في الثمانينيات بسبب إنكاره للسنة النبوية القولية، ودعوته إلى الاكتفاء بالقرآن وحده مصدراً وحيداً للتشريع الإسلامي. سافر إلى الولايات المتحدة وعيِّن مدرِّساً في جامعة هارفارد. وقد اشتهر بهجومه على السُّنّة النبوية وكتبها وأئمتها. وله مؤلَّفات ومقالات.

[2] انظر: "مسيلمة في مسجد توسان" للدسوقي، ص: ٦١.

[3] سبقت ترجمته.

[4] السنة في مواجهة الأباطيل: للأستاذ محمد طاهر الحكيم، ص: ٣٩، ٤٠.

[5] سبقت ترجمته.

[6] السنة والتشريع: للدكتور موسى شاهين، ص: ٥٣.

وهؤلاء عُذْرُهم أنهم كانوا جهلاءً باللغة العربية، فما تذوَّقوا جمالَها وروعتَها، فلا غرابةَ في استهئزائهم بالحديث النبوي.

ولكن يُستغَرب كلَّ الاستغراب مِن الذين تُعتبَر العربيةُ لغتَهم الأُمّ، وأبصروا في بيئتها، وأَلَمّوا بها نثراً وشعراً، مثل الطَّبيب أحمد زكي أبي شادي[1]، الذي قال: "وهذه سُنَن ابن ماجه، والبخاري، وجميعُ كتب الحديث والسُّنّة، طافحةٌ بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صِحّتَها العقلُ، ولا نرضى نسبتَها إلى الرسول ﷺ، وأغلَبُها يدعو إلى السُّخْرِيَّة بالإسلام وبالنبيِّ الأعظم"[2].

لا أدري، كيف استساغ لهذا الرجلِ كتابةَ ما قرَّره، مما يُثير السخريةَ والاشمئزازَ معاً حول الحديث النبوي! وفي هذا خطورةٌ بالغةٌ لإخلالها بمقتضى التعظيم والإجلال الذي فَرَضه الله على عباده في تَعامُلهم مع القرآن الكريم، ومع سُنّة نبيّه الأمين، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[3].

الْمُرتكَز الثالث: إنكارُ حُجِّية السُّنّة اعتماداً على القرآن وحده:

وكما أسلفتُ أنه قد ذهب إلى ذلك في القديم بعضُ الفِرَق، وأنكرت السُّنّةَ جزيئاً، ثم تابع عليها الأذيالَ في هذا العصر "القرآنيون"، وأنكروا "السُّنّة" كلياً، وقال زعيمهم في الهند "مولوي جِرَاغْ علي": "إنَّ الحديث النبوي ليس قطعياً كما يَظُنّه المسلمون، بل صِحَّته وحُجِّيته محلّ نظرٍ وشكٍّ، وهو لا يَصلُح أن نعتمد عليه في معرفة الأحكام"[4].

---

[1] هو أحمد زكي أبو شادي (١٨٩٢ - ١٩٥٥م): شاعر وطبيب مصري. وُلد بالقاهرة. ودرس الطِّبَّ، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة، وقام بتدريس العربية في معهد آسيا بنيويورك. وتوفي فجأةً في واشنطن. ومن كتبه: "ثورة الإسلام"، مزج فيه الحقَّ بالباطل، واستهزأ بالسُّنّة النبوية وجامعيها ومصنِّفيها، وزعم أنَّ الأحاديث كلها مختلقة.

[2] ثورة الإسلام: للدكتور أحمد زكي أبي شادي، ص: ٢٥، ٤٤.

[3] السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: للدكتور عبد الموجود، ص: ٩٤.

[4] انظر: "السنة والتشريع" للدكتور موسى شاهين، ص: ٥٣.

ثم اقتفى أثرَهم في ذلك البعضُ في مصر، ومنهم رشاد خليفة، الذي قال: "السُّنّة أمرٌ مُهمَلٌ، والتمسُّكُ بها خطأٌ، يجب على الأمة أن تُقِيل نفسها منه"، وقال: "إنَّ المؤمنين مأمورون من الله بأن لا يأخذوا في دينهم عن الرسول شيئاً من القرآن، ولا أن يُطيعوه في كلمةٍ غير ما يبلِّغ من القرآن"[1].

الْمُرتكَز الرابع: عدمُ الاحتجاج بآحاديث الآحاد:

كما سبق أنْ ذكرتُ في المبحث السابق أنَّ بعض أهل الأهواء من الفِرقَ المنحرفة عن الإسلام قديماً قد ذهبوا إلى قولهم في عدم وجوب الاحتجاج بآحاديث الآحاد، وقد رَدَّ عليهم الأئمةُ أمثال الشافعي والخطيب البغدادي ردوداً مُفحَمَةً في ضوء الأدلة القاطعة، لكن لم يقتنع بها بعض المعاندين المعاصرين، فأدلوا أرائهم حول عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد، وأخصّ منهم بالذكر هنا: الدكتور أحمد أمين في كتابه "فجر الإسلام"، ومحمود أبو ريَّة في كتابه "أضواء على السنة المحمدية"[2]، والدكتور توفيق صدقي في مقاله "الإسلام هو القرآن وحده"[3]، وأكتفي هنا بنقل قول أحدهم وهو الدكتور أحمد أمين، الذي قال: "أمَّا الآحاد فهي غير المتواترة، وهي أنها لا تُفيد العلمَ عند أكثر الأصوليين والفقهاء، وإنما يجوز العملُ بها عند تَرجُّحِ صِدْقها"[4].

ولا يخفى على أحدٍ لِما في هذا الحكمِ من خطرٍ عظيمٍ وضررٍ بليغٍ، يترتَّب عليه هدمُ المعظم من أحكام الشريعة[5].

---

[1] انظر: "السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم" للدكتور عبد الموجود، ص: ٨٩.

[2] أضواء على الطريقة المحمدية: لمحمود أبي رية، ص: ٤٠٧.

[3] المنشور في مجلة "المنار" العدد السابع، السنة التاسعة.

[4] فجر الإسلام: لأحمد أمين، ص: ٢١٨.

[5] السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه: للدكتور سيد أحمد رمضان المسير، ص: ٤٣.

الْمُرتكَز الخامس: تأويلُ نصوص السُّنّة بما يتلائم مع الحياة الغربية:

وقد ذهب إلى ذلك "القرآنيون" في الهند ضِمن ما ذهبوا إليه في إنكار السُّنة والاستخفاف منها، فأوّلوا نصوص السُّنّة بما يُفسدها، وقيَّدوها بما يذهب بريحها، جرياً وراء الحضارة الغربية. ومنهم السيد أحمد خان، الذي وضع لقبول الحديث شروطاً تؤدِّي إلى نبذه، ومنها:

- أن يكون الحديثُ المروي قولَ الرسول ﷺ بالجزم واليقين.
- أن تُوجَد شهادةٌ تُثبِت أنَّ الكلمات التي أتى بها الراوي هي الكلمات النبوية بعينها.
- أن لا يكون للكلمات التي أتى بها الرواةُ معانٍ سِوى ما ذكرها الشُّرَّاح.

فإنْ تخلَّف أحد هذه الشروط الثلاثة لم تَصِحّ نسبة القول إلى رسول الله ﷺ، أو أنه حديثٌ من أحاديثه[1].

هذه الشروط التي ذكرها أحمد خان؛ يستحيل تحقُّقُها علمياً وعادةً، ولا يتمّ ذلك إلا بمراجعة الرسول ﷺ نفسه، ووجودِه حيّاً بين أظهُرِنا اليوم، وكفى بذلك بطلاناً عليها وإثماً على فاعليها[2].

الْمُرتكَز السَّادس: جوازُ تبدُّل الأحكام وفق الظروف والأسباب:

قد ذهب إلى ذلك بعض المعاصرين، فقال الدكتور أحمد أمين إنَّ: "ما نُسِبَ إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه"[3].

وقال أحمد زكي أبو شادي: "الأحاديث النبوية مجموعةُ مبادئ خُلُقية وسلوكية مسببة، بحيث إنَّ أحكامها عُرْضَةٌ للتبدُّل بتبدُّل الأحوال والأسباب"[4].

---

[1] القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: للدكتور خادم حسين، ص: ٨٠.

[2] انظر: "السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم" للدكتور عبد المجود، ص: ٩١، ٩٢.

[3] فجر الإسلام: لأحمد أمين، ص: ٢١٨.

[4] ثورة الإسلام: للدكتور أحمد زكي أبو شادي، ص: ٥٧.

وقال محمود محمد طه[1] يُنكِر أحدَ الأركان الأربعة: "إنَّ الزَّكاة تشريعٌ مُوقَّتٌ ملائمٌ للعصور الأولى القاصرة، ولذا لا تَصلُح لهذا العصر الراقي المتطوّر، بل يجب أن نترقَّى في هذا العصر إلى روح الإسلام، وهي: العدالة الاشتراكية"[2]، ثم ذهب إلى إنكار الأحاديث الواردة في التوحيد، وإنكارِ غيرها من المسائل الخطيرة.

الْمُرتكَز السَّابع: التنديدُ بالمحدِّثين والتَّطاوُلُ عليهم وإطلاقُ الألسنة فيهم بالسُّوء حَيْفاً وجَوْراً:

وكان ذلك قديماً صنيعَ الفِرَق المنحرفة عن الإسلام، مثل "الشِّيْعَة الرَّافِضَة" و"الْمُعْتَزِلَة" و"الْجَهْمِيَّة"[3] و"الْمُرْجِئَة"[4] و"الزَّنَادِقَة".

فكان "الشيعة الرافضة" يُسَمّون "أصحابَ الحديث": "ناصبة"، فإنهم يزعمون أن المحدِّثين ناصبوا عليَّ بن أبي طالب ﷺ وآلَ البيتِ، العداءَ في تقديمهم الشيخين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما) في الخلافة على عليٍّ ﷺ.

وأمّا "المعتزلة" فكانوا يصفون أصحاب الحديث بالبلاهة، ويُسَمّونهم "مُجْبِرةً"[5]؛ لكَوْن أصحاب الحديث يقولون: "إنَّ كل شيء بقدر الله"، وهذا في زعم المعتزلة جبرٌ للعِبَاد، والعياذُ بالله.

---

[1] هو محمود محمد طه (١٣٣٥ - ١٤٠٥هـ): مفكر ومؤلّف سياسي، ومُدَّعِي النبوة من السودان. كان متخصصاً في الهندسة، وملماً بالإنكليزية، مُطّلعاً على مذاهب الفلسفة وكل أنواع المنطق. أسَّس الحزب الجمهوري السوداني يدعو لإستقلال السودان. ثم أعلن مجموعةً من الأفكار الدينية والسياسية، وسَمَّى مجموعَها بالفكرة الجمهورية. وقد أسقط عن نفسه الصلاةَ. حُوكم مرتين بالردة عن الإسلام، أعدم في أخراهما لادّعائه النبوة وخروجه عن الإسلام. (انظر: "تتمة الأعلام" لمحمد خير رمضان يوسف: ١٤٩/٢، ٢٥٠).

[2] المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية: للشيخ محمد أمان، ص: ٨.

[3] وهم أتباعُ (جَهْم بن صَفوان) في نفي صِفات الباري تعالى، واعتقادِ خلق القرآن.

[4] وهم الذين ذهبوا إلى أنَّ الإيمان مُجرَّدُ اعتقاد القلب وإقرار اللِّسان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وعليه فهو لا يزيد ولا ينقص، ومنهم من غلا فقال: لا يضرُّ مع الإيمان معصية.

[5] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم: للإمام أبي القاسم اللالكائي: (١٧٩/١).

وأمّا "الجهمية" فهم كانوا يُسَمّون أصحابَ الحديث "مُشَبِّهة"؛ وما كان ذلك إلا لأنَّ أهل السُّنّة يصفون الله ﷻ بما وَصَف به نفسَه دون نفيها أو تأويلها، ويفوِّضون العلم بها إلى الله تعالى. والجهميةُ يَرُدّون ما وَرَد من ذلك، أو يؤوِّلونه[1].

وأمّا "المرجئة" فكانوا يُسَمّون أصحابَ الحديث "مُخالِفة" و"نُقْصَانِيّة"؛ وذلك لأنَّ أصحاب الحديث يقولون: "إنَّ الإيمان يَزِيد ويَنقُص"، وأمَّا المرجئةُ فيزعمون أن الإيمان كلٌّ لا يَتجزّأ، ولهذا كانوا يُسَمّون أصحاب الحديث: "نقصانية"[2].

وأمّا "الزنادقة" فهم كانوا يُسَمّون أصحابَ الحديث: "حَشَوِيَّة"[3]. ويُعْنَون به أنهم أصحابُ حَشْوٍ في الكلام، يعني: ما عندهم إلا "قال الله تعالى"، و"قال الرسول ﷺ"، وهم متجرِّدون في مقالاتهم ومصنَّفاتهم من قواعد عقلية، ولا مقدّمات منطقية، ولهذا سَمّاهم الزنادقةُ بهذا الاسم.

وكان ذلك موقف الفِرَق القديمة من أصحاب الحديث لأسباب مذكورة. أمَّا الْمُحدَثون أو المعاصِرون ممن ينتمي إلى بعض من تلك الفِرَق فهم كذلك غالوا في التنديد بالمحدِّثين، والتشهيرِ بهم، والتَّطاوُلِ عليهم، وإطلاقِ الألسنة فيهم بالسُّوء حَيْفاً وجَوْراً، ومن أبرز هؤلاء: الأستاذ أحمد أمين في مواطن كثيرة من كتبه، وغير ما موضع من كتابه "ظهر الإسلام"، حيث قال: "فقدكان لهم (أي المحدِّثون) و – الحقُّ يُقال – بعضُ الأثر السيّء في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول"[4]. وقال: "وقد جَنَى منهجُ الحديث على كل علمٍ، فقَلَّ الابتكارُ في اللغة والأدب والنحو والصرف"[5].

---

[1] المرجع السابق: (١٧٩/١).

[2] المرجع السابق: (١٧٩/١).

[3] المرجع السابق: (١٧٩/١).

[4] ظهر الإسلام: لأحمد أمين: (٤٨/٢).

[5] المرجع السابق: (٤٩/٢).

وأسوأ ما ذهب إلى التنديد بالمحدِّثين هو المدعو برشاد خليفة، الذي كان يعتبر الإمامَ البخاريَّ عَدُوَّه الأول[1].

وغيرُ ذلك الكثيرُ من الأقوال التي قالها أولئك الأشقياء المعاندون المكابرون في التنديد بالمحدِّثين والتشهير بهم، ولا يسع هنا المقامُ لسوقها، وفي هذا كفايةٌ لِمَن يريد معرفةَ اتِّجاه القوم ونِيَّاتِهم نحوَ الطريق المتعيّن، ونَقَلةِ السُّنّة: رواة حديث رسول الله ﷺ[2].

هذه بعضُ أهَمّ مُرتكَزات مُنكِري السُّنّة النبوية ومبادئهم في إثارة الشُّبُهات والشُّكوك في حُجّيتها قديماً وحديثاً، لقد قام العلماء الغيارى على السُّنّة المطهَّرة بالرَّدّ على هؤلاء في كتبهم، التي أزالت الكثيرَ من المزاعم الفاسدة والاعتراضات الباطلة المثارة في السُّنّة، وسأذكر أهمَّ تلك الكتب في المبحث الآتي.

****

[1] انظر: "مسيلمة في مسجد توسان" للدسوقي، ص: ٤٩.

[2] انظر: "السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم" للدكتور عبد الموجود، ص: ٩٩.

أهَمُّ الكتب في الرَّدّ على مُنكِري السُّنّة

يعرض هذا المبحثُ بعضَ أهَمّ الكتب التي أُلِّفَت قديماً وحديثاً في الدفاع عن السُّنّة النبوية، وفي الرَّدِّ على مُنكِريها من أصحاب الفِرَق المنحرفة عن دين الإسلام وعقيدته، ومن المستشرقين من الكُفّار، ومن خُصوم السُّنّة من المنتسبين إلى الإسلام في هذا القرن. وهذا مُوجَزٌ للتعريف بتلك الكتب في مطلَبَين آتيين:

المطلب الأول: أهَمُّ الكتب القديمة في الرَّدّ على مُنكِري السُّنّة:

١) **جِماع العلم:** للإمام الشَّافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ): كما سبق أن قلتُ إنه أوّلُ كتابٍ تناول هذا الموضوعَ، عَقَد فيه مؤلِّفُه الإمامُ البابَ الأولَ في الرَّدّ على الذين رَدّوا الأحاديثَ كلَّها، وأنكروا وُجوبَ العمل بها.

٢) **كتاب السُّنّة:** للحافظ الْمَرْوَزِي، أبي عبد الله محمد بن نَصْر (ت٢٩٤هـ): الذي ألَّف هذا الكتابَ في بيان عظمة مكانة السُّنّة النبوية وأهميتها، مستدلاً بالأحاديث والآثار التي ساقها بأسانيده، فجاء هذا الكتابُ حُجّةً على المتشكِّكين في حُجّية السُّنّة والْمُنكِرين لها.

٣) **منهاج السُّنّة:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الْحَرّاني (ت٧٢٨هـ): اشتمل هذا الكتاب على ردود قوية ومُفحمة للمؤلِّف على الذين – ولا سيما الرافضة – رَدّوا السُّنّةَ النبوية، ونفوا حُجّيتها، وخالفوا أهلَها.

٤) **مفتاح الْجَنَّة في الاحتجاج بالسُّنّة:** للحافظ السُّيُوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): بَيَّن فيه المؤلِّفُ أهميةَ السُّنّة النبوية في الشريعة الإسلامية ومكانتها بين مصادر التشريع الأخرى، كما رَدَّ على مَن لا يَستدِلّ بالسُّنّة، ولا يرى لها وزناً في استنباط الأحكام.

المطلب الثاني: أهَمُّ الكتب المعاصرة في الرَّدّ على مُنكِري السُّنّة:

٥) **السُّنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي:** للدكتور مصطفى السِّباعي (ت١٣٨٤هـ): وهو من أوائل الكتب المعاصرة في هذا الموضوع، فَنَّدَ فيه المؤلِّفُ آراءَ الذين ذهبوا قديماً وحديثاً إلى التشكيك في تدوين السُّنّة وحُجِّيتها وقيمتها التشريعية، كما عَرَض فيه لمواقف بعض المستشرقين والمستغربين من السُّنّة، ورَدَّ عليهم.

٦) **الأنوار الكاشفة لِمَا في كتاب "أضواء على السُّنة" من الزّلل والتضليل والمجازفة:** للشيخ عبد الرحمن بن يحيى الْمُعَلِّمي اليماني (ت١٣٨٦هـ): ألَّفه للرَّدّ على محمود أبي رَيَّة (ت١٩٧٠م)، الذي ألَّف "أضواء على السنة المحمَّدية"، وطعن فيه على السُّنّة النبوية واستخفَّ منها.

٧) **حُجِّيّة السُّنّة:** للشيخ عبد الغني عبد الخالِق (ت١٤٠٣هـ): وهو أقوى الكتبِ المؤلَّفة في هذا الموضوع، أورد فيه المؤلِّفُ جميعَ الأدلة القاطعة التي تَدُلّ على حجية السُّنّة، ثم أورد أهَمَّ الشُّبُهات المثارة حولها، ثم رَدَّ على كلٍّ منها في أسلوب علميّ مُقنِع.

٨) **دفاعٌ عن السُّنّة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين:** للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ): ردَّ فيه المؤلِّفُ ردوداً علميةً قويةً على الذين أثاروا في السُّنّة من الشُّبُهات قديماً وحديثاً، وأنكروا حُجِّيتها.

٩) **نُصرَة الحديث في الرَّدّ على مُنكِري الحديث:** للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢هـ): ألَّفه ردّاً على أحد مُنكِري السُّنة في الهند، ودَحَض فيه أباطيلَه وشُبُهاتِه التي أثارها في السُّنّة بدلائلَ قويةٍ وحُجَجٍ دامغةٍ من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وكان لهذا الكتاب تأثيرٌ كبيرٌ في تخفيف نشاط تلك الفتنة في الأوساط العلمية في هذه البلاد.

١٠) **السُّنّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها:** للدكتور مَكّي الشّامي المعروف بِمَكّي حسين الكَبِيْسِيّ (ت١٤٣٧هـ): بيَّن فيه المؤلِّفُ موقفَ المستشرقين من السُّنّة النبوية في دراساتهم لها، وما تعرَّضتْ لافتراءات المتحلِّلين من المسلمين، ودَرَس أساليبَ هؤلاء في إنكارهم للسُّنّة والطعن فيها.

١١) **كتابات أعداء الإسلام حول السُّنّة ومناقشتها:** للأستاذ عِمَاد السيد محمد إسماعيل الشَّرْبِيْنِي: وهو أوسَعُ الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا الباب، استعرض فيه المؤلِّفُ أقوالَ أعداء السُّنّة النبوية وشُبُهاتهم فيها، ودَرَس أساليبَهم في إنكار السُّنّة، ثم رَدَّ عليهم بالأدلة القوية.

١٢) **السُّنّة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم:** للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف: وهو كتاب قيّم في هذا الباب، وضَّح فيه المؤلِّفُ الأصولَ الفكرية للمذاهب المناوئة للسُّنّة النبوية وحُماتها قديماً وحديثاً، مع إيراد شُبُهاتهم والرَّدِّ عليها، بأسلوب علميّ موضوعيّ رصين.

١٣) **القُرآنِيُّون وشُبُهاتهم حول السُّنّة:** للدكتور خادم حسين إلهي بخش: عُني فيه المؤلِّفُ ببيان نشأة "فرقة أهل القرآن بباكستان"، وعَرَض لشُبُهاتهم مقرونة بالجواب عنها. وفيه ردودٌ مفحمةٌ على الذين يُنكِرون السُّنّة بحُجّة أنَّ القرآن يُغنيهم عن العمل بالسُّنّة والاحتجاج بها.

١٤) **مكانة السُّنّة في التشريع الإسلامي ودحض مَزاعِم الْمُنْكِرين والْمُلحِدين:** للدكتور محمد لقمان السَّلَفي: تحدَّث المؤلِّفُ في الباب الرابع من هذا الكتاب عن فتنة إنكار السُّنّة، وذَكَر شُبَه الْمُنكِرين لها، ورَدّ عليها.

١٥) **اتِّجاهاتٌ في دراسات السُّنّة قديمها وحديثها:** للدكتور محمد أبي اللَّيْث الخيرآبادي: دَرَس فيه المؤلِّفُ الاتِّجاهات القديمة والحديثة التي ذهبت إلى إنكار السُّنّة إمّا جزئياً وإمّا كلياً، وتحدَّث عن العوامل التي دفعت أصحابَها إلى ذلك.

وغيرها من الكتب القيمة المفيدة، التي تصدَّت للدِّفاع عن السُّنّة النبوية، والرَّدِّ على الذين ذهبوا إلى إنكارها بإثارة الشُّبُهات والشُّكوك والمطاعن في حُجِّيتها ووُجوبِ العمل بها. وقد اكتفيتُ هنا بذكر ما هو الأَهَمُّ والأنفَعُ من تلك الكتب لطلبة العلم وعامّةِ المسلمين من ذَوَي الثقافة العصرية، وإلاَّ فهناك العديدُ من الكتب الجيّدة في هذا الباب، لا غِنىً عنها للباحثين المتخصِّصين في مجال الدراسات الحديثية؛ ليتوسَّعوا في هذا الموضوع لإثبات حُجّيّة السُّنّة ومكانتِها، ومناقشةِ شُبُهات الطاعنين في الأحاديث النبوية على وجه العموم، وفي دواوين السُّنّة المشهورة على وجه الخصوص، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١) **تأويل مختلف الحديث:** للإمام ابن قُتَيْبَة أبي محمد عبد الله بن مسلم الدَّيْنَوري (ت٢٧٦هـ).

٢) **ظُلُمات أبي رَيَّة:** للشيخ محمد عبد الرَّزَّاق حمزة (ت١٣٩٢هـ).

٣) **السُّنّة المطهَّرة بين أصول الأئمة وشُبُهات صاحب فَجْر الإسلام وضُحَاه:** للدكتور سيد أحمد رمضان المسير (ت١٣٩٥هـ).

٤) **شُبُهات حول السُّنّة:** للشيخ عبد الرَّزَّاق عفيفي (ت١٤١٥هـ).

٥) **السُّنّة النبوية وشُبُهات بعض الناس حولها:** للشيخ عبد القادر حبيب السِّنْدي (ت١٤١٩هـ).

٦) **مقاييس نقد متون السُّنّة:** للدكتور مُسفِر بن غرم الله الدَّمِيْني (ت١٤٣٦هـ).

٧) **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:** للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

٨) **السُّنّة النبوية والتحدِّيات:** للدكتور نور الدين عِتْر.

٩) **السُّنّة قبل التدوين:** للدكتور محمد عَجاج الخطيب.

١٠) **مكانة السُّنّة في الإسلام:** للدكتور محمد أبو زهو.

١١) **المستشرقون والسُّنّة:** للدكتور سعد المرصفي.

١٢) **موقف المدرسة العقلية من السُّنّة النبوية:** للدكتور الأمين الصادق الأمين.

١٣) **شُبُهات وردود حول الأحاديث الصحيحة الخاصَّة بالمرأة:** للدكتور قاسم قول بيك بلوج.

١٤) **الشُبُهات الثلاثون الْمُثارَة لإنكار السُّنّة النبوية: عرضٌ وتفنيدٌ ونقضٌ:** للدكتور عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني.

١٥) **دفاعٌ عن الحديث النبوي:** للدكتور أحمد عمر هاشم.

١٦) **شُبُهات القرآنيين حول السُّنّة النبوية:** للدكتور محمود مزروعة .

١٧) **الحداثة وموقفها من السُّنّة:** للدكتور الحارث فخري عيسى.

١٨) **رياض الْجَنَّة في الرَّدّ على المدرسة العقلية ومُنكِري السُّنّة:** للدكتور سيد بن حسين العفاني.

١٩) **زوابع في وجه السُّنّة قديماً وحديثاً:** للأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد.

٢٠) **التسليم للنَّصّ الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة:** للدكتور فهد بن صالح العجلان.

٢١) **السُّنّة التشريعية وغير التشريعية عند دعاة التجديد:** للدكتور عبد اللطيف الصرامي.

٢٢) **مَسالِك تضييق الاحتجاج بالسُّنّة النبوية في الفكر الإسلامي المعاصر: عرضٌ ونقدٌ:** للدكتور خالد بن منصور الدريس.

٢٣) **السُّنّة النبوية: حُجَّةً وتدويناً:** للأستاذ محمد صالح الغرسي.

٢٤) **السُّنّة النبوية: حُجَّة على جميع الأمة:** للدكتور محمد بكار زكريا.

٢٥) **مكانة السُّنّة النبوية:** للدكتور عمر بن مُصلِح الحسيني.

٢٦) **أفي السُّنّة شَكٌّ؟:** للشيخ أحمد بن يوسف السيد.

٢٧) **تثبيت حُجِّية السُّنّة ونقض أصول المنكرين:** للشيخ أحمد بن يوسف السيد.

٢٨) **السُّنّة النبوية: حُجِّيتها وتدوينها: دراسة عامة**: للمؤلِّف.

٢٩) **حُجِّية السُّنّة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية**: للمؤلِّف أيضاً.

خاتمة الكتاب

هذه محاولةٌ متواضعةٌ في تأريخ فتنة إنكار السُّنّة النبوية، وتعريفِ فِرَقها القديمة والحديثة، والرَّدِّ على شُبُهاتها المثارة في حُجّية السُّنّة ولزومِ العمل بها.

ويُستنتَج مما تقدَّم في هذا الكتاب: أنه قد ظَهَر على مرِّ العصور والأزمان، العديدُ من الْمُحاوَلات الطَّائشة للتشكيك في حُجِّيّة السُّنّة النبوية، والدعوةِ إلى إنكارها، وإفقادِ ثقة المسلمين بها، في صُوَرٍ مختلفةٍ من الفِرَق والاتِّجاهات والأفكار، وبدوافع عَقَدِيَّةٍ وسياسيةٍ وشخصيةٍ متنوِّعةٍ؛ والتي أثارت في السُّنّة الكثيرَ من المطاعن والشُّبُهات، والتشكيكات والاعتراضات.

ولقد كان للعلماء الغَيورين على السُّنّةِ النبويةِ جهودٌ جَبَّارةٌ مخلصةٌ مقابل تلك المحاولات الطائشة، ففنَّدوا عن طريق مؤلَّفاتهم ومناظراتهم ومقالاتهم مزاعمَ ومطاعنَ تلك الفِرَق الباطلة في السُّنّة بردودهم المفحمة الموفَّقة؛ وكان ذلك تصديقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقولِ رسوله المصطفى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُوْنَ عَلَى النَّاسِ»[1]، وقولِه: «يَحْمِلُ هذا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ، يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ»[2].

[1] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...»، برقم: (١٠٣٧)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

[2] أخرجه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث"، ص: ٥٣، والعلائي في "بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، ص: ٣٤، وقال: "هذا حديث حسن غريب صحيح".

ونتيجةً لذلك - كما قال الداعية المفكِّر الشيخ أبو الحسن علي النَّدْوي (ت١٤٢٠هـ) - فلم يزل شِعارُ السُّنّة عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً، وقد عُجنَتْ بها طينةُ المجتمع الإسلامي، وتغلغلتْ في أحشائه، وجَرَتْ منه مجرى الرُّوْح والدَّم، حتى أصبح من المستحيل تجريدُه منها، وقد أصبح شأنُ المشكِّكين في حُجِّيتها، مِصْداقَ قول الشاعر:

كناطحٍ صَخْرَةً يَوْماً ليُوْهِنَها   فلم يَضِرْها، وأَوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ[1]

OOO

[1] المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ص: ٥٧.

فهرس المصادر والمراجع

١) **الإباضية مذهب إسلامي معتدل:** للشيخ علي يحيى معمر الإباضي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/مكتب الإفتاء – سلطنة عمان. ط٢. ١٩٩١م.

٢) **اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها:** للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي. دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا). ط.١. ١٤٣٢هـ.

٣) **الإجماع في التفسير:** للدكتور محمد بن عبد العزيز بن الخضيري. دار الوطن – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** للإمام علي بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.

٥) **أخبار الآحاد في الحديث النبوي: حجيتها، مفادها، العمل بموجبها:** للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين. دار طيبة – الرياض. ط١. ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٦) **الاستشراق والمستشرقون وما لهم وما عليهم:** للدكتور مصطفى السباعي. دار الوراق والمكتب الإسلامي – بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٧) **الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر:** للأستاذ عدنان محمد وزان. رابطة العالم الإسلامية – مكة المكرمة. ط١. ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨) **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** للإمام ابن الأثير عز الدين أبي الحسن الجزري. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٩) **الإسلام على مفترق الطرق:** للأستاذ محمد أسد. ترجمة: الدكتور عمر فروخ. دار العلم للملايين – بيروت. ط٥. ١٩٩٤م.

١٠) **الإصابة في تمييز الصحابة:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة. ط١. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١١) **أصول الحديث: علومه ومصطلحه:** للدكتور محمد عجاج الخطيب. دار المنارة – جدة، ط ٧. ١٤١٧هـ.

١٢) **أضواء على السنة المحمدية:** لمحمود أبي رية. دار المعارف – القاهرة. ط٦. ١٩٩٤م.

١٣) **الاعتصام:** للإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. دار ابن الجوزي – الرياض. ط١. ١٤٢٩هـ

١٤) **إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان:** للإمام ابن قيم الجوزية أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي. تحقيق: الأستاذ بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان – دمشق. ط٢. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٥) **ألفية السُّيوطي في علم الحديث:** للشيخ أحمد شاكر. المكتبة العلمية – بيروت. د.ت.

١٦) **اهتمام المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً:** للدكتور محمد لقمان السلفي. دار الداعي – الرياض. ط٢. ١٤٢٠هـ.

١٧) **أهمية السنة النبوية في حياة المسلمين:** للدكتور مصطفى مسلم محمد. بحث مُودَع في موقع الألوكة.

١٨) **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك ابن أنس:** للحافظ العلائي أبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي. عالَم الكتب – بيروت. ط١. ١٩٨٥م.

١٩) **تأريخ الأمم والملوك:** للإمام ابن جرير الطبري أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الآملي. دار المعارف – القاهرة. د.ت.

٢٠) **تأويل مختلف الحديث:** للإمام ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدَّيْنَوَرِي. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٢١) **تاريخ بغداد:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٢) **تاريخ دمشق الكبير**. للحافظ ابن عساكر ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي. تحقيق: الأستاذ أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. ط١. ١٤٢١هـ –٢٠٠١م.

٢٣) **تاج العروس من جواهر القاموس:** للإمام الزَّبيدي أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني البلجرامي الهندي. وزارة الإعلام – الكويت.

٢٤) **التحرير والتنوير (التحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد):** للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور. الدار التونسية للنشر – تونس. ط١. ١٩٨٤هـ.
٢٥) **تتمة الأعلام للزركلي:** للأستاذ محمد خير رمضان يوسف. دار ابن حزم – بيروت. ط٢. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٢٦) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: الشيخ عبد الوهاب بن عبد اللطيف. المكتبة العلمية – المدينة المنورة. ط١. ١٣٧٩هـ.
٢٧) **تدوين الحديث:** للشيخ محمد مناظر أحسن الكيلاني. ترجمة: الدكتور عبد الرزاق إسكندر. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ٢٠٠٤م.
٢٨) **تذكرة الحفاظ:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن). ط. ١٣٣٣هـ – ١٩١٥م.
٢٩) **التعريفات:** للشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي. تحقيق: الدكتور إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي – بيروت. ط٤. ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٣٠) **تفسير القرآن العظيم:** للحافظ ابن كثير أبي الفدا عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي. تحقيق: الدكتور السيد محمد السيد وآخرين. دار الحديث – القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٣١) **التفسير والمفسرون:** للدكتور محمد حسين الذهبي. دار الحديث – القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٣٢) **تقييد العلم:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور يوسف العش. دار إحياء السنة النبوية – بيروت. ط٢. ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٣٣) **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم:** للشيخ محمد تقي العثماني. دار القلم – بيروت. ط١. ١٤١٧هـ.
٣٤) **تَنْزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:** للشيخ ابن عراق أبي الحسن علي بن محمد الكناني. تحقيق: الشيخ عبد الله الوهاب بن عبد اللطيف والشيخ عبد الله محمد صديق الغماري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٣٩٩هـ.

٣٥) **التواصل بين المذاهب الإسلامية: تأصيله وتطبيقه عند المحدِّثين:** للدكتور فاروق حمادة. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٣٦) **التوقيف على مهمات التعريف:** للشيخ عبد الرؤوف زين الدين المناوي. تحقيق: الأستاذ عبد الحميد صالح حمدان. عالم الكتب – القاهرة. ط١. ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٣٧) **تهذيب اللغة:** للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة. د.ت.
٣٨) **ثورة الإسلام:** للدكتور أحمد زكي أبي شادي. دار مكتبة الحياة – بيروت. ط١. د.ت.
٣٩) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (المسمَّى بتفسير الطبري):** للإمام الطبري أبي جعفر محمد بن جرير. دار السلام – القاهرة. ط٢. ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧ م.
٤٠) **جامع بيان العلم وفضله:** للإمام ابن البَرّ القرطبي أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري. تحقيق: الأستاذ أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي – الرياض. ط٨. ١٤٣٠هـ.
٤١) **الجامع لأحكام القرآن:** للإمام القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس. دا رالفكر – دمشق. ط١. ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٤٢) **الجعديات (المطبوعة باسم: "مسند علي بن الجعد"):** للإمام علي بن الجعد أبي الحسن الجوهري البغدادي. تحقيق: الدكتور عبد المهدي عبد القادر. مكتبة الفلاح – الكويت. ط١. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٤٣) **حجية السنة:** للشيخ عبد الغني عبد الخالق. دار الوفاء – المنصورة (مصر). ط٣. ١٣١٨هـ.
٤٤) **حجية السنة وتاريخها:** للدكتور الحسين شواط. الجامعة الأمريكية – القاهرة. ط١. ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٤٥) **حوار هادئ مع محمد الغزالي:** للدكتور سلمان بن فهد العودة. دار الهجرة – الرياض. ط٢. ١٤١٠هـ.
٤٦) **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:** للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١. ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٤٧) **دفاع عن السنة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين:** للدكتور محمد بن محمد أبي شهبة. دار الجيل – بيروت. ط.١. ١٤١١هـ.

٤٨) **الرسالة:** للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس. تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.
٤٩) **زعماء الإصلاح في العصر الحديث:** للدكتور أحمد أمين. النهضة المصرية – القاهرة. ط١. ١٩٤٨م.
٥٠) **زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً.** للأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد. دار عالم الكتب – الرياض. ط١. ١٤٠٩هـ – ١٩٩٨م.
٥١) **السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين:** للدكتور رؤوف المتولي يوسف. دار القلم – الكويت. ط٤. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٥٢) **السنة في مواجهة الأباطيل:** للأستاذ محمد طاهر الحكيم. (المنشور في "سلسلة دعوة الحق"). رابطة العالم الإسلامي – مكة المكرمة. ط١. ١٤٠٢هـ.
٥٣) **السنة والتشريع:** للدكتور موسى شاهين لا شين. (المنشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة). كلية الشريعة، جامعة قطر. ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٥٤) **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:** للدكتور مصطفى السباعي. دار السلام – القاهرة. ط٤. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م. والطبعة القديمة للمكتب الإسلامي ببيروت.
٥٥) **السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب "فجر الإسلام وضحاه":** للدكتور سيد أحمد رمضان المسير. دار الطباعة المحمدية – القاهرة. ط١. ١٤٠٢هـ – ١٩٨١م.
٥٦) **السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم:** للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف. الناشر: المؤلف نفسه – القاهرة. ط٢. ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
٥٧) **السنة النبوية حجيةً وتدويناً:** للأستاذ محمد صالح الغرسي. دار نور المكتبات – جدة، ومؤسسة الريان – بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٥٨) **السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها والرد عليها:** للأستاذ عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني. دار اليقين – المنصورة. ط١. ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٥٩) **السنة النبوية في مواجهة التحديات: شبهات وردود:** للأستاذ إبراهيم النعمة. دار الفرقان – عمان (الأردن). ط: ١. ١٤٣٥هـ – ٢٠١٥م.
٦٠) **السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها:** للدكتور مكي الشامي. دار عمار – عمان (الأردن). ط١. ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٦١) **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي:** للشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط١. ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٦٢) **السنن:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠ هـ.
٦٣) **السنن:** للإمام ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبْعي القزويني. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠ هـ.
٦٤) **السنن:** للإمام الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.
٦٥) **السنن:** للإمام الدارقطني أبي الحسن علي بن عمر البغدادي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ.
٦٦) **السنن:** للإمام الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. دار المصطفى – دمشق. ط١. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٦٧) **السنن:** للإمام النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.
٦٨) **السنن الكبرى:** للإمام النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٦٩) **سير أعلام النبلاء:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط ١. ١٤٠١هـ.
٧٠) **السير النبوية:** لابن هشام أبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. دار ابن كثير – مشق. ط٢. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٧١) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم:** للإمام اللالكائي، أبي القاسم، هبة الله بن الحسن الطبري الرازي. تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان. دار طيبة – الرياض. ط٨. ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
٧٢) **شرح النخبة:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. الناشر المؤلِّف نفسه – دمشق. ط٣. ١٤٢١هـ.

٧٣) **شرح نهج البلاغة:** لابن أبي الحديد. مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة. ط١. ١٣٨١هـ.

٧٤) **شرف أصحاب الحديث:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلو. كلية الإلهيات – أنقرة. ط١. ١٩٧١م.

٧٥) **الشيعة والتشيُّع: فرقٌ وتاريخٌ:** للأستاذ إحسان إلهي ظهير. إدارة ترجمان السنة – لاهور. ط١٠. ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٧٦) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** للجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. تحقيق: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين – بيروت. ط٤. ١٤٠٧هـ.

٧٧) **الصحيح:** للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٧٨) **الصحيح:** للإمام مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٧٩) **صلة السنة بالقرآن وردّ شبهات معاصرة:** للأستاذة عليا شيخ محمد. دار الفيحاء – دمشق. ط١. ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٨٠) **ضحى الإسلام:** للدكتور أحمد أمين. مكتبة النهضة المصرية – القاهرة. ط٦. ١٩٦١م.

٨١) **ظهر الإسلام:** للدكتور أحمد أمين. مكتبة النهضة المصرية – القاهرة. ط٦. ١٩٦٢م.

٨٢) **عصر الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين:** للدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة العبيكان – الرياض. ط١. ٢٠١٠م.

٨٣) **علوم الحديث:** للحافظ ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٤٢١هـ.

٨٤) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير:** للإمام محمد بن علي الشوكاني. دار ابن كثير – دمشق. ط١. ١٤١٤هـ.

٨٥) **فجر الإسلام:** للأستاذ أحمد أمين. مكتبة النهضة المصرية – القاهرة. ط٦. ١٩٦١م.

٨٦) **الفِرَق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي:** للدكتور محمد حسن بخيت. مكتبة آفاق – غزة. ط٣. ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٨٧) **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** للإمام ابن حزم الظاهري أبي محمد علي بن أحمد الأندلسي. مكتبة الخانجي – القاهرة. د.ت.
٨٨) **فيض القدير شرح جامع الصغير:** للشيخ عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي. المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة. ط١. ١٣٥٦هـ.
٨٩) **القاموس المحيط:** للفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٧. ١٤٢٤هـ.
٩٠) **القرآنييون وشبهاهم حول السنة:** للدكتور خادم حسين بخش. مكتبة الصديق – الطائف. ط١. ١٩٨٩م.
٩١) **كتاب الإيمان:** للإمام ابن مندة أبي عبد الله محمد بن إسحاق الأصبهاني. تحقيق: الدكتور علي ناصر الفقيهي. الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة. ط١. ١٩٨١.
٩٢) **كتاب الروح:** للإمام ابن قيم الجوزية أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي. دار عمر بن الخطاب – الإسكندرية. د.ت.
٩٣) **كتاب العين:** للإمام الفراهيدي خليل بن أحمد. تحقيق: الأستاذ مهدي المخزومي. دار الرشيد – بغداد. ط١. ١٩٨٠م.
٩٤) **كتاب الموضوعات:** للإمام ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي البغدادي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية – المدينة المنورة. ط٢. ١٣٨٦هـ.
٩٥) **كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم:** للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف. دار الطباعة المحمدية – القاهرة. ط١. ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٩٦) **كفاح المسلمين في تحرير الهند.** للدكتور عبد المنعم النمر. مكتبة وهبة – القاهرة. ط١. ١٣٨٤هـ.
٩٧) **الكفاية في علم الرواية:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتب الحديثة – القاهرة. ط١. ١٩٧٢م.
٩٨) **لسان العرب:** لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر – بيروت. ط١. ١٤٧٤هـ.

٩٩) **لسان الميزان:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ.
١٠٠) **ماذا علّمتني الحياة:** للأستاذ جلال أمين. دار الشروق – القاهرة. ط٢. ٢٠٠٧م.
١٠١) **مجمع بحار الأنوار في غريب التنْزيل ولطائف الأخبار:** للشيخ الفتني محمد بن طاهر الهندي. دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد. ط١. ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
١٠٢) **مجموع الفتاوى:** لشيخ الإسلام ابن تيمية أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة. ط١. ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
١٠٣) **المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية:** للشيخ محمد أمان بن علي الجامي. دارالأصفهاني – جدة. ط١. د.ت.
١٠٤) **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:** لابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي. اختصار: محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي. دار الحديث – القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
١٠٥) **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف:** للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي. دار ابن كثير — بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
١٠٦) **المستدرك على الصحيحين:** للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٠٧) **مسيلمة في مسجد توسان: الظهور الجديد وراء المحيطات:** للدكتور طه الدسوقي حبشي. مكتبة رشوان – القاهرة. ط١. ١٩٨٩م.
١٠٨) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** للفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري. دار المعارف – القاهرة. ط١. ١٩٧٧م.
١٠٩) **المعتصر من المختصر من مشكل الأثر:** للشيخ أبي المحاسن يوسف بن موسى بن محمد جمال الدين الملطي الحنفي. عالم الكتب – بيروت. د.ت.
١١٠) **معجم مقاييس اللغة:** لابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١١١)**المعجم الوسيط:** لإبراهيم مصطفى وآخرين. مجمع اللغة العربية – القاهرة. د.ت.

١١٢)**معرفة السنن والآثار:** للإمام البيهقي أحمد بن الحسين الخسروجردي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. دار قتيبة – دمشق. ط١. ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

١١٣)**مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة:** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: الأستاذ عبد الرحمن فاخوري. دارالسلام – القاهرة. ط ٣. ١٤٢٣هـ.

١١٤)**مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** للإمام ابن قيم الجوزية أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

١١٥)**مفردات ألفاظ القرآن:** للراغب الأصفهاني الحسين بن مفضل بن محمد. تحقيق: الأستاذ عدنان داودي. دار القلم – دمشق. ط٤. ١٤٣٠هـ.

١١٦)**مفهوم تجديد الدين:** للأستاذ محمد سعيد البسطامي. دار الدعوة – الكويت. ط١. ١٤٠٥هـ.

١١٧)**مقالات السيد أحمد خان:** جمع وترتيب: محمد إسماعيل. مطبعة زرين آرت – لاهور. ط١. ١٩٦٢م.

١١٨)**مكانة السنة التشريعية (سنت كي آئيني حيثيت):** للشيخ أبي الأعلي المودودي. مطبعة نور عالم – لاهور. ط٤. ١٩٧٧م.

١١٩)**مكانة السنة النبوية:** للدكتور عمر بن مصطلح الحسيني. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة. ط١. ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

١٢٠)**الملل والنحل:** للشهرستاني محمد بن عبد الكريم. تحقيق: الأستاذ عبد العزيز محمد الوكيل. تحقيق الاستاذ أحمد فهمي محمد. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٢. ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٢١)**المنار المنيف في الصحيح والضعيف:** للإمام ابن قيم الجوزية أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط١١. ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٢٢)**مناقب الإمام أحمد:** للحافظ ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن أبي الفرج البغدادي. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر – القاهرة. ط٢. ١٤٠٩هـ.

١٢٣) **منكرو السنة في الهند:** للدكتور مقتدي أحسن محمد ياسين الأزهري. (المطبوع ضمن البحوث والدراسات المقدَّمة للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة النبوية في دولة القطر). المكتبة العصرية - بيروت. ط١. ١٤٠٠هـ.
١٢٤) **منهاج السنة النبوية:** لشيخ الإسلام ابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني. تحقيق: الشيخ محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة - السعودية. ط١. ١٤٠٦هـ.
١٢٥) **منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل:** للدكتورة عزية علي طه. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط٢. ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٢٦) **منهج النقد في علوم الحديث:** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر - دمشق. ط ٣. ١٤١٨هـ.
١٢٧) **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة:** للدكتور مانع حماد الجهني. دار الندوة العالمية - الرياض. ط٤. ١٤٢٠هـ.
١٢٨) **الموطأ:** للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (رواية يحيى بن يحي اللَّيثي). دار الفكر - بيروت. ط١. ١٤٢٨هـ.
١٢٩) **موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها:** للدكتور أبو لبابة حسين. دار اللواء - الرياض. ط٢. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٣٠) **الميزان الكبرى:** للشيخ عبد الوهاب الشعراني. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. عالم الكتب - بيروت. ط١. ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
١٣١) **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر:** للشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني. دار ابن حزم - بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٣٢) **النهاية في غريب الحديث والأثر:** للإمام ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: خليل مأمون شيحا. دار المعرفة - بيروت. ط٣. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

فهرس الموضوعات

مقدمة الكتاب ٥

القسم الأول: مباحث تمهيدية في تعريف السنة النبوية وبيانِ منْزلتها في الإسلام ووظيفتِها في القرآن ٩

المبحث الأول: تعريف السنة النبوية ١١

المطلب الأول: تعريف السنة في اللغة والاصطلاح ١١

المطلب الثاني: مترادفات السنة........................ ١٦

المبحث الثاني: منْزلة السنة النبوية في الإسلام ووظيفتها في القرآن الكريم........................ ١٩

المطلب الأول: منْزلة السنة النبوية في الإسلام ١٩

المطلب الثاني: وظيفة السنة النبوية في القرآن الكريم ٢٠

(أ) سنة مقرِّرة ومؤكِّدة لحكم جاء في القرآن الكريم ٢٠

(ب) سنة مبيِّنة وشارحة للقرآن ٢١

(ج) سنة ناسخة لحكم ثابتٍ بالقرآن ٢٣

(د) سنة منشئة لحكم غير وارد في القرآن ٢٣

المبحث الثالث: ثبوت حجية السنة النبوية بالأدلة الشرعية ٢٥

المطلب الأول: ثبوت حجية السنة من القرآن والحديث والإجماع والمعقول........................ ٢٥

(أ) ثبوت حجية السنة من القرآن الكريم ٢٥

(ب) ثبوت حجية السنة من الأحاديث النبوية ٢٨

(ج) ثبوت حجية السنة من الإجماع ٢٩

(د) ثبوت حجية السنة من المعقول ٣٠

المطلب الثاني: عقوبة إنكار حجية السنة ٣٠

القسم الثاني: عرض تاريخي لفتنة إنكار السنة........................ ٣٣

المبحث الأول: نبذة عن نشأة الفِتَن في الإسلام ٣٥

المطلب الأول: تعريف "الفتنة" ٣٥

المطلب الثاني: بداية ظهور الفتن في الإسلام ٣٦
المبحث الثاني: إنكار السنة في العصر القديم ٤١
المطلب الأول: الشيعة وموقفها من السنة ٤٣
(أ) تعريف "الشيعة" نشأةً وعقيدةً ٤٣
(ب) موقف "الشيعة" من السنة ٤٦
(ج) دور "الشيعة" في وضع الأحاديث ٤٩
المطلب الثاني: الخوارج وموقفهم من السنة..٥٢
(أ) تعريف "الخوارج" نشأةً وعقيدةً ٥٢
(ب) موقف "الخوارج" من السنة ٥٥
المطلب الثالث: المعتزلة وموقفهم من السنة..٥٦
(أ) تعريف "المعتزلة" نشأةً وعقيدةً ٥٦
(ب) موقف "المعتزلة" من السنة ٥٧
المبحث الثالث: إنكار السنة في العصر الحديث ٦٣
المطلب الأول: المستشرقون وموقفهم من السنة..٦٣
(أ) تعريف "المستشرقين"..٦٣
(ب) موقف "المستشرقين" من السنة..٦٤
المطلب الثاني: المدرسة العصرانية وموقفها من السنة..٧٠
(أ) تعريف "المدرسة العصرانية"..٧٠
(ب) موقف "المدرسة العصرانية" من السنة..٧٢
المطلب الثالث: مدرسة القرآنيين وموقفها من السنة..٧٥
(أ) تعريف "مدرسة القرآنيين" ٧٥
(ب) موقف "مدرسة القرآنيين" من السنة..٧٨
المطلب الرابع: المدرسة العقلانية وموقفها من السنة.. ٨١
(أ) تعريف "المدرسة العقلانية"..٨١
(ب) موقف "المدرسة العقلانية" من السنة..٨٢

المبحث الرابع: الدافع الرئيسي لإنكار السنة في العصر الحديث.......................٨٩
القسم الثالث: شبهات المنكرين لحجية السنة والردود عليها....................٩٣
المبحث الأول: مفهوم الشبهات ٩٥
(أ) تعريف "الشبهات" في اللغة...٩٥
(ب) تعريف "الشبهات" في الاصطلاح...٩٦
شبهات منكري "السنة" في حجيتها والردود عليها..................................٩٧
الشبهة الأولى: تكفَّل الله بحفظ القرآن وحده وليس بالسنة...........................٩٨
الرد على الشبهة...٩٨
الشبهة الثانية: يُغني القرآن عن الرجوع إلى السنة لاشتماله على كل شيء ١٠١
الرد على الشبهة ١٠١
الشبهة الثالثة: دلالة بعض الأحاديث على أن القرآن وحده يحتج به ١٠٥
الرد على الشبهة...١٠٥
الشبهة الرابعة: عدم سماح النبي ﷺ بكتابة السنة دليل على بطلان حجيتها..........١٠٧
الرد على الشبهة...١٠٧
الجمع والتوفيق بين الأحاديث المروية في النهي عن الكتابة وبين الأحاديث المروية في جوازها ١٠٨
الشبهة الخامسة: عدم جواز الاستدلال بـ"خبر الواحد" لبناء الأحكام الشرعية عليه........١١٢
الرد على الشبهة...١١٢
الاحتجاج بخبر الآحاد في ضوء الأدلة الشرعية ١١٣
أشهَرُ الكتب التي عُنيت ببيان قبول "خبر الواحد" والرَّدِّ على مُنكِريه.................١٢٢
الشبهة السادسة: كثرة مرويات أبي هريرة ﷺ رغم قصر فترة صحبته للنبي ﷺ......١٢٥
الرد على الشبهة...١٢٦
المبحث الثاني: مرتكزات المنكرين للسنة قديماً وحديثاً..........................١٣١
المرتكز الأول: التشكيك في الإسناد...١٣١

المرتكز الثاني: التشكيك في السنة والطعن في دواوينها.............................١٣٣
المرتكز الثالث: إنكار حجية السنة اعتماداً على القرآن وحده..............................١٣٤
المرتكز الرابع: عدم الاحتجاج بآحاديث الآحاد.......................................١٣٥
المرتكز الخامس: تأويل نصوص السنة بما يتلائم مع الحياة الغربية........................١٣٦
المرتكز السادس: جواز تبدُّل الأحكام وفق الظروف والأسباب............................١٣٦
المرتكز السابع: التنديد بالمحدِّثين والتطاول عليهم وإطلاق الألسنة فيهم حيفاً وجوراً.......١٣٧
المبحث الثالث: أهَمُّ الكتب في الرَّدّ على مُنكِري السُّنّة النبوية.........................١٤١
المطلب الأول: أهَمُّ الكتب القديمة في الرَّدّ على مُنكِري السُّنّة...........................١٤١
المطلب الثاني: أهَمُّ الكتب المعاصرة في الرَّدّ على مُنكِري السُّنّة.......................... ١٤٢
خاتمة الكتاب... ١٤٧
فهرس المصادر والمراجع...١٤٩
فهرس الموضوعات ١٦١

❍❍❍

نبذةٌ عن المؤلِّف:

هو سيد عبد الماجد بن سيد أنور الغَوْري: الباحث الأكاديمي المتخصِّص في مجال الدراسات الحديثية. من مواليد مدينة "حَيْدَرْآباد" (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م). تخرَّج في كلية الشريعة بدار العلوم لندوة العلماء في لكنؤ. ثم تخصَّص في الحديث النبوي وعلومه في فرع جامعة الأزهر الواقع بدمشق. ثم حصل على الماجستير فالدكتوراه في الحديث النبوي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بتقدير ممتاز. ومن أبرز شيوخه وأساتذته: العلاَّمة أبو الحسن علي الحسني النَّدْوي والدكتور محمد أبو اللَّيْث شمس الدين الْخَيْرآبادي من الهند، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، والدكتور الشيخ نور الدين عِتْر، والدكتور الشيخ محمَّد عَجاج الخطيب، والدكتور مصطفى سعيد الْخَنْ، والشيخ كريم الرَّاجِح، والدكتور بديع السيد اللَّحَّام من سوريا. عَمِلَ باحثاً زميلاً في "معهد دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) بسلانجور في ماليزيا نحو ثماني سنوات، وألَّف بتكليفٍ منه العديدَ من الكتب في تيسير علوم الحديث وفي بعض الموضوعات المهمَّة في السُّنَّة النبوية، وكلُّها قد تُرجمت إلى اللغة الملايوية. كما أنشأ من نفس المعهد مجلةَ "الحديث" وتولَّى رئاسةَ تحريرها، وهي أولُ مجلةٍ علميةٍ محكَّمةٍ تخصُّصيةٍ في الحديث النبوي وعلومه وقضاياه. وإلى جانب انشغاله بالبحث العلمي في المعهد المذكور ، قد عمل – أيضاً – محاضراً في قسم الكتاب والسُّنَّة في "الكلية الجامعية الإسلامية العالمية" بسلانجور في ماليزيا، وشارك في وضع المقرَّرات الدراسية للقسم. وله العديدُ من الأعمال العلمية المطبوعة، وكلُّها مطبوعةٌ في دار ابن كثير ببيروت، وبعضُها في معهد دراسات الحديث النبوي ودار الشاكر في ماليزيا، وفي مكتبة زمزم بكراتشي في باكستان. ومن مؤلَّفاته:

١) موسوعة علوم الحديث وفنونه.
٢) المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل.
٣) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة.
٤) معجم المصطلحات الحديثية.
٥) معجم المصطلحات القرآنية والحديثية.
٦) المدخل إلى دراسة السنة النبوية.

٧) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.
٨) المدخل إلى دراسة علوم الحديث.
٩) علم الرجال: تعريفه وكتبه.
١٠) مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ.
١١) الميسَّر في علم مصطلح الحديث.
١٢) الميسَّر في علم الجرح والتعديل.
١٣) الميسَّر في علم الرجال.
١٤) الميسَّر في علم علل الحديث.
١٥) الميسَّر في علوم الحديث.
١٦) السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسةٌ عامةٌ مُوجَزةٌ.
١٧) حجية السنة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية.
١٨) إنكار السنة: تاريخه وفِرَقه ودوافعه.
١٩) تدوين السنة النبوية وتطوُّر التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرضٌ علميٌّ مُوجَزٌ.
٢٠) التعريف الوجيز بتفاسير القرآن العزيز.
٢١) التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنِّفين في الحديث.
٢٢) الوجيز في تعريف كتب الحديث.
٢٣) الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه.
٢٤) علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
٢٥) مبادئ التعامل مع السنة النبوية.
٢٦) الضوابط الأساسية لفهم الحديث النبوي.
٢٧) إلى طالب العلم.
٢٨) المنهج المفيد لطلب علم الحديث.
٢٩) مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل.
٣٠) مدرسة الحديث في الشَّام في القرنين الأول والثاني الهجريين: رُوَّادها الأوائل وخصائصها العلمية.
٣١) أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.
٣٢) المحدِّثون من "أهل الحديث" في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٣) المحدِّثون من الحنفية في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٤) الإمام شاه وَلِيّ الله الدِّهْلَوي وجهوده في الحديث النبوي.
٣٥) صور مشرقة من الدعوة الإسلامية في العصر النبوي.
٣٦) أبو الحسن الندوي: الإمام المفكِّر الداعية المربِّي الأديب.

٣٧) أبو الحسن الندوي: رائد الأدب الإسلامي.
٣٨) محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.
٣٩) محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.
٤٠) القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ وثورةٌ شنيعةٌ على النبوة المحمدية.
٤١) علومِ حديث: تاريخ وتعارف (بالأردوية).
٤٢) تسهيل مصطلحات حديث (بالأردوية).

Anti Hadis
Sejarah, Aliran dan Faktor

Oleh: ***SYED ABDUL MAJD GHOURI***

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب في طياته: بيانَ منزلة السنة النبوية في الإسلام ووظيفتها في القرآن الكريم، وثبوتِ العمل بحجيتها في ضوء الأدلة الشرعية. ثم يعرض تاريخَ فتنة "إنكار السُّنّة"، ويعرِّف بفِرَقها القديمة والحديثة مع الدوافع التي حفزتها على ذلك. ثم يَرُدّ على الشبهات التي أثارتها تلك الفِرَقُ قديماً وحديثاً في حجية السنة ولزوم العمل بها، ويذكر مبادئَ تلك الفِرَق في إثارة الشبهات والشكوك في السنة، وغير ذلك من المباحث التي لا بُدّ لطلاب الشريعة من الإلمام بها لِما فيها من إيقاظات وتنبيهات مفيدة لهم عن التحدِّيات التي تُواجهها السنة النبوية اليوم، فيكون بذلك عندهم عُدَّةٌ لمواجهة تلك التحدِّيات، والذَّبِّ عن حريم السنة. وكذلك لا غِنى عن تلك المباحث لذوي الثقافة العصرية من المسلمين، فينبغي لهم الوقوف عليها حتى لا يتخبَّطوا في متاهات ضالّة مُضِلّة.

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERCITY COLLEGE SELANGOR

ISBN 978-967-0850-81-8

PENERBIT KUIS